

الدور الروسي في النظام العالمي الجديد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

إعداد

بشار سعود بشير الجبور

المشرف

الدكتور غازي ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون أول ، ٢٠٠٧

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ وعنوانها : الدور الروسي في النظام العالمي الجديد

في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

التوقيع	الأعضاء
..... 	الدكتور غازي إسماعيل ربابعة (مشرفا)
..... 	الأستاذ سعد أبو دية (عضوا) أستاذ (علوم سياسية)
..... 	الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (عضوا) أستاذ (علاقات دولية)
..... 	الدكتور محمد حمد القطاطشة (عضوا) أستاذ مساعد (علوم سياسية) جامعة مؤتة

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيين بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧

الإهداء

إلى كل من أنار طريقي بالعلم وزاواني ضياءً ومعرفة
 إلى من أنار لي وربي وشق لي طريقي والدي
 إلى من سهرت الليالي وهجرت المضاجع والرتي
 إلى مصرر العون والسند..... إخوتي
 أقدم هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

لا يسعني وقد أنهيت بحمد الله إعداد هذه الرسالة إلا أن أتقدم بجزيل
الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الدكتور غاني رابعة على رعايته لهذا الجهد
المتواضع بإشرافه على الرسالة وملاحظاته القيمة التي أسهمت في إخراج هذا
الجهد إلى حيز الوجود. و أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم
بقبول مناقشة هذه الرسالة. وأشكر كل من قدم لي فضلاً ومدد لي العون لتذليل
الصعاب في سبيل إعداد هذه الرسالة.

الباحث

بشار الجبور

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٢	أولاً: أهمية الدراسة
٣	ثانياً: أهداف الدراسة
٣	ثالثاً: مشكلة الدراسة
٤	رابعاً: فرضيات الدراسة
٤	خامساً: منهجية الدراسة
٥	سادساً: الدراسات السابقة
٨	الفصل الأول : تعريف النظام الدولي الجديد وهيكلته
٩	المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد
١٠	المطلب الأول: تعريف عناصر النظام الدولي الجديد ومفاهيمه
١٣	المطلب الثاني: بداية النظام العالمي الجديد
١٧	المطلب الثالث: عوامل التحول إلى النظام الدولي الجديد
٢١	المبحث الثاني: الشكل البنوي للنظام الدولي الجديد والمخاطر التي تواجهه
٢١	المطلب الأول: الشكل البنوي للنظام الدولي الجديد
٢٤	المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه النظام الدولي الجديد

الصفحة	الموضوع
٢٥	المطلب الثالث: ظهور النظام العالمي الجديد
٢٩	الفصل الثاني: انهيار الاتحاد السوفيتي وبنية النظام السياسي للاتحاد الروسي
٢٩	المبحث الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي
٣٠	المطلب الأول: العوامل التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ومؤسساته
٣٢	المطلب الثاني: انهيار مؤسسات النظام السياسي السوفيتي
٤٥	المبحث الثاني: بنية النظام السياسي الروسي
٥٧	الفصل الثالث: أهداف السياسة الخارجية الروسية واستراتيجياتها وعناصر القوة والتهديد فيها.
٥٧	المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية واستراتيجياتها
٥٧	المطلب الأول: الأهداف القومية للسياسة الخارجية الروسية
٦٠	المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة الخارجية الروسية
٧٣	المبحث الثاني: عناصر القوة والتهديد الذي يواجه السياسة الخارجية الروسية
٧٣	المطلب الأول: عناصر القوة للسياسة الخارجية الروسية
٧٨	المطلب الثاني: التهديدات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية والأمن القومي الروسي
٨٦	المبحث الثالث: المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية
٨٨	المطلب الأول: تأثير العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الخارجية الروسية
٩٠	المطلب الثاني: الأمن القومي مقابل الاستقرار العالمي
٩٣	المطلب الثالث: الدفاع عن الأمم المتحدة
٩٥	الفصل الرابع: التحولات الرئيسية في السياسة الخارجية للاتحاد الروسي في عهد الرئيس فلاديمير بوتين

الصفحة	الموضوع
٩٨	المبحث الأول: التحولات السياسية في مجال السياسة الخارجية في عهد الرئيس بوتين
١٠٧	المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين
١٠٨	المطلب الأول: توجهان في السياسة الخارجية الروسية أورو-أطلنطي، وأوراسي جديد
١١٤	المطلب الثاني: تحولات "مبدأ بوتين" في السياسة الخارجية
١٢٥	المطلب الثالث: موقع روسيا في النظام الدولي الجديد
١٣٧	الفصل الخامس: توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية
١٣٨	المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي
١٤١	المبحث الثاني: العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية العربية
١٥٠	الخاتمة
١٥٢	النتائج
١٥٥	التوصيات
١٥٧	قائمة المراجع
١٧٠	الملخص باللغة الانجليزية

الدور الروسي في النظام العالمي الجديد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

إعداد

بشار سعود بشير الجبور

المشرف

الدكتور غازي ربابعة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الروسي في النظام الدولي الجديد في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وكان أبرز التحولات في السياسة الخارجية الروسية هو تحررها من القيود الإيديولوجية التي ورثتها عن النظام السوفيتي السابق، وأصبح معيار المصالح المشتركة هو الأساس في علاقاته الخارجية.

وقد سلطت الدراسة الضوء على ملامح الدور الروسي في العلاقات الدولية في هذه المرحلة من العام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، التي شهدت فيها السياسة الخارجية الروسية تحولات مهمة في مجال إعادة الهيبة والمكانة والموقع الذي يجب أن تكون عليها السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد عبرت عنها مواقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تجاه الأحداث السياسية على المستوى الإقليمي والدولي.

وقد أبرزت الدراسة المتغيرات الداخلية ومن أهمها المشكلات الداخلية، وتدهور الاقتصاد وضعف أجهزة النظام، والمتغيرات الخارجية التي أثرت على السياسة الخارجية الروسية، ثم تناولت الدراسة نقاط القوة والضعف في السياسة الخارجية الروسية، والدور الذي قام به الرئيس فلاديمير بوتين لأن تأخذ روسيا مكانتها في الخريطة السياسية الدولية.

وقد خرجت الدراسة بنتائج توضح أبعاد سياسة روسيا في عهد الرئيس بوتين وتمثل ذلك في العودة إلى حلفائها الاستراتيجيين وهم الهند والصين بقيام الاتحاد الروسي بإقامة علاقات عسكرية وسياسية مع الصين واتخاذها لمواقف موحدة تجاه بعض القضايا وخصوصاً خط الدفاع الصاروخي الذي طرحته الولايات المتحدة واعتبر معادياً للأمن القومي وتوازن القوى للدولتين.

وتتوافر لدى روسيا لديها عناصر القوة اللازمة التي تؤهلها لأن تكون لاعباً أساسياً على الخريطة السياسية الدولية التي بدأت الدولة تستخدمها لزيادة نفوذها على الساحة الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها: أن روسيا تمتلك المقومات اللازمة للعب دور رئيسي في النظام الدولي الجديد مما تمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية ومكانة دولية. وهذا يتطلب من النظام الروسي العمل على استغلال هذه العناصر في حماية مصالحها وأمنها القومي بمفهومه الشامل.

المقدمة :

ينشأ بعد كل حرب عالمية نظام عالمي جديد، ومنذ الحرب العالمية الأولى والعالم يعيش ضمن نظام الأمم المتحدة الذي هو امتداد لنظام عصبة الأمم، ودعم هذا النظام بالمزيد من الأخلاقيات التي تبناها المجتمع الدولي إذ شكل نظام الأمم المتحدة الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، نقلة نوعية حضارية أكثر تقدماً مما سبقها وذلك بسبب انتصار الحلفاء الأوروبيين والأمريكيين على النظام النازي، وقد استمر هذا النظام في ظل النظام الثنائي القطبي، الذي مثل تعايشاً بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، حيث كان الاتحاد السوفيتي (سابقاً) يمثل القطب الثاني في العلاقات الدولية والذي عمل على تحقيق التوازن الدولي في ظل الظروف التي سادت قبل انهياره، وأدت إلى ظهور النظام العالمي الجديد و بروز القطب الواحد الذي هو القطب الأمريكي.

تسعى روسيا "لإقامة نظام عالمي أكثر توازناً" في ظل النظام الحالي الأحادي القطبية، الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر أن من حقها وحدها أن تقود العالم، ولقد ورثت روسيا الاتحادية مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وداخلية، وقيادة غير قادرة على التعامل مع الوضع الدولي الجديد الذي كان يحاول التأثير المباشر على روسيا داخلياً وخارجياً. وقد أثرت هذه الأوضاع على مكانة روسيا في العلاقات والسياسة الدولية، وأدرك النظام الروسي أن الانفراد الأمريكي بالهيمنة على السياسة الدولية سوف يلحق أضراراً بالمصالح الروسية، بالرغم مما تمتلكه روسيا من عناصر القوة التي تؤهلها لاستعادة مكانتها الدولية، ولعل ما وصل إليه الوضع في العراق هو من بين أكثر العوامل التي تحفز دولا كبرى مثل روسيا والصين على إعادة إنتاج نظام دولي جديد يكون أكثر قدرة على التعامل مع السياسة الدولية والعلاقات الدولية بمنظور سياسي أكثر ايجابية.

سنحاول في هذه الدراسة أن نتناول موضوع الدور الروسي في النظام الدولي الجديد في المرحلة الحالية كدولة من الدول التي تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية في الفترة الحالية بالتعرف إلى واقع هذه السياسة وما تمتلكه من عناصر قوة تؤثر على مواقفها تجاه القضايا الدولية وأبرز التغيرات والتحولات في هذه السياسة في فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٠٦م).

أولاً: أهمية الدراسة:

ركزت السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين بدرجة كبيرة على استعادة روسيا لمكانتها كإحدى الدول الكبرى، حتى وإن لم يكن ذلك بالمكانة التي كانت للاتحاد السوفيتي السابق نفسها. وقد واجهت جهود بوتين في هذا الصدد تحديات هيكلية، كان بعضها مرتبطاً بأولوية ترتيب الأوضاع الداخلية، سياسياً واقتصادياً، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية.

هذا التوازن المتداخل بين محدودية القدرات الروسية والمتغيرات السائدة على الساحة الدولية دفع بوتين نحو تبني سياسة خارجية واقعية تقوم على التخلي عن سياسة التوسع الاستعماري للاتحاد السوفيتي السابق من ناحية ومن ناحية أخرى على لعب دور مؤثر في السياسة الدولية. ويؤكد بوتين بالتالي على أن روسيا لم تكن شيئاً من العهد السوفيتي، بل على العكس عانت من تبيد هائل لثروتها الوطنية، علاوة على نشوء حالة من الرعب عاش فيها المجتمع الدولي، في ظل الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ولكن بوتين كان عازماً على تأكيد المكانة الدولية لروسيا أخذاً في الاعتبار محدودية القدرات الوطنية لبلاده. وتجسد هدف بوتين الأساس في حصول بلاده على مكانة دولية مؤثرة في قضايا الأمن والسلم والترتيبات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على الساحة الدولية، مستحوذة على الدور الأكبر في صنع القرارات الدولية الحيوية في المجالات كافة، كما تبني بوتين في إطار سياسته العملية الواقعية، توجهاً توفيقياً في إدارة علاقات روسيا مع الغرب، يقوم على أن الشراكة الإستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة لا تعني التحالف، وإنما على السياسة الروسية أن تتخذ موقفاً متوازناً في علاقاتها الدولية، وألا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضاً بذلك مقولات التيارين اليميني الليبرالي المهادن -الداعي إلى توثيق علاقات روسيا مع الغرب في المجالات كافة باعتبار ذلك مصلحة إستراتيجية وحيوية لروسيا-، والمحافظ المتشدد -القائل إن سياسة المهادنة أدت إلى تآكل المكانة الدولية لروسيا، والمطالب باستعادة روسيا لدورها كقوة عظمى في العالم-.

ولكن الإشكالية الرئيسية التي واجهت بوتين في علاقاته مع الغرب تمثلت في عدم تجاوب الغرب مع محاولات روسيا للتقارب والتنسيق في القضايا السياسية والإستراتيجية والاقتصادية وليس هذا حسب وإنما قد بدأت روسيا بتحالفها مع بعض القوى الدولية في الفترة الأخيرة ومنذ بداية القرن الحالي بمحاولة الحد من هيمنة السياسة الأمريكية على العالم، التي أخذت أبعاداً وأشكالاً مختلفة لتتناسب مع طبيعة الأزمات السياسية، وقد أبدى الرئيس الروسي في هذه الفترة توجهات سياسية تعلن بشكل مباشر عن رغبة روسيا الأكيدة في لعب دور سياسي على الساحة الدولية، وهذا ما يبرر اختيار الباحث لهذه الفترة الزمنية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

١. تقديم تأصيل نظري للنظام السياسي والسياسة الخارجية في روسيا الاتحادية.
٢. تحليل لعناصر القوة والضعف في السياسة الخارجية الروسية في المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية.
٣. تحليل لموقع روسيا على الخريطة السياسية الدولية وتأثيرها في العلاقات الدولية ومواقفها تجاه القضايا الدولية والشرق الأوسط.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

إن وضع روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي خلق عدة مشكلات، إذ إن روسيا الاتحادية تمر في مرحلة ما بعد الانهيار، مما يجعل من الصعب فهم الوضع في روسيا بشكل واضح أيضاً، و سرعة التحول تجعل من تحديد مفهوم واضح أمراً غير ممكن.

تجيب الدراسة على الإشكاليات الرئيسية التي تطرحها الدراسة، بأن روسيا الاتحادية لم تعد فاعلاً رئيسياً في العلاقات الدولية في عهد فلاديمير بوتين نتيجة عناصر القوة للسياسة الخارجية الروسية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمتغيرات السياسية في العلاقات الدولية. وينبثق من هذه الإشكالية الإشكاليات الفرعية التالية:

- أن روسيا الاتحادية تحتاج إلى استغلال عناصر القوة في سياستها الخارجية.
- أن طبيعة السياسة الدولية في الوقت الحاضر تحدد طبيعة السياسة الخارجية الدولية.
- أن السياسة الخارجية في عهد فلاديمير بوتين قد أخذت تشهد تحولاً كبيراً في اتجاه لعب دور أكبر في السياسة الدولية.

رابعاً: فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية :

- أن هناك نمواً متزايداً للدور الروسي في العلاقات السياسية الدولية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين.
- أن الظروف السياسية الداخلية قد أثرت بشكل مباشر في إمكانية قيام روسيا بدور مؤثر في النظام العالمي الجديد.
- تشهد السياسة الدولية تحولات كبيرة في ظل النظام العالمي الجديد مما يعطي فرصاً للسياسة الروسية للعب دور أكبر في الساحة الدولية.

خامساً: منهجية الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الواقعي ومنهج اتخاذ القرار السياسية في تحليل تأثير تحولات الدولية على الدور الروسي في النظام الدولي الجديد وموقع روسيا على الخريطة السياسية الدولية.

سادساً: الدراسات السابقة:

تمت مراجعة ما كتب عن موضوع الدراسة بعنوان: "موقف الاتحاد السوفيتي من الصراع العربي الإسرائيلي"، ومن الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة:

- دراسة قام بها العتوم، محمد أنور، (١٩٩٢)، تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي يلعبه الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى عايشة المراحل المختلفة التي مر بها الصراع العربي الإسرائيلي وأسهمت إسهاماً فعالاً مساهمة فعالة في إدارة هذا الصراع وتطوراتها. مما يعكس بشكل واضح تطورات الموقف السوفيتي من هذا الصراع، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في حقيقة الموقف السوفيتي من الصراع العربي الإسرائيلي وتطوراتها، وبشكل خاص بين عامي (١٩٨٠-١٩٩٠م) وذلك بتحليل الموقف السوفيتي من التسويات السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ومن هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ممهدين لذلك بفعل يحل الموقف السوفيتي من الحروب العربية الإسرائيلية.

لقد اهتم الاتحاد السوفيتي بالصراع العربي الإسرائيلي بحكم مركزه كدولة عظمى ومصالحه في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا فإن الاتحاد السوفيتي يولي هذا الصراع اهتماماً كبيراً ينبع من الأهمية القصوى التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في السياسة والاستراتيجية السوفياتية منذ القدم، والتي تملئها جملة من الأسباب، أهمها الموقع الجغرافي القريب لحدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية، والموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة، والموقع الاستراتيجي المهم الذي تتمتع به هذه المنطقة، إضافة إلى المياه الدافئة على البحر المتوسط التي يحلم السوفيت في الوصول إليها منذ وقت طويل.

- دراسة قام بها القرشي، راکز محمود (١٩٩٥) بعنوان "التغييرات الدولية منذ البروسترويكاً وأثرها على الصراع العربي - الإسرائيلي"، حيث تمت دراسة أثر التغييرات الدولية في الصراع العربي - الإسرائيلي، في عدد من الفصول والمباحث، تناول كل منها جزئية من مجموع جزئيات البحث. متاولين في ذلك القوى الدولية، التي لها مساس مباشر في قضية الصراع.

إن الصهيونية العالمية خطر عام على العرب كلهم، وأن مكافحتها واجب على كل عربي، فقد انطلقت فيما مضى من الزمن من جهود عصابات مشتتة، ولكنها أضحت بعد قيام كيان مستقل لها تستند إلى جهود دولية قائمة، وتقف وراءها كل قوى الاستعمار، وتعمل على تسخير القوى كافة لتقذف بها في معركتها مع العرب.

لقد أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة كبيرة من النتائج منها: أن الحرب الباردة ما هي إلا اختبار عضلات من جانب موجه إلى الجانب الآخر، ولا ترتقي إلى مستوى التصعيد المسلح، وبسبب ذلك وجد عدد من الضوابط تضبط هذه المرحلة.

- دراسة قام بها **عطوي، معمر، (١٩٩٧)**، بعنوان "طموح روسيا إلى عالم متعدّد الأقطاب" يبدو أن الاتحاد الروسي قد عاد إلى دائرة الأحداث العالمية بقوة في الفترة الأخيرة ليقوم بالدور الملائم لحجمه السياسي والاقتصادي والجيوبوليتيكي في المجال الحيوي «الاوراسي»، إن لم نقل قد عاد ليحيي مجد «السوفييات» الضائع منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي.

يمثل ببراعة هذه الاتجاه الجديد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي ركزت خطاباته الأخيرة على ضرورة وضع حد لسيطرة القطب الواحد وإعادة تكوين التحالفات الدولية وفق نسق جديد يأخذ في الحساب العامل الاقتصادي والأزمات الاجتماعية أسباباً أساسية لحدوث الخلل في التوازن الاقتصادي بين الدول، وبالتالي انعكاس «اللاعادلة» في توزيع الثروة على تكوين كيانات سياسية خاضعة تسمى الأطراف، وأقطاب تمتلك القوة والاقتصاد والحق في التسلح وبالتالي الهيمنة.

أن توقع انهيار النظام الامبريالي العالمي في واشنطن لن يكون بسبب سباق التسلح ولا المنافسة في السيطرة على مواقع النفوذ، وإنما من آليات خاطئة في التعاطي مع قضايا العالم الشائكة بدءاً بالإرهاب والتدخل في شؤون الدول بطريقة مناقضة للقيم الديمقراطية التي تدّعي الولايات المتحدة التمتع بها في بلادها ونشرها في دول الأطراف، وصولاً إلى التحكم في أشكال اقتصاد البلدان الفقيرة واستغلال ثرواتها. ومما لا شك فيه أن السياسة الروسية الجديدة التي هي قيد التبلور اليوم، هي وليدة عوامل عديدة موضوعية وذاتية وهو ماتسعى هذه الدراسة الاحاطه به.

- دراسة قام بها محمد، صالح (٢٠٠٥) ، بعنوان "روسيا بدأت الخروج من موقعها وسيكون لها صوت مسموع في قضايا العالم " بعد عشر سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي القديم وقيام دولة روسيا الاتحادية هل يمكن القول بأن هناك إمكانية لأن يستعيد الدور الروسي مكانته من جديد سواء علي الصعيد الدولي أو الإقليمي بحيث لا تنفرد قوة دولية واحدة وهي الممثلة في الولايات المتحدة بالسيطرة علي مقدرات النظام الدولي الجديد.

وعندما نتحدث عن روسيا الاتحادية في العام (٢٠٠١) م أي بعد عشر سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي لابد أن نرسم خطا بين وضع روسيا الجيوبولتيكي وموقعها في العلاقات الدولية قبل العام ١٩٩٠م ومطلع العام ٢٠٠١م وهذه الفجوة الزمنية أي في غضون عشر سنوات فإن البعض يصف ما حدث للاتحاد السوفيتي بأنه زلزال أو انهيار وهناك من وصفه بأنه مرحلة انتقالية

- دراسة قام بها باكير، علي حسين، (٢٠٠٦)، بعنوان "العلاقات الروسية الصينية في النظام الدولي (٢٠٠٦) " "إن العلاقات بين روسيا والصين لا تعد عاملا من عوامل الاستقرار الجغرافي السياسي حسب، إنما تقدم نموذجا للشراكة الدولية المفتوحة غير الموجهة ضد بلدان أخرى أيضا، وتدعم تطوير نظام عالمي أكثر عدلا، و بالرغم من المنعطفات التاريخية الصعبة، إلا أن شعبي روسيا والصين حافظا على علاقات طيبة أحدهما مع الآخر، كما ندرك اليوم بشكل أكبر الأفضلية الإستراتيجية للاتصالات الثنائية بين البلدين، وتوسيعها لما فيه فائدة البلدين".

وتتميز هذه الدراسة بكونها من أولى الدراسات العربية التي تتناول بالتحليل العلمي لموقع روسيا على الخريطة السياسية الدولية في ضوء المتغيرات الدولية وفي ظل حكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي يسعى من تحالفاته السياسية الدولية واستغلال نقاط الضعف في السياسة الخارجية الأمريكية لتأخذ روسيا مكانتها ودورها السياسي لتجاوز مبدأ سيادة القطب الواحد على العالم في السياسة الدولية، الذي أصبح محل انتقاد ورفض للكثير من القوى السياسية الدولية و تحاول هذه الدراسة أن تحدد وترسم ملامح دور روسيا الحالي والمستقبلي بهدف الوصول إلى فهم علمي ودقيق لهذا الدور، لذا فان هذه الدراسة تعد من أولى الدراسات العربية التي تحاول تحليل عناصر القوة في السياسة الدولية.

الفصل الأول

تعريف النظام الدولي الجديد وهيكلته

يمكن إرجاع فكرة النظام في بدايتها الأولى إلى كل من المفكرين أنصار نظرية العقد الاجتماعي "توماس هوبز وجون لوك، وجان جاك روسو" وذلك في إطار بحثهم عن البداية الأولى لظهور الدولة ونشأتها والمجتمعات السياسية المنظمة، حيث أرجعوا الأمر إلى ما أسماه العقد الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين الذي بمقتضاه قبل الأفراد طواعية التحول من حالة الطبيعة الأولى، بغض النظر عن اختلافهم في وصف حالة الطبيعة الأولى من بؤس وشقاء وأنانية، إلى حالة المجتمع السياسي "المنظم" الذي تسوده علاقة الوثام والسلام، أي النظام حيث وضعوا بذلك أي العقد الاجتماعي والانتقال إلى النظام حداً لحالة الفوضى والافتتال، والصراع الذي كان سائداً في تلك الحقبة^(١).

بعد ذلك أصبح مفهوم النظام السياسي هو المفهوم الأكثر اهتماماً من جانب الباحثين السياسيين ومن هؤلاء ديفيد إيستون، وجبرائيل الموند، وكارل دويتش وغيرهم، بحيث نجد ديفيد إيستون يؤسس نظريته في النظم السياسية على فكرة مؤداها، إن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة، التي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر كما أنه يميز هنا بين التفاعلات السياسية وغير السياسية.

وسيتيم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول مفهوم النظام الدولي الجديد والعوامل التي أدت إلى ذلك ويتناول المبحث الثاني الشكل البنوي للنظام الدولي الجديد.

(١) الأيدوت، إبراهيم، (١٩٩٤). حدود النظام وأزمته الشرعية في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي" العدد، ١٨٥، تموز، ص ٥٠.

المبحث الأول

مفهوم النظام الدولي الجديد

تطلق صفة النظام الدولي على مجموعة العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها ببعض والقائمة على الاعتماد المتبادل ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، وتعبّر عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية واقتصادية، إذ يمكن لهذه العلاقة أن تأخذ شكل التعاون والتفاهم والسلام، ويمكن أن تأخذ طابع الصراع والحروب والتنافس والمواجهة، حيث لا يشترط لإطلاق هذه الصفة على نظام ما أن يكون متصفاً بصفات الشرعية والعدالة أو الديمقراطية، فالحديث عن النظام شيء والحديث عن هذه المبادئ شيء آخر كما أن مفهوم النظام الدولي غير مقيد بأوضاع قانونية محددة وغير مرتبط في زمن محدد فهو موجود مع تقلب الأحوال والدول في الصراع وفي السلم^(١).

وقد أثار هذا التعريف جدلاً بوصفه بالفاشية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة، ومنهم من وصفه بأنه نموذج للمثالية كما هو الحال لدى كيسنجر، ولإلقاء المزيد من المعرفة على هذا النظام العالمي الجديد سنقوم بتحليل مصطلحات هذا النظام ومفاهيمه^(٢).

ويمكن تعريف النظام الدولي بأنه "إنجاز فني للحياة الدولية في العلاقات بين الدول وأن التغييرات في النجاحات والإخفاقات للموجات المتتابعة للدول الجديدة والنامية توفر أدلة كثيرة على وجوده^(٣) وتتلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير وأنواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من اللاعبين الدوليين من أجل تحقيق أهدافهم^(٤)".

ويرى البعض بأن النظام الدولي "ليس فقط مجموعة من الترتيبات أو الفعاليات وإنما هو عبارة عن جانب من التقاليد، التي يمكن الحفاظ عليها وتبنيها وتحولها أو زوالها. كما أنه يستطيع أن يمد كل دولة في العصر الحالي ببناء وعظمة من أجل الحفاظ عليها وإصلاحها.

(١) عمر، مجدي، (١٩٩٩). التغييرات في النظام الدولي وأثرها على الشرق الأوسط، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ١٧.

(٢) مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٢). نظرية السياسة الدولية، الكويت: المكتبة الأكاديمية، ص ٢٠.

(3) Lyon Peter. (1973). New States and International Order, in James Alan "The Bases of International Order' Oxford University Press, London, P.27.

(4) Dolman Antory. (1981). Resources, Regimes, World Order. Pergamon Policy Studies, U.S.A, P9.

والنظام الدولي هو عبارة عن أفكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام، التي هي في الأغلب تخص العلاقات بين الدول" (١).

المطلب الأول: تعريف عناصر النظام الدولي الجديد ومفاهيمه:

للإحاطة بمفهوم النظام الدولي الجديد لابد من فهم عناصر هذا العنوان والمفاهيم الواردة فيه وهي:

أولاً: مفهوم النظام:

يعرف النظام "بأنه مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع بكل الأنساق القيمة والثانوية التي تعبر عن هذه الحقائق والتي تربط علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي كله، وعلاقة المجتمع والدول بالصيغة وآليات التغيير لهذه العلاقة" (٢)، وبعد ذلك أصبح ينظر إلى النظام الدولي من مدلولاته المختلفة حيث تشير كلمة نظام من حيث مدلولها اللغوي العام إلى عدة معاني أهمها ما يلي (٣):

أ- النظام هو حالة (state of Affairs) من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو الاضطراب وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة، أي الالتزام بالقانون ومن ثم تسير الأمور سيراً هادئاً غير مضطرب وبصورة متعارف عليها وفقاً لإجراءات وأعراف مستقرة.

ب- النظام مجموعة من القواعد (Rules) أو الضوابط (Regulations) أو التوجيهات (Directions) أو الآراء (Commands) أو التكيفات (Commissions) حيث تتسم هذه القواعد المنظمة عادة بأنها أمرية، وملزمة لكونها صادرة عن سلطة عليا ومن ثم فهي قواعد سلطوية (Authonilative) (٤).

(1) Lyon , Peter. Op. cit., P.25.

(٢) شرف، أحمد، (١٩٩٢). مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، ص ٢٢.

(٣) دورتي، جيمس، وبالنسراف، روبرت، (١٩٩٥). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع، ص ١٠٨.

(٤) مصطفى، ممدوح، (١٩٩٨). مفهوم النظام الدولي بين العملية النمطية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ١٠.

ويحدد هذا المفهوم النظام العالمي من خلال مجموعة من الأنظمة منها النظام السياسي والنظام الاقتصادي^(١).

ثانياً: مفهوم الدولي:

يستند مفهوم الدولي في سياق مفهوم النظام الدولي الجديد إلى فكرتين جوهريتين هما^(٢):

- نسبة إلى الدولة: وهي الشخص الرئيس الفاعل في مجال العلاقات الدولية باعتبارها أي

الدولة من أقدم الأشخاص الفاعلين في المجتمع الدولي على صورته المعاصرة.

- نسبة إلى زمن التنظيم الدولي في أساسه الذي استند إلى الدولة فهيئة الأمم المتحدة

وفروعها لا تضم إلا دولاً، ومحكمة العدل الدولية لا يمتثل فيها أمام القضاء إلا دول

وأن دائرة صنع القرار الرئيسية في التنظيم الدولي مكونة من دول كما أن مصدر

إنشاء وتدويل معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجالات متعددة هي الدول.

وهنا يبدو أن الهدف من التركيز على مصطلح الدولي بدل العالمي هو تعبير عن إبراز

دور الدولة الأكثر قوة وهيمنة في العالم في مواجهة الدولة الحليفة أو الصغيرة وكذلك لمحاولة

قمع دور الفرد في المجتمع الدولي.

ثالثاً: مفهوم النظام الدولي الجديد:

لقد بقي الحديث عن النظام العالمي نادراً للغاية، فالذي كان شائعاً هو النظام الدولي إلا أنه

في الوقت الحاضر نجد ترادفاً بينهما بالرغم من وجود اختلاف كبير في بنية كل من المفهومين،

ففي النظام الدولي نجد أن وحدة العلاقات فيه هي الدولة القومية التي تعد العنصر الفاعل

والمؤثر فيه.

(١) الظاهر، نعيم، (١٩٩٩). الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، عمان: دار اليازوري، ص ١٣١٠.

(٢) المهدي، ميلود، (١٩٩٢). قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة النظام العالمي الجديد والشيوعية الدولية وقضية لوكربي، مجلة المستقبل العربي، العدد، ١٦١، تموز، ص ٣٢.

أما مفهوم النظام العالمي فهو أكثر شمولاً فإلى جوار الدولة القومية هنالك فاعلون آخرون في العلاقات الدولية فهناك إلى جانب الدولة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وهنالك الشركات متعددة الجنسية وكل ما هو خارج الدولة وذو تأثير على العالم بأسره، وبذلك نستخلص أن النظام الدولي هو طرف من النظام العالمي^(١).

لا يمكن اعتبار النظام الدولي الحالي نظاماً دولياً جديداً وإنما مجرد ترتيبات انتقالية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، في الوقت الذي ذهب فيه البعض الآخر إلى القول إنه بالرغم مما يشهده النظام العالمي الجديد من تحولات ملموسة على الساحة الدولية إلا أنه ما زال مشبعاً بكثير من ملامح وخصائص النظام السابق له، إلا أنه في الواقع هنالك العديد من التطورات التي ارتبطت بوظائف النظام التي تيرهن أو تؤكد أننا بالفعل إزاء نظام عالمي جديد.

بحيث يشهد العالم، إلى جانب التحولات البنوية تحولات قيمة منها تراجع الاشتراكية واختفاء العالم الثاني، وانهيار الليبرالية السياسية والاقتصادية وتطبيق التعددية السياسية، واقتصاد السوق الحر، ونظام الخصخصة^(٢).

كما أن هنالك من يعتبر أن مصطلح "الجديد" الموصوف به النظام العالمي الحالي لا يقصد به سوى محاولة حل المعضلات المستجدة للمشكلات الطارئة وذلك وفقاً للقواعد المعدة سلفاً ضمن دائرة ميثاق الأمم المتحدة وقيمه العرفية والقانونية المتفرعة عنه، ويراد من هذا المصطلح أن يكون تعبيراً عن تصور الإرادة المنفردة لمركز القطب الأحادي^(٣)، ونتيجة لما يشهده النظام العالمي الحالي من تحولات وتغييرات متسارعة نجد أن التسمية الصحيحة لما يشهده العالم اليوم هي أقرب إلى المتغيرات الدولية منها إلى النظام العالمي الجديد.

إن الحديث عن مفهوم النظام الدولي الجديد هو مسألة قديمة متجددة تناولها العديد من الكتاب والباحثين والسياسيين من قبل أدولف هتلر في حديثه عن "نظامي الجديد" كما تناولها لينين من قبل^(٤) ولكن بالرغم من غياب هذا المفهوم لفترة زمنية طويلة إلا أنه تم إطلاقه من

(١) السعيد، عبد المنعم، (١٩٩٦). حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، ربيع/ خريف، ص ١٥٨.
 (٢) متكيس، هدى، (١٩٩٦). النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٨، كانون الأول ص ٣٠.
 (٣) المهذبي، مرجع سابق، ص ٣٤.
 (٤) العليكم، حسن حمدان، (١٩٩٣). العرب وأمريكا والنظام العالمي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد، ٣، خريف، ص ١١٠.

جديد من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في خطاب له في ١٣/٤/١٩٩١م، في قاعدة (مونتي غمري) بعد أسابيع من انتهاء حرب الخليج الثانية، حيث جاء في خطابه في تحديد المفهوم ما يلي: "إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلاً عن سيادتنا الوطنية أو تخلينا عن مصالحنا، إنه يعبر عن مسؤولية أملتنا علينا وإنه يعد من الوسائل الجديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار وفوق كل شيء تحقيق السلام"، حيث لخص الرئيس بوش في خطابه منطلقات النظام العالمي الجديد على النحو التالي^(١):

١ - التسوية السلمية للنزاعات.

٢ - التضامن في وجه العدوان.

٣ - تخفيض ترسانة الأسلحة ومراقبتها.

٤ - عدم تنازل أمة عن سيادتها.

٥ - الإيمان بحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: بداية النظام الدولي الجديد؛

لقد شاع استخدام مفهوم النظام الدولي الجديد منذ تفجر أزمة الخليج الثانية في صيف العام ١٩٩٠م وتحديداً في ٢ آب لعام ١٩٩٠م، ولكن لا يعني هذا أن المفهوم قد ظهر فجأة في أزمة الخليج، بل يمكن تتبع جذوره منذ الخمسينيات، حيث طرح في سياق مطالبة بلدان العالم الثالث بنظام عالمي جديد أكثر عدلاً ويأخذ مصالحها في الاعتبار^(٢)، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تكفلت بإجهاض هذه الدعوات سواء كانت باتجاه نظام اقتصادي جديد أو إعلامي جديد لأن ذلك سيفقدها الكثير من امتيازاتها^(٣).

(١) ميرفي، إيمان، (١٩٩٧). أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ٣٩.

(٢) إبراهيم، حسين توفيق، (١٩٩٢). الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد، دراسة تحليلية نقدية، شؤون عربية، ص ٤٩.

(٣) خليفة، محمد، (١٩٩٢). النظام الدولي بين المقصود والمنشود، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ص ١١.

وقد دعا الاتحاد السوفييتي في الفترة التي سبقت عام ١٩٨٥م إلى إقامة نظام دولي يتمشى مع الغاية النهائية لأيدولوجية الماركسية - اللينينية ومشروعها الألماني، ومنذ العام ١٩٨٥م ومع تولي غورباتشوف (Gorpatshof) السلطة في الاتحاد السوفييتي، وتبنيه لسياسات البريسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (المصارحة والمكاشفة) تزايد استخدام هذا المفهوم بشكل واضح^(١). حيث راح يستخدم مصطلح النظام الدولي الجديد في سياق الحديث عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وكان غورباتشوف يقصد من وراء استخدامه لهذا الاصطلاح الدلالة على أن النظام الذي أعقب الحرب الباردة وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب، وأنه نظام يقوم على مبادئ حكمة جديدة تتضمن فيما تتضمن نزع السلاح وإحلال مبدأ توازن المصالح بدلاً من توازن القوى، انطلاقاً من التسليم بعدم قدرة أي من المعسكرين - الأمريكي والسوفييتي - على فرض إرادته على الآخر، وتنزع الصفة الأيدولوجية عن العلاقات الدولية^(٢).

وبالرغم من أن "غورباتشوف" كان الأسبق في استخدام مصطلح النظام الدولي الجديد لتوصيف مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن قوة الدفع والانتشار الواسع لاصطلاح النظام الدولي الجديد يعودان لكثرة استخدام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" له منذ الأيام الأولى لحدوث أزمة الخليج الثانية^(٣)، فقد استخدم "بوش" تعبير النظام الدولي الجديد (٢٧٤) مرة في خطاباته الرسمية وأحاديثه العامة في الفترة ما بين آب ١٩٩٠م (غزو العراق للكويت) حتى آذار ١٩٩١م (إخراج العراق من الكويت)^(٤)، وذلك في إطار الترويج لدور الولايات المتحدة في صياغة نظام دولي جديد وحمائته، والتبشير بمبادئ وقيم هذا النظام، التي تقوم على الالتزام بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، وضمان الأمن الجماعي، ونبذ استخدام العنف في العلاقات الدولية، وضمان الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وحل الصراعات والمنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية^(٥)، ولا نريد استباق الحديث إلا أن واقع اليوم

(١) انظر: غورباتشوف، ميخائيل، (١٩٨٨). عملية إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع، ترجمة: وليد مصطفى وآخرون، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص ص ١٣٩-١٦٥.
 (٢) هلال، علي الدين، (١٩٩٥). النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، ص ١١.
 (٣) أبو لبده، نظمي عيسى، (١٩٩٩). أثر التغييرات في النظام الدولي على الأمن القومي العربي في الفترة من ١٩٨٥م إلى ١٩٩٥م، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، ص ٢٣.
 (٤) هيكل، محمد حسنين، (١٩٩٩). العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين. في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣١١.
 (٥) إبراهيم، حسين، توفيق، مرجع سابق، ص ٥٢.

يشهد بذور هذه المبادئ، التي أرادت الولايات المتحدة منها واجهة لتسويق مصالحها، والانفراد بموقع الصدارة على قمة النظام الدولي من دون مشاركة أو منافسة من أحد.

وبالتالي فإن الجديد في هذا المفهوم هو شيوع استخدامه إبان أزمة الخليج الثانية وبعدها بصورة مكثفة، من هذا المنطلق يؤكد البعض على أنه إذا كانت أزمة الخليج الثانية أول تحدٍ حقيقي للنظام الدولي الجديد، فإنها وفي الوقت نفسه مثلت بوابة رئيسية لإرساء بعض أسس وقواعد هذا النظام بحسب تصور القوة أو القوى الرئيسية الفاعلة فيه^(١).

وهكذا فإن التغيير في النظام الدولي لا يحدث فجأة ومن دون مقدمات، بل عادة ما يكون محصلة لسلسلة من التراكمات والتغيرات الجزئية التي حدثت عبر فترة زمنية طويلة نسبياً، وما يحدث غالباً أن تغييراً هائلاً يتم في عصر من العصور بطريقة بطيئة كمية في البداية ثم متسارعة كيفية في النهاية، ثم يأتي حدث جلل - عادة حرب كبرى - ليكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات، وتنتقل البشرية من حالة إلى أخرى، ومن تاريخ إلى آخر من التوازنات والعلاقات.

وهذا ما ينطبق على النظام الدولي الجديد الذي وجد شيوعاً إبان أزمة الخليج الثانية، فالواقع أن هذا النظام وإن وجد في الأزمة فرصة للظهور، فإنه في الحقيقة أخذ في التكون منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن لم تبدأ تجلياته في الظهور إلا في السبعينيات، وتسارعت مع نهاية الثمانينيات عندما اجتاحت رياح التغيير بلدان أوروبا الشرقية وأسفرت عن سقوط الأنظمة الشيوعية فيها، ومع مطلع التسعينيات وبمناسبة أزمة الخليج الثانية، تم إعلانه ليعبر عن تغير نوعي في العلاقات والتفاعلات الدولية^(٢).

وفي ضوء هذه التحولات الدولية العميقة أخذ تعبير النظام الدولي الجديد في احتلال مساحة واسعة تعبيراً عن التغيرات الدولية وإظهاراً للنمط الجديد في مجمل التفاعلات على الساحة الدولية، الأمر الذي شكل مجالاً واسعاً من الجدل والاختلال في أوساط الباحثين

(١) زهران، جمال، (١٩٩١). أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، ص ص ٨٠-٨٦.

(٢) السعيد، عبد المنعم، (١٩٩٤). ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، في: مصطفى الحمارنة (محرر)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية) ص ٣٤.

والمفكرين، ومن ثم تباينت حوله المواقف والرؤى^(١)، فعلى مستوى الفكر العربي انقسم المفكرون والباحثون تجاه النظام الدولي الجديد في بداية التسعينيات إلى ثلاثة أقسام^(٢):

١. القسم الأول: يرى أن هناك فعلاً نظاماً دولياً جديداً، وأن ملامحه وقواعده وآلياته بدأت تتضح وتتلور، وبصفة خاصة منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية.

٢. القسم الثاني: يرى عدم وجود نظام دولي جديد، وأن هذا الشعار يتضمن نوعاً من الوهم والخداع، لأن التطورات الكبرى آنذاك تتضمن إحداث تغييرات في شكل ومضمون التفاعلات الدولية فيما بين دول الشمال فقط، بينما ستظل أسس وقواعد النظام القديم هي الحاكمة للعلاقات بين الشمال والجنوب، وبالتالي فإن الأمر لا يعدو أن يكون إعادة صياغة للمبادئ القديمة في شكل جديد تحت غطاء الشرعية الدولية.

٣. القسم الثالث: ويمثل التيار الغالب في الفكر العربي، حيث يرى بأن هناك مجموعة من التحولات والتغيرات الكبرى التي سيكون من شأنها خلق نظام دولي جديد، وأن المرحلة الراهنة - مرحلة التغيرات الكبرى - هي مرحلة انتقالية يتداعى فيها النظام القديم ويتلور النظام الجديد.

وأياً كان الأمر، فإن التغيرات التي شهدتها ويشهدها النظام الدولي منذ منتصف الثمانينيات تفرض الحديث عن جديد في النظام الدولي يميزه عن سابقه، الذي ساد إبان حقبة الحرب الباردة، ولعل هذا الأمر موضع اتفاق تشير إليه أغلب الدراسات العربية والغربية، أما الاختلاف بينهم والذي يتمحور حول طبيعة هذه التغيرات وما أفضت إليه، فإنه يرجع إلى عمق التحولات الدولية وسرعة حدوثها وتداخلها وتداعياتها، الأمر الذي تضاعفت معه القدرة على التنبؤ بما قد تؤول إليه الأمور^(٣).

واليوم وبعد مرور حوالي ستة عشر عاماً على بداية الانطلاقة الحقيقية لهذا النظام، لم يعد هناك أدنى شك بأن ما هو قائم يختلف تماماً عما كان، وهذا ما أثبتته الوقائع والمشاهدات لتفاعلات هذا النظام وعلاقاته، وكما سبق أن أشرنا يبقى النظام نظاماً بغض النظر ما إذا كان عادلاً وشرعياً أو العكس، الأمر الذي يعني في التحليل الأخير بأن هناك نظاماً دولياً جديداً له

(١) أبو لبة، نظمي عيسى، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) إبراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٣.

(٣) أبو لبة، نظمي عيسى، مرجع سابق، ص ٢٤.

سماته وملامحه التي تميزه عن النظام السابق، وأنه إذا كان مختلفاً بشأنه في الماضي عقب أزمة الخليج الثانية وعدم استيعاب التغيرات آنذاك، فإنه اليوم قد وصل إلى قمته عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما رافقها من تداعيات، وأكد أنه بالفعل نظام دولي جديد.

المطلب الثالث: عوامل التحول إلى النظام الدولي الجديد:

يمكن تحديد أربعة متغيرات يتمحور حولها تركيز أغلب المهتمين بهذا المجال وهي: الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة، والتحول في الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوروبا الشرقية منذ عام (١٩٨٥)، وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وحرب الخليج الثانية، وفيما يلي عرض لأهم جوانب هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها في تشكيل النظام الدولي الجديد:

أولاً: الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة:

الثورة الثالثة والتطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والإلكترونية والحواسب الآلية والهندسة الوراثية وغيرها، وتتميز بأنها تقوم على الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلمية المكثفة، وبالتالي فهي تعتمد على مصدر متجدد وهو التدفق اللامتناهي للمعلومات، التي أسهمت في دمج العلم بالتكنولوجيا وحولته إلى قوة إنتاجية مباشرة^(١)، وتتركز القاعدة الأساسية لهذه الثورة في الولايات المتحدة واليابان تليها بعض دول أوروبا الغربية وبعض الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا^(٢)، إن هذه الثورة لم تأت فجأة، فقد نمت وتراكت منذ الحرب العالمية الثانية ولكن الجديد فيها كثافة هذه التطورات ووصولها إلى قاعدة واسعة من الأفراد ودخولها في إعادة توجيه الحياة والإنتاج والتوزيع بصورة جذرية^(٣).

وعلى صعيد الثقافة فإن الثورة الهائلة في مجال الاتصال والمعلومات قد مكنت الدول المسيطرة على الثورة وعلى رأسها الولايات المتحدة من نشر قيمها وطروحاتها الفكرية وإسباغها بطابع عالمي - العولمة الثقافية - الأمر الذي انعكس سلباً على الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب التي تترفع قيمها وأخلاقها عن الانحطاط في القيم الغربية.

(١) السعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) إبراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٣) السعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣٥.

إن التغييرات التي جرت وتجري في الوقت الراهن كافة تتم في إطار ثورة تكنولوجية
ثالثة، تعد من المدخلات المهمة في تحديد طبيعة هيكل أو بنية النظام الدولي في مرحلة ما بعد
الحرب الباردة، ولعل انهيار الاتحاد السوفيتي ذاته -الذي أفصح المجال بشكل رئيسي لبروز
النظام الدولي الجديد - يرجع في أحد أسبابه إلى عجز الاتحاد السوفيتي عن مواكبة إنجازات
هذه الثورة، وعدم قدرته على ملاحقة مخرجاتها في دول المعسكر الرأسمالي وتحديداً الولايات
المتحدة الأمريكية^(١).

ثانياً: حرب الخليج الثانية:

يمكن اعتبار حرب الخليج الثانية إحدى المتغيرات الحاسمة في الانطلاق نحو نظام دولي جديد،
ويتفق أغلب هؤلاء على مجموعة من النقاط، التي تشير إلى انعكاسات هذه الأزمة على النظام
الدولي وبدء مرحلة جديدة في تاريخه، ويمكن إجمال هذه النقاط فيما يلي^(٢):

أ - إن الانتصار الذي حققته قوات التحالف على العراق أدى إلى تدعيم مركز الولايات المتحدة
الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بالمعنى الاستراتيجي في عالم ما بعد الحرب
الباردة من حيث:

١ . تخلصت من عقدة فيتنام.

٢ . دعمت نفوذها في منطقة الخليج الأمر الذي يدعم مركزها في مواجهة أية قوة كبرى
منافسة أو أية قوة سيكون لها في المستقبل القدرة على المنافسة، خصوصاً أوروبا الغربية
واليابان والصين وروسيا.

ب- كشفت الأزمة عن استمرار علاقات الوفاق بين الشرق والغرب من جهة، إذ اتفقت
الدولتان العظميان بشأن إدانة العراق والتأكيد على انسحابه من الكويت دون قيد أو شرط،
كما أن الأزمة أكدت استمرار تراجع دور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى على الصعيد
العالمي من جهة أخرى إذ كان الاتحاد السوفيتي يمر بظروف قاسية على الصعيد السياسية
والاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى تقليل قائمة البدائل المتوافرة له للمناورة على الصعيد

(١) أبو لبة، نظمي عيسى، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٩-٣٢.

الدولي^(١)، الأمر الذي دفع غورباتشوف الرئيس السوفيتي السابق إلى محاولة الاستفادة من الأزمة والحصول على المزيد من المعونات الاقتصادية، وحجب التأييد الدولي عن الحركات الانفصالية التي كانت محتدمة على أشدها في دول البلطيق الثلاث (لاتفيا، واستونيا، وليتوانيا)، ولم يكن ذلك متاحاً إلا بالتنسيق مع الولايات المتحدة لإدارة أزمة الخليج بشروطها ووفقاً لرؤيتها ومصالحها^(٢).

إن الولايات المتحدة عمدت إلى استخدام أقصى ما في حوزتها من آلة عسكرية متطورة تقوم على تكنولوجيا رفيعة، ليس فقط بقصد تحقيق نصر عسكري حاسم في مدة زمنية قياسية وإنما بتوجيه رسالة لمنافسيها المحتملين كاليابان وأوروبا أيضاً بعدم جدوى أية محاولة منهم لإنكار الدور القيادي للولايات المتحدة في المرحلة المقبلة أو التغاضي عنه^(٣).

ارتباط الأزمة بمتغير حساس ومهم - النفط - وبالذات في ضوء المتغيرات الدافعة إلى قيام نظام دولي جديد، فأحد مبررات التحرك السريع للولايات المتحدة حيال الأزمة وحشدتها لقوات التحالف الدولي هو الحيلولة دون هيمنة العراق على نفط الخليج، مما يعني منع استمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها.

فإن سيطرة الولايات المتحدة على النفط ولو بطريقة غير مباشرة آنذاك يمثل أحدث المداخل لإعادة صياغة علاقاتها بأوروبا الغربية واليابان على أسس جديدة، تقضي آخر ما تقضي إلى تدعيم مركز الولايات المتحدة كقطب أوحده في المستقبل المنظور.

وترتيباً على ما سبق، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف المواجهة للأزمة بكل أبعادها من أجل تحقيق مزايا استراتيجية بعيدة المدى إزاء مكامن التحدي المحتملة، وبما يمكنها من صياغة واقع دولي جديد تحتل فيه الدور الأول على صعيد السياسة الدولية.

ج- بروز دور الأمم المتحدة الذي تجسد في سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن وأعطت الشرعية الدولية لتحرك التحالف الدولي ضد العراق وتشكل الطريقة التي أدارت

(١) بكري، مصطفى، (١٩٩١). جريمة أمريكا في الخليج، القاهرة: دار النفائس، ص ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٣) السعدون، حميد حمد، (٢٠٠١). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، عمان: دار الطليعة للنشر والتوزيع، ص ١٨.

بها الأمم المتحدة هذه الأزمة سابقة فريدة من نوعها، إذ لا يوجد لها مثيل في تاريخها، فقد اتخذ مجلس الأمن حيال هذه الأزمة اثني عشر قراراً^(١).

ويرى الباحث أن أزمة الخليج الثانية، وإن كانت أول تحدٍ حقيقي للنظام الدولي الجديد، إلا أنها في الوقت نفسه شكلت بوابة رئيسية لإرساء بعض أسس وقواعد هذا النظام، وبالتالي شكلت إحدى عوامل التحول إلى النظام الدولي الجديد، ودلت على أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي طبعها نزاع الشرق مع الغرب قد انتهت.

وإن الدور السياسي والاستراتيجي والعسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الخليج الثانية، قدم حجة قوية لأنصار هذا الاتجاه، حيث ظهرت الولايات المتحدة إبان الأزمة وما بعدها بالدولة القادرة على صياغة وترسيخ النظام الدولي الجديد، فهي الأكثر قدرة على الفعل والحركة وممارسة الضغط والتأثير، ومن هذا المنطلق اتخذت الولايات المتحدة أزمة الخليج الثانية ساحة لتثبيت دعائم هذا النظام حسبما تراه، ولتقليل احتمالات تبلور نظام متعدد الأقطاب تكون فيه قطباً مساوياً لغيره وليس قطباً وحيداً ومسيطرأ، فقد أظهرت لحلفائها الغربيين أهمية القدرة العسكرية في حماية مصالح هذه الدول، كما أن سيطرتها على النفط في المنطقة تدعم من مركزها إزاء حلفائها، إضافة إلى أنها قدمت درساً في كيفية التعامل مع القوى الإقليمية التي قد تسعى للهيمنة على بعض النظم الإقليمية وتتحدى قواعد النظام الدولي الجديد.

(١) نافعة، حسن، (١٩٩٧). الأمم المتحدة والقضايا العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٥)، ص ص ٢٠-١٩.

المبحث الثاني

الشكل البنوي للنظام الدولي الجديد والمخاطر التي تواجهه

تلعب القوة دوراً مهماً في توجيه التفاعلات بين وحدات النظام الدولي، ومفهوم القوة هنا غير محدد سواءً قصد بها القوة المادية المتمثلة في القدرة الاقتصادية أو العسكرية أو المعنوية التي تضمن القدرة على التأثير وتوجيه سلوك الآخرين^(١).

إن الشكل البنوي للنظام العالمي الجديد لم يتبلور بعد بالرغم من مرور أكثر من سبعة عشر عاماً على إطلاقه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ونتيجة لذلك نجد أن هناك العديد من الافتراضات، أو الاقتراحات للشكل البنوي لهذا النظام، ففي الوقت الذي ترى فيه إحدى الاتجاهات أنه نظام قائم على الأحادية القطبية مستندين في ذلك على القوة العسكرية وانهيار الاتحاد السوفيتي، يرى الاتجاه الآخر أنه نظام ثنائي القطبية مستندين على الإنتاج بحيث أصبح العالم ينقسم بين من يملكون ومن لا يملكون، في المقابل هناك اتجاه يدعي أنه نظام قائم على التعددية القطبية بحيث يركز أصحاب هذا الاتجاه على النقل الاقتصادي لمختلف الأقطاب الفاعلة، والذي يبقى فيه إمكانية سيطرة قطب منفرد على مجريات الأمور أمراً صعباً، وهناك اتجاه رابع أيضاً يرى أنه نظام ثلاثي الأقطاب بحيث ينظرون إليه من ناحية اقتصادية مستندين في ذلك على التنافس الاقتصادي القائم بين كل من الولايات المتحدة، وأوروبا الموحدة واليابان. سنحاول فيما يلي الحديث عن كل من الاتجاهات السابقة بشيء من التفصيل:

المطلب الأول: الشكل البنوي للنظام الدولي الجديد:

أولاً: النظام الأحادي القطبية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينيات كان الإجماع السائد بأن النظام الدولي هو نظام ثنائي القطبية قائم على توازن القوى بين قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلا أنه ونتيجة للأحداث التي شهدتها الساحة الدولية منذ لعام (١٩٨٥م) - (١٩٩١م)، التي تمثلت في الهيمنة الأمريكية على المخزون العالمي من النفط وخروج الاتحاد

(١) متكيس، هدى، مرجع سابق، ص ٣٠.

السوفييتي من المعادلة الدولية بعد انهياره أصبح الحديث يتجه نحو نظام أحادي القطبية برئاسة الولايات المتحدة^(١).

وما السلوك الذي تقوم به الولايات المتحدة اليوم من هيمنة على الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وقيادتها للعديد من الحروب بدءاً من حرب الخليج الثانية والحرب على أفغانستان والحرب على العراق وقيادتها التحالف الدولي ضد الإرهاب إلا دليل قاطع على قيادتها للمنظومة الدولية.

ثانياً: نظام ثنائي القطبية:

وجه الدكتور نعيم الظاهر في كتاب له بعنوان الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد سؤالاً هو هل عالمنا الجديد أحادي القطبية فعلاً أم أنه ثنائي؟ حيث يجيب على هذا السؤال بالقول إنه يمكن أن يكون كليهما^(٢).

فهو أحادي من معيار القطبية أو القوة بعد زوال التوازن الدولي ثم إنه ثنائي بمعيار الاختلال الداخلي الصارخ بين مجموعتين، الغنية والمحتاجة، وقاعدته هنا اقتصادية اجتماعية، وركيزته اختلال وتوزيع الدخل والثروات بين الأمم، فالغني في المركز من الرفاهية والفقير في الأطراف لطول الأنين والشكوى، وهو يشير هنا إلى اتساع الفجوة بين دول الشمال والجنوب، بمعنى اتساع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون.

أما من حيث القوة العسكرية فهناك من يرون أنه بالرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه إلا أنه ما زال يمتلك من القوة ما تؤهله لأن يكون طرفاً ثانياً في النظام الدولي.

ثالثاً: نظام ثلاثي الاقطاب:

يضم هذا النموذج المقترح إلى جانب الولايات المتحدة كلا من المجموعة الأوروبية واليابان، ويستند هذا النموذج إلى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الدول، والتي تشكل (٨١%) من نسبة الاستثمار الخارجية العالمية و (٤٧%) من الصادرات العالمية وفي هذا

(١) إبراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) الظاهر، نعيم، مرجع سابق، ص ١٨٦.

النموذج المقترح تكمن الأهمية للقوة الاقتصادية بدلاً من القوة العسكرية، ومن المؤشرات على ذلك^(١):

١. تحرر كل من اليابان والمجموعة الأوروبية من القيود الأمريكية التي فرضت عليها في فترة الحرب الباردة.
٢. تعمل اليابان حالياً للبحث عن دور فاعل على المستوى العالمي يقوم على الشراكة القيادية ومحاولتها لعب دور دولي وإقليمي يتسم بقدر من الاستقلالية.
٣. محاولة الاتحاد الأوروبي لصياغة موقف موحد تجاه العديد من القضايا، وفقاً لوجهة نظرها بغض النظر عن الموقف الأمريكي^(٢).

رابعاً: نظام تعدد الأقطاب:

يقوم هذا الاتجاه على فكرة مفادها أن الولايات المتحدة تتراجع أمام الصعود الاقتصادي للعديد من الدول منها ألمانيا، واليابان، وأوروبا الموحدة، ويرى أصحاب هذا النموذج المقترح أن النظام العالمي الجديد تتنافس فيه خمسة قوى كبرى وهي الولايات المتحدة، وأوروبا الموحدة، واليابان، والصين، وربما روسيا، إذا ما اجتازت بنجاح مرحلة التحول الراهنة^(٣).

وهكذا نجد تعدد الاتجاهات حول شكل النظام العالمي الجديد وتكيفه بالرغم من أن النموذج الأكثر شيوعاً هو النموذج الذي يقوم على أحادية القطبية إلا أن هناك قوى لا يمكن تجاهلها تتمثل في كل من اليابان والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا.

(١) إبراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص ٥٦-٦٠.

(٢) منكييس، هدى، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) ميرفي، إيمان، مرجع سابق، ص ٤١.

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه النظام العالمي الجديد:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد، من أهمها^(١):

١. التحديات في منطقة الشرق الأوسط، وفي جنوب غرب آسيا، وأبرز مشكلاتها الأزمات الإقليمية والحركات الأصولية الدينية والطائفية والتجمعات التكفيرية وانتشار الفقر والهجرة والبطالة والمخدرات والإرهاب^(٢).
٢. الخلل في التوازن الاقتصادي قد يفجر صراعات ذات طبيعة مختلفة.
٣. هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي وسيطرتها على الأمم المتحدة لخدمة المصالح الأمريكية خاصة والغربية عامة في ظل غياب قوى عسكرية مما يهدد النظام بعدم الاستقرار والخروج عن مبادئه.
٤. إن ما تعانيه الولايات المتحدة اليوم من عجز هائل في ميزانها التجاري وفي الموارد إضافة إلى المشكلات الاقتصادية التي عصفت بها جراء هجمات ١١/ أيلول و أدت إلى انخفاض الإنتاجية ومعدلات الاستثمار، كل هذا يهدد الاستقرار في النظام الدولي الجديد الذي يعتمد على السلوك المستقبلي المتوقع للولايات المتحدة لمجابهة هذا التحدي وإيجاد البدائل.
٥. حالة عدم التوازن في النظام الاقتصادي التي ستدفع الولايات المتحدة إذا ما فشلت في حل مشكلاتها الاقتصادية، فقد تبدأ بالتفكير على مستوى إقليمي كوسيلة بديلة للنمو الاقتصادي وإيجاد الأسواق وحماية نفسها وإذا ما حصل هذا فسيُدفع اليابان إلى التركيز على إقليم شرق آسيا كبديل للسوق الأمريكية إضافة إلى انشغال أوروبا في عملية التعامل الإقليمي وكل ذلك سيعمل على تعزيز المشكلات الاقتصادية^(٣).

(١) العبدالله، رضوان راضي، (١٩٩٤). الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في: مصطفى الحمارنة (محرر)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية)، ص ٦٠.
 (٢) الجميل، سيار، (١٩٩٧). العولمة، أهداف الغرب والقوميات الآسيوية ومتغيرات النظام العالمي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، ص ٦٦.
 (٣) أبو غزالة، محمد، (١٩٩٧). هيكل النظام السياسي الدولي: القوة تحكم العالم، عمان: المؤلف، ص ٧٦.

المطلب الثالث : ظهور النظام العالمي الجديد :

إن التغيير الذي حصل بظهور النظام العالمي الجديد هو تغيير جذري وتاريخي وسيترك آثاره ونتائجه على العالم لفترة طويلة، وربما تكون هذه الآثار والنتائج في بدايتها الآن وكغيره من الأحداث التاريخية فإن ظهور هذا النظام لم يكن ليتحقق لو لم تنهياً له - إضافة إلى التغييرات في الدول الاشتراكية السابقة- ظروف خاصة بالقطب الآخر، أي أن التغيير في طرف رافقه ظروف موازية في الطرف الآخر، وهذا جوهر القضية فبانتهاء النظام الاشتراكي اختفى نظام ليولد بعده نظام جديد قد يحمل في داخله ملامح المرحلة السابقة^(١).

عندما نتحدث عن التوازن الدولي بشكل عام فإننا نقصد توازن القوى (Balance of Power) القائم بين الدول الرئيسية الكبرى في النظام الدولي وما يتبع ذلك من سلم واستقرار، ويعرف مبدأ توازن القوى بأنه الأداة أو (الميكانيزم) التي تستطيع الدول بواسطتها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن استمرار النظام الدولي على مبدأ التعددية (Multi-State System)، وأن تحمي استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية أخرى متفوقة عليها، وهي تتبع في سبيل ذلك عدة وسائل يأتي في مقدمتها سياسات التحالف التي تعكس - إلى حد ما - الصورة الحقيقية لتوزيعات القوة وتقسيماتها الدولية.

ذلك أن نزعات العدوان وسياسات التوسع التي يخلقها وجود فائض متراكم من إمكانات القوة يزيد على متطلبات حماية الأمن القومي لبعض الدول، ولا يمكن ردعها أو إحباط مضاعفاتها بفاعلية إلا بأسلوب القوة المضادة سواء في مستوى مقارب لها أو متفوق عليها، وإذا كان من المتعذر واقعياً على بعض الدول التي تتعرض لمثل تلك التهديدات أن تقاومها بقوتها الذاتية المحدودة، فإنه يصبح لا مفر أمامها من التحالف مع غيرها لعلها تستطيع بالقوة الجماعية التي توفرها إمكانات التحالف أن تردع المعتدي برفع درجة المخاطرة على نحو غير مقبول له وذلك بمقاييس القوة وموازينها المجردة^(٢).

(١) رشيد، حيدر، العوامل المختلفة لنشأة وتفكك النظام العالمي الجديد، جريدة الدستور، العدد رقم ٩٩٦٤، ١٩٩٥/٥/٢٣.

(٢) حتي، ناصيف يوسف، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي في : العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٦٥.

وعلى هذا فإن التوازن الدولي لا يشكل غاية مستهدفة بحد ذاتها، وإنما يشكل وسيلة مرغوباً فيها بقدر ما تحفظه للدول من استقلال وسيادة وبقدر ما يتيح لكياناتها القومية من فرص للتعبير عن نفسها، وقياساً على هذه النتيجة وانطلاقاً منها، فإن التوازن يصبح في تصور الدول التي تعتقد مبدأ الحل الحتمي والطبيعي الذي تحمي به مصالحها في علاقات دولية يتحكم فيها قانون القوة وشريعة الغاب^(١).

إن نظام القطبية الثنائية كان يتيح إمكانية حرية حركة نسبية وهامش معين في المناورة أمام الدول العربية، وهذه الإمكانية كانت مستمدة من حقائق الصراع والتوازن والتباين بين قطبي النظام؛ فلأنهما كانا متصارعين كانا يبحثان عن الحلفاء والأصدقاء وكانا مستعدين بالطبع لدفع ثمن ما لعلاقات التحالف والصدقة، ولأنهما كانا متوازنين كانت القيمة النسبية لانضمام حليف أو صديق جديد إلى هذا المعسكر أو ذاك تفوق بكثير الوزن الحقيقي لهؤلاء الحلفاء أو الأصدقاء^(٢)، ولأنهما كانا متباينين كانت هناك بدائل حقيقية في التوجهات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية أمام دول العالم غير المنتجة لأي منهما، وبالفعل نجحت الدول العربية في الاستفادة الحقيقية من هذه الإمكانية المتاحة لحرية الحركة النسبية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي^(٣) خصوصاً عندما كانت القطبية الثنائية تتسم بالمرونة.

فقد تمكنت الدول العربية - على سبيل المثال - من كسر الاحتكار الغربي للسلاح من خلال صفقة الأسلحة التشيكية المصرية عام ١٩٥٥م^(٤)، ومقاومة سياسة الانخراط في الأحلاف العسكرية الغربية مثل حلف بغداد عام ١٩٥٥، وأسهمت مع بعض دول العالم الثالث في وضع اللبنة الأساسية لحركة عدم الانحياز بالمشاركة في مؤتمر (باندونج) في العام ١٩٥٥م، وانتهجت بالحياد الإيجابي طريقاً في العلاقات الدولية، ووظفت سلاح النفط في حرب أكتوبر من العام ١٩٧٣م، الأمر الذي أدى إلى تصحيح أسعاره وإعطاء العرب قوة اقتصادية وسياسية عالمية عززت من مطالب الجنوب بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي في حينه^(٥).

(١) مقلد، إسماعيل صبري، مرجع سابق، ص ٧٩-٨٠.

(٢) السعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

(٣) مقلد، إسماعيل، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

(٤) السعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٥) حافظ، محمد شوقي عبد العال، (١٩٩٣). موقع العرب من النظام العالمي الجديد، شؤون عربية، العدد

(٧٥): ص ٧٨-٧٩.

وبشكل عام أتاحت القطبية الثنائية للنظام الإقليمي العربي قدراً من التأثير في النظام الدولي؛ فعلى الصعيد السياسي مكنت الدول العربية من تنمية مكانة وسيطة لهم في النظام الدولي، وعلى الصعيد الاقتصادي نجحت الدول العربية الكبيرة في دخول مضمار الصناعة المتميزة للثورة الصناعية الأولى وبعض فروع الثورة الصناعية الثانية^(١)، و نجحت الدول المصدرة للنفط في الإفلات من نمط العلاقات القائمة على العقود الامتيازية للشركات السبع العملاقة وسيطرتها على القرارات الأساسية الخاصة بإنتاج وتوزيع ووضع أسعار النفط، وعلى الصعيد العسكري نجحت بعض الدول العربية في دخول مضمار التكنولوجيا العسكرية، وهذا كله صبّ في تقوية النظام العربي في مواجهة إسرائيل والغرب الذي يؤيدها^(٢).

وبانهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات وتلاشي جميع المؤسسات أو الهيئات المرتبطة به كالكومنفرم والكوميكون وحلف وارسو^(٣)، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة الساحة الدولية، انهار التوازن الدولي وظهر العالم لأول مرة منذ ما يقارب القرنين من الزمن - كما يقول المؤرخ البريطاني هوبسبوم (Hobsbawm) - بأنه يفتقد إلى نظام توازن دولي^(٤).

وبانهيار التوازن السابق اختفت إمكانية الحركة النسبية التي كانت تتمتع بها الدول العربية وضاق هامش المناورة أمامها بضيق الخيارات المطروحة، وأصبح البديل لمن يريد مجرد الاختلاف مع قمة النظام الدولي - الولايات المتحدة الأمريكية - وهو المخاطرة بالصدام معها، وأصبح من لا يتماشى مع سياسات الولايات المتحدة وأهدافها يعد عدواً تجب محاربته حتى لا يشكل عائقاً في سبيل مصالحها، ولم تعد هناك بدائل حقيقية متاحة أمام القوى المتوسطة والصغيرة في النظام الدولي، خصوصاً أن القوى الكبرى كافة المرشح بعضها للمشاركة في قيادة هذا النظام في المستقبل لم تصل حتى الآن إلى حد الصدام مع الولايات المتحدة^(٥).

(١) انظر على سبيل المثال:

Levy, J.S., (1985). The Polarity of the System and International Stability . In: A.S.Sabrosky (ed.), Polarity and War. Boulder , co: West view press. Pp41-66.

(٢) حافظ، محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص ص ٨٤-٨٥.

(٣) لجأت الدول الاشتراكية، إلى تنظيم تعاونها السياسي والعسكري بإنشاء حلف وارسو في العام ١٩٥٥م، وتعاونها الاقتصادي بإنشاء الكوميكون في لعام ١٩٤٩م.

(٤) حداد، ريمون، (٢٠٠٠). العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة، ص ١٤٣.

(٥) حافظ، محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص ٨٠.

ويرى الباحث أن انهيار التوازن الدولي في ظل النظام الدولي الجديد أدى إلى المزيد من تهميش دور دول العالم الثالث بعامة والدول العربية بخاصة، وقد برز ذلك في^(١):

- أن انتهاء الحرب الباردة بانتهاء نظام القطبية الثنائية بتفكك الاتحاد السوفيتي ضيق من هامش المناورة المتاح أمام دول العالم الثالث، ومن ثم أغلق المجال أمام النظام العربي للإفادة منه، وبالتالي تلاشت الفرص المترتبة على مناخ القطبية الثنائية^(٢).
- أن انتهاء دور القطب السوفيتي الموازن للولايات المتحدة ووراثه روسيا الاتحادية للشخصية القانونية الدولية، متخلية تماماً عن ميراث المرحلة السوفيتية وارتباطاتها بل وخضوع السياسة الروسية للضغوط الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً المقترنة بالمساعدات الموجهة لروسيا^(٣)، أدى إلى توقف الدعم السوفيتي السابق الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الذي كان يتجه للدول الموالية له في المنطقة، التي تأثرت بطبيعة الحال أكثر من غيرها، الأمر الذي أخضع تدفق التكنولوجيا العسكرية والمساعدات الاقتصادية ومبيعات السلاح لضبط غربي أكثر إحكاماً وبشكل يكاد يشمل المنطقة كلها، وهذا قلل من احتمالات تطوير النظام العربي لإمكاناته الذاتية في مواجهة دول الجوار فضلاً عن تطورات النظام الدولي^(٤).

(١) حافظ، محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص ص ٨٦-٨٨.

(٢) السعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) العبدالله، رضوان راضي، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦١.

الفصل الثاني

انهيار الاتحاد السوفيتي وبنية النظام السياسي للاتحاد الروسي

المبحث الأول

انهيار الاتحاد السوفيتي

انهيار النظام السياسي السوفيتي في كانون الثاني ١٩٩١م. فقد حل الاتحاد السوفيتي نفسه في كانون الأول لعام ١٩٩١م في ثلاثة اجتماعات؛ حاول في الاجتماع الأول منها إنشاء تحالف سلافي ثلاثي، يتكون من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء. وضم الاجتماع الثاني دول آسيا الوسطى كتجمع طبيعي للجمهوريات ذات التراث الإسلامي. وتبادل المجتمعون الاتهامات حين وجه أحد المجتمعين اتهامه إلى ممثلي الدول الإسلامية بإدانة "إخوانهم السلفيين" بشدة لتعميق الشقاق العرقي. أما الاجتماع الثالث فقد عقد في ألما آلتا عاصمة كازاخستان، وأعلن فيه قيام كومونولث الدول المستقلة في ٢١ كانون الأول لعام ١٩٩١م، دول ذات سيادة، ولها تراث إسلامي، هي أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان، وطاجاكستان، وازباكستان وبدأت تبحث عن سبل لدعم علاقاتها بالدول الإسلامية في الجنوب؛ وسعت ثلاث دول منها هي أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان لتصبح دولاً رئيسية مصدرة للنفط والغاز؛ وأصبحت اثنتان منها، هما أذربيجان وطاجاكستان، هدفاً للتنافس السياسي المكثف على السلطة، وشهدتا حروباً أهلية وصراعات عرقية^(١).

وقد أدت مجموعة من العوامل إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور النظام السياسي الروسي، سنحاول في هذا الفصل تحليل العوامل التي أدت إلى إنهيار النظام السوفيتي، وهيكلية النظام الروسي بتقسيم الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول العوامل التي أدت إلى إنهيار الاتحاد السوفيتي ومؤسساته أما المبحث الثاني فيتناول النظام السياسي الروسي.

(١) قنديل، حسن، (١٩٩٢). خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة، ندوة بعنوان "انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي"، تحرير: طه عبد العليم، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص ص ٢٨٤-٢٨٥.

المطلب الأول: العوامل التي أدت إلى إنهيار الاتحاد السوفيتي ومؤسساته:

يتفق أغلب الباحثين على أن الاتحاد السوفيتي قد دخل في أعقاب الانقلاب الفاشل الذي وقع ضد "غورباتشوف" في آب ١٩٩١م مرحلة التفكك والانهييار كدولة وككيان سياسي بصورة متسارعة، تمثلت في اتجاه جمهورياته نحو الاستقلال وقيامها بتشكيل رابطة الكومنولث الجديد على أنقاض الإمبراطورية المتهاوية^(١)، ويمكن إرجاع أسباب هذا الانهيار إلى مجموعة من العوامل، التي تنقسم بدورها إلى مستويين؛ داخلي وخارجي، وفيما يلي عرض لأبرز هذه العوامل على المستويين:

أولاً: العوامل الداخلية:

١. الجمود الأيديولوجي، فقد بقي الاتحاد السوفيتي يسترشد في حياته الأيديولوجية والسياسية بالماركسية اللينينية، ومعروف أن الماركسية بقيت نظرية عامة إلى أن جاء لينين ونقلها إلى ناحية التطبيق، ولكن منذ وفاة لينين لم يطرأ أي تطور على هذه الأيديولوجية ولم تعد هناك مواكبة للعصر الحديث، فكان أي مفكر ماركسي يحاول تطوير الماركسية يواجه بأنه منشق، وعندما تولى غورباتشوف السلطة قال إنه يجدد الشيوعية ولكنه بدلاً من تجديدها أسهم في القضاء عليها.

٢. إهمال الماركسية للعقيدة الدينية، فالشعوب منذ خلقت تؤمن بالروحانيات سواء كانت سماوية أو غير سماوية ذلك أنها مسألة فطرية.

٣. التنظيم التقليدي للحزب الشيوعي، فقد بقي يأخذ بالديمقراطية المركزية، التي تقوم على مجموعة من الأسس، والتزام القواعد بأوامر القيادة والقيادات الدنيا بأوامر القيادات العليا، وانتخاب القيادات من قبل القاعدة، والأخذ بمبدأ الأغلبية حين اتخاذ القرارات.

٤. سيطرة الأجهزة الأمنية على حياة المجتمع، بحيث بات الهاجس الأمني هاجس الجميع، وأصبح المعيار الأمني معياراً للوظيفة والحياة؛ فكان من الصعوبة بمكان للمواطن العادي أن يتبوأ مركزاً وظيفياً إذا لم يكن هناك تركيزاً أمنياً، وقد أدى طغيان الأمن على المجتمع إلى الحد من الحريات والإبداع والخلق.

(١) أبو لبدة، نظمي عيسى، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٨.

٥. عدم تطوير الاقتصاد، والإبقاء على اقتصاد الريف كما كان في العصور الأولى، وتجيير اقتصاد الدولة للصناعات الثقيلة والعسكرية والتسابق في التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية واكتشاف الفضاء، وكل ذلك كان على حساب الاقتصاد الوطني وخاصة اقتصاد الجمهوريات البعيدة عن روسيا.

٦. العجز عن مواكبة العصر ومتطلباته خصوصاً بالنسبة للشباب، فالتكنولوجيا والتقدم فيما عدا الجانب العسكري بقي غائباً عن الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن بقاء التعليم على الأسس والبرامج والمناهج التقليدية القديمة، والعلم هو أساس التطور.

٧. السياسة التي اتبعتها غورباتشوف منذ تبوأ الموقع الأول في القيادة السوفيتية في العام ١٩٨٥م والمعروفة بـ (البيروسترويكا)، حيث أراد منها إدخال تعديلات على النظام، فجاءت هذه السياسة كشلال مدمر على التصورات الجامدة والسائدة في التجربة الاشتراكية التي كان يعدها البعض مقدسة وحتمية^(١)، فضلاً عن وجود بعض المشكلات وجوانب التقصير في إدارة غورباتشوف لعملية التحول هذه، الأمر الذي ترتب عليه استمرار شبح الأزمة الاقتصادية من جهة، واختلال الصيغة التوازنية الداخلية التي اتبعتها غورباتشوف حيال التيارات السياسية المختلفة من جهة أخرى^(٢)، إلا أن من الموضوعية القول بأن المشكلات الاقتصادية كانت متراكمة أصلاً في المجتمع السوفيتي، وأن سياسة الإصلاح التي قادها غورباتشوف انطلقت أساساً لمواجهة هذه المشكلات الحادة، وبالتالي لا يمكن إلقاء اللوم على غورباتشوف وحده وتجاوز ما تركه الرؤساء السابقون من آثار.

٨. تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي، فقد كان هذا الأخير يشكل إمبراطورية مترامية الأطراف تضم العديد من القوميات واللغات والأجناس، التي لم تكن متشابهة من حيث التاريخ والثقافة واللغة والأوضاع الاجتماعية، ومع تولي غورباتشوف السلطة واتجاهه لتطبيق سياسة (البيروسترويكا والجلاسنوست) بدأت صحوه القوميات في الاتحاد السوفيتي، التي تبلورت إرهاباتها بمطالبة بعض الجمهوريات الاتحادية تغليب اللغات القومية على لغة

(١) السعدون، حميد حمد، (٢٠٠١). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، عمان: دار الطليعة للنشر والتوزيع، ص ص ٢٣-٢٤.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي الموحد لعام ١٩٨٩، (١٩٩٠). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٤٤.

الإتحاد، وتطورت إلى المطالبة بضرورة إخراج الروس وأبناء القوميات الأخرى، وانتهت بطبيعة الحال بتحقيق السيادة والاستقلال^(١).

ثانياً: العوامل الخارجية:

١. إن الماركسية اللينينية ترى أن ليس لها حدود وليس لها قومية، وبالتالي فهي في معركة مواجهة مع الغير، وهذا التحدي تمثل أولاً في أوروبا الغربية ثم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الصراع المستمر بين الرأسماليين والاشتراكيين.
٢. محاولة الاتحاد السوفيتي مجاراة التسلح الخارجي وخاصة (حرب النجوم) في عهد الرئيس الأمريكي ريغن (Ragen)، وكان ذلك ذا تكلفة اقتصادية عالية من دون أي مردود لها مما أرهاق اقتصاد الاتحاد السوفيتي.
٣. الإنجازات التي حققها الإنسان الرأسمالي في الخارج- الحديث عن الحرية والديمقراطية والتعددية والرفاه في المستويات المختلفة - كل ذلك شكل عوامل إغراء لمواطن الاتحاد السوفيتي وتعبئته ضد دولته.
٤. أخذ الاتحاد السوفيتي على كاهله مسؤولية دعم وتبني هذه الحركات سياسياً واقتصادياً، وكان ذلك على حساب شعب الاتحاد السوفيتي نفسه.

المطلب الثاني: انهيار مؤسسات النظام السياسي السوفيتي:

أثرت المتغيرات السياسية الداخلية التي بدأت في ظل الرئيس غورباتشوف، على النظام السياسي في روسيا، وقد بدأت عملية التحول إلى الديمقراطية في حملة أطلقها غورباتشوف في العامين (١٩٨٧ و ١٩٨٨)^(٢)، ولكنها اكتسبت زخمها في العامين (١٩٨٩ و ١٩٩٠) وكان هدف غورباتشوف إضعاف سلطات الحزب، التي كانت تقاوم الإصلاحات الاقتصادية المعتدلة التي شجعها في غضون العامين من توليه السلطة، وحين أبرز غورباتشوف الخطوط العريضة للتحول إلى الديمقراطية في مقالاته وخطبه التي طرحها خلال العامين (١٩٨٧ و ١٩٨٨م) وكان المضمون إصلاحات سياسية في ثلاثة مجالات إحياء المشاركة الشعبية، ومواقع العمل،

(١) أبو لبدة، نظمي عيسى، مرجع سابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) العبدالله، رضوان راضي، مرجع سابق، ص ص ٦٩-٧٠.

والمؤسسات الأخرى، والثاني نقل السلطة داخل الحزب الشيوعي من البيروقراطية إلى الأعضاء العاديين، وكان الثالث أبعاد السلطة عن الحزب وتحويلها إلى الحكومة^(١).

إلا أن مبادرتين سياسيتين رافقتا حملة التحول إلى الديمقراطية كانت لهما عواقب مهمة؛ كانت الأولى تصاعد حملة "الغلاسنوست"، فقد كان "الغلاسنوست" أو الانفتاح حملة تدعو الصحفيين والجمهور بشكل عام إلى كشف المعلومات والتعبير عن الآراء بحرية أكثر مما في الماضي، وعرضت أعمال الحزب والحكومة إلى تمحيص أكبر - وإن لم يكن كاملاً - من الشعب^(٢)، وجعلت المسؤولين بالتالي أكثر اهتماماً بمحاسبة الشعب لهم، وهو الأقدر على الحكم على أداء النظام، وفي دعوته إلى مزيد من الانفتاح، حذر غورباتشوف وسائل الإعلام أن تتحرى الدقة والمسؤولية ودعم الانفتاح في البلد، إلا أنها يجب أن تقوم بذلك بمسؤولية - ونود إيضاح هذه الرغبة فيجب على الصحافة أن لا تتلهى بالإثارة والبحث عن الأنباء الساخنة، لكن منح غورباتشوف محرري الصحف، والصحفيين، والكتاب، والعلماء والمواطنين العاديين حرية أكبر في التعبير عن أنفسهم^(٣).

أما التغيير الثاني الذي قدمه غورباتشوف ابتداء من كانون الثاني لعام (١٩٨٧)، واستمر إبان فترة التعديل الدستوري الذي أقر في نهاية العام (١٩٨٨م) فكان تبديلاً أساسياً في النظام السوفيتي فقد أشار غورباتشوف إلى أن القوى الإدارية قد حلت محل المؤسسات المنتخبة في النظام السياسي السوفيتي كله، وتبدو الهيئات المنتخبة شكلية محضة تغطي عليها العناصر التنفيذية ونتيجة لذلك تدنت محاسبة الشعب لها^(٤)، وهذا ينطبق كما قال: "على الحكومة والحزب، والمؤسسات الاجتماعية، وكانت إحدى عواقب انعدام المسائلة الديمقراطية سوء استخدام المسؤولين للسلطة، ونتيجة لذلك بات من الضروري زيادة دور المؤسسات المنتخبة في الحزب والحكومة، ولجعل الانتخابات ذات مغزى، وتحسين المسائلة الديمقراطية للمسؤولين

(1) Alexei Malashenko and Dmitri Trenin, (2002). The Time of the South: Russia in Chechnya and Chechnya in Russia (Moscow: Gendalf, P.11.

(2) Vladimir Putin, (2003). Address before the Federal Council of the Russian Federation, May, 16.

(٣) معمر، عطوي، (١٩٩٧). طموح روسيا إلى عالم متعدّد الأقطاب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، ص ٢٥.

(٤) آلmond، جابرييل إيه، (١٩٩٨). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبدالله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ص ١٥٠.

المنتخبين، دعا إلى التوسع في المنافسة، وأن يشارك في الانتخابات عدد من المرشحين أكبر من عدد المقاعد المتاحة"^(١).

وزاد غورباتشوف من ضغطه لتحقيق الديمقراطية في خطابه الشهير أمام المؤتمر العام للحزب في تموز لعام (١٩٨٨م)، حين طرح تصوراً لنظام سياسي له مؤسسات حقيقية منتخبة بطرق تنافسية على المستويات كافة تكون لها موازنتها وسلطاتها في رسم سياسة الدولة ويحكمها القانون وتتولى لجنة خاصة المراقبة الدستورية للعمل كحارس على سيادة الدستور، وعلى رأسها بنية تشريعية جديدة مكونة من طبقتين مجلس ذي تمثيل عريض لنواب الشعب ينتخب بدوره برلماناً عاملاً أصغر حجماً (يحتفظ باسم مجلس السوفيات الأعلى القديم) وسوف يكون لهذا البرلمان المستحدث سلطة مناقشة المسائل السياسية واتخاذ القرارات بشأنها كما يقرر تشكيلة الحكومة^(٢)، ويشرف على دوائر الدولة الحكومية، وقد قبل مؤتمر الحزب هذه المقترحات التي أخضعت لحملة إعلامية في جميع أنحاء البلاد أقرها بعد ذلك مجلس السوفيات الأعلى في كانون الأول لعام (١٩٨٨م) بعد إجراء تعديلات طفيفة عليها، وفي المقابل تم استحداث نظام مفوض دستورياً قائم على انتخابات تنافسية عامة، مما أدى لمزيد من الضغط الشعبي للحصول على فرص أكبر من المشاركة السياسية وتوضيح المصالح^(٣).

إن النظام التشريعي الذي استحدثته التغييرات الدستورية للعام (١٩٨٨م) تمخض عن بنية برلمانية مطابقة عملياً لخطة غورباتشوف، فمجلس نواب الشعب المكون من (٢٢٥٠) مقعداً، ينتخب ثلثي الأعضاء فيه مباشرة من الشعب والثلث الآخر من مجموعة من المنظمات الاجتماعية من أنحاء الاتحاد كافة وتشمل الحزب الشيوعي، والكومسول، ونقابات العمال، وأكاديميات العلوم، ومجموعات أخرى، ويقوم هذا المجلس بانتخاب برلمان عاملاً أصغر يدعى

(١) باريلسكي، روبرت، (١٩٩٨). انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته في أمن الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ١٥٦.

(2) Aleksander Dugin, Ibid, P. 25.

(3) Igor Ivanov, (2003). International Security in an Era of Globalization, in Russia in Global Affairs, Vol. 1, January, 47.

مجلس السوفيات الأعلى^(١)، وينعقد مجلس السوفيات الأعلى المكون من (٥٤٢) عضواً لمدة ثمانية إلى تسعة أشهر في السنة، ومسؤوليته الرئيسية مناقشة التشريعات وتبنيها وقد أصبح هذا المجلس فعالاً بقدر أكبر بكثير من مجلس السوفيات الأعلى القديم الذي كان عمله شعائرياً محضاً، إلا أنه لم يف بوعده بالانكباب على مشكلات البلد الكبرى الاقتصادية منها والسياسية، فقد كانت إحدى نواحي ضعفه الموجهة عدم قدرته على فرض الانصياع لقوانينه على جزء واسع من الدوائر الحكومية، كما أنه لا يمتلك عملياً أية مصادر لتطوير المبادرات التشريعية أو الإشراف على السلطة التنفيذية، وليس لديه إلا القدر الأدنى من النظام البرلماني التعددي، ويتولى مجلس الرئاسة لمجلس السوفيات الأعلى الإدارة وتوجيه الموظفين ويعدده معظم المراقبين صنيعة بيروقراطية الدولة، أكثر مما هو ممثل للسلطة التشريعية^(٢).

وفي أوائل العام (١٩٩٠م) اقترح غورباتشوف خطأً لإعادة تنظيم الفرع التنفيذي، وكرر اقتراحه هذا في أواخر العام نفسه، وبموجب خطة كانون الأول لعام (١٩٩٠م) التي أقرها مجلس نواب الشعب، يتولى الرئيس السلطة التنفيذية في الاتحاد السوفياتي، ويرأس ثلاث هيئات هي: مجلس الأمن (مسؤول عن سياسة الأمن القومي والقضايا المتعلقة بها) ومجلس الاتحاد الفيدرالي (المكون من رؤساء الدول في جميع جمهوريات الاتحاد ومهمته تنسيق العلاقات بين حكومة الاتحاد والجمهوريات) ومجلس الوزراء والمجلس هو خلف صغير لمجلس الوزراء القديم يديره رئيس للوزراء، ويكون مسؤولاً أمام الرئيس، إضافة إلى ذلك استحدث غورباتشوف منصب نائب الرئيس وهو منصب يتولى مسؤوليات وسلطات مباشرة قليلة، وهو موجود أصلاً لضمان خلافة سهلة في حالة وفاة الرئيس أو عجزه^(٣).

وسعى غورباتشوف للحصول على سلطات خاصة مؤقتة إضافة إلى سلطاته الدستورية الواسعة، وحصل عليها من مجلس السوفيات الأعلى في أيلول لعام (١٩٩٠م) لاتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات للتغلب على أزمة البلاد الاقتصادية والحفاظ على النظام العام.

(١) سعيد، محمد السيد، (١٩٩٤). احتمالات التطور المستقبلي للنظام العالمي الجديد، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص ٣٧٢-٣٧٧.

(٢) باريلسكي، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(3) Full text of Vladimir Putin's Address to the Federal Council, April 3, 2001, at www.vremya.ru/cgi-bin/print/2001/59/events/1590htm.

وأسفر هذا الإجراء عن تعطيل أي تقدم في السياسة الاقتصادية بين حكومة الجمهورية الروسية برئاسة بوريس يلتسن^(١)، ودوائر الدولة الاقتصادية، وبين المستشارين المحيطين بغورباتشوف ذوي العقلية الإصلاحية، وحين فشلت هذه المجموعة في الوصول إلى اتفاق حول السياسة الاقتصادية، تخلى مجلس السوفيات عملياً عن سلطاته في رسم السياسة الاقتصادية والواقع أنه لا السلطة التشريعية ولا البنية التنفيذية التي استحدثها غورباتشوف كانت قادرة على وقف الانهيار المتسارع في الاقتصاد^(٢).

وأظهر ضعف الأجهزة التشريعية والتنفيذية الجديدة، في مواجهة مشكلات البلاد الطاغية، أنه في الصراع ما بين نظام قديم أخذ في السقوط - إلا أنه ما زال قادراً على التكيف-، وبين القوى التي أطلقها الانفتاح والتحول إلى الديمقراطية، فإن سلطة المؤسسات الرسمية التي استحدثت تكون ضعيفة للغاية على مستوى الاتحاد كله^(٣)، ومن الواضح أن غورباتشوف كان يأمل في إيجاد إطار عمل جديد من المؤسسات البرلمانية وأن يوجه الطاقات الشعبية نحو دعم سياساته من جهة، إلا أن هذه السياسة فشلت فقد ركزت جميع الحركات الشعبية على مطالب لا يمكن تحقيقها أو أن غورباتشوف لم يكن راغباً في منحها من جهة أخرى، مثل مطالبة عدد من جمهوريات الاتحاد بالانفصال، وواصلت بيروقراطية الدولة مقاومتها للإصلاحات ذات الأهمية، وأظهرت الأزمة السياسية التي تمخضت عنها استحالة تبني المؤسسات القديمة لتلك المطالب الهائلة في إشراك المجتمع الذي أيقظته البيروسترويكيا، وكما أشار العديد من المراقبين، كان الموقف يذكر بالفترة القصيرة الفاصلة بين ثورة شباط لعام (١٩١٧م) حين انهارت سلالة القيصرية تحت ضغط الحرب العالمية الأولى وانتشار الاستياء الجماهيري، إذ جرى نقل السلطة إلى نظام ديمقراطي ضعيف وثورة أكتوبر في العام (١٩١٧م)، حين استغل الثوار الماركسيون من الحزب البلشفي فرصة تنامي الفوضى وخيبة أمل الشعب واستولوا على السلطة باسم الطبقة العاملة^(٤).

(١) سليم، محمد السيد، (١٩٩٢). العرب فيما بعد العصر السوفييتي، السياسة الدولية، العدد ١٠٨، القاهرة، ص ١٥٥.

(2) Dmitri Trenin, (2004). Russia Enters into a New Isolationism, Nezavisimaya Gazeta, February, 9.

(٣) أبو غزالة، محمد محمود سليمان، (١٩٩٧). هيكل النظام السياسي الدولي: القوة تحكم العالم، عمان: المؤلف، ص ٧٥.

(٤) العبدالله، رضوان راضي، مرجع سابق، ص ٦٢.

وقد اتبعت عملية التحول السوفيتي في بعض جوانبها المهمة هذا النمط أي أن برنامج غورباتشوف في التحول إلى الديمقراطية قد قصد منه انفتاح النظام السياسي نحو مشاركة ومنافسة أوسع، وأن يكون موجهاً ومسيطرًا عليه، ويكون مع ذلك انفتاحاً حقيقياً، وقد أدت حملة "الغلاسنوست" والجهود التي بذلت لفتح الانتخابات السوفيتية للمسابقات التنافسية إلى توسيع الحقوق السياسية، لأنها حركت الحوار الجماهيري حول العقائد الاشتراكية السوفيتية وعمقته ووسعته، فمن وجهة نظر غورباتشوف كانت تلك الجهود ذات قيمة مساعدة مكنته من تجاوز سلطة البيروقراطية والمقاومة التي سيرتها ضد إصلاحاته، وهو لم يقل قط في العامين (١٩٨٧م و ١٩٨٨م) حين عرض تصوره البعيد للتحول الديمقراطي أنه ينوي التخلي عن مبادئ الحزب المهمة ذاتها، أو حتى أن يشجع تشكيل أحزاب معارضة، والواقع أنه في شباط لعام (١٩٨٩م)، وفي كلمة له أمام مؤتمر للعمال من أصحاب الياقات الزرقاء سخر من مجرد فكرة قيام ديمقراطية متعددة الأحزاب في ظل الاشتراكية ووصفها بأنها "خرقاء" وكانت فكرته أن التعددية على مستوى النقاش والتعبير الشعبي لن تقود بالضرورة إلى تحول ديمقراطي أكمل في السلطة السياسية^(١).

الانهيار الاقتصادي؛

ركز النموذج الاقتصادي السوفياتي التقليدي سلطة السياسة في يد طاقم مترابط بشكل وثيق من البنى الحزبية والحكومية عالية المركزية، وكانت معظم القرارات الخاصة بتخصيص المصادر ووضع معايير الحوافز المادية أو القسرية الواجب استخدامها لتحصيل المصادر، تتخذ من أصحاب القرارات في أعلى قمة هرم الحزب والدولة، الذين كانوا يضعون أهداف الإنتاج العامة للاقتصاد علاوة على اتجاهات التطوير المستقبلية^(٢).

وكانوا يقررون طريقة توزيع الناتج القومي بين الاستثمارات الرأسمالية، والاحتياجات العسكرية، والاستهلاك، وغير ذلك من الاستخدامات مع مرور الزمن^(٣)، التي أصبحت تعاني من البيروقراطية في التخطيط والإدارة مثقلة بالأعباء وتعمل بعدم كفاءة، ولم يكن في وسع "بروسترويكا" غورباتشوف وقف التراجع في إنجاز الاقتصاد الذي تديره الدولة، كما فشل في نقل القوة الاقتصادية إلى مؤسسات خارج الدولة، وقد أدرك مستشارو غورباتشوف الخاصون

(1) Alexei, Malashenko & Dmitri Tremin, Op,cit, P. 15.

(2) Ibid, P.18.

(3) Igor, Ivanov, op.cit., P. 50.

أن إعادة بناء الاقتصاد بشكل مجد قد تتطلب تنازلاً تاماً عن السلطة للحكومة الإقليمية وخطوات أسرع في اتجاه إقامة اقتصاد السوق^(١).

وفقدت الأدوات التقليدية التي كانت تفرض الالتزام بالمخططات السياسية فاعليتها بسبب الثورة العامة ضد سلطة البيروقراطية القديمة، ومع ذلك وجدت الجمهوريات والحكومات الإقليمية صعوبة بالغة في ممارسة السلطة بشكل مستقل عن البيروقراطية المركزية القديمة، لأنها لا تستطيع إلا على القليل من المصادر، التي تمثلت باستمرار تركيز سلطة اتخاذ القرار والتنفيذ في يد ميخائيل غورباتشوف بوصفه الرئيس، وفي إطار اعتراضه على ما أسماه النزعة الديكتاتورية استقال إدوارد شيفاردنازه خليفة غورباتشوف السابق وزير خارجيته منذ تموز لعام ١٩٨٥م^(٢)، بشكل غير متوقع في ٢٠ كانون الأول لعام ١٩٩٠م، وقد خشي أن يؤدي رحيل شيفاردنازه، الذي رافقته بعض الظواهر عن استعداد غورباتشوف لاتخاذ إجراءات سلطوية لإخضاع السلطة المركزية، التي كانت قد أشارت إلى أن غورباتشوف قد يصبح غير مستعد أو غير قادر على السماح بنشاطات سياسية مستقلة، وقد تنبأ البعض أن غورباتشوف - أو أية شخصية أخرى - قد يعلن حالة الطوارئ القومية ويحكم بمراسيم رئاسية، كما فعل الرئيس البولندي ياروزلسكي الذي أعلن الأحكام العسكرية في كانون الأول ١٩٨١، واستذكر البعض الانقلاب الذي قاده الرئيس التشيلي بينوشه في العام ١٩٧٣م^(٣).

حمل ربيع العام ١٩٩١م موجات متجددة من الاضطراب مع استمرار إدارة الاقتصاد في الانهيار وانخفاض مستويات المعيشة حسب التوجهات القديمة، فاتخذت إجراءات قاسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي - بما في ذلك زيادة كبيرة شملت أسعار جميع البضائع الاستهلاكية - اتخذها رئيس الوزراء غورباتشوف الجديد، فالنتين بافلوف، مما فاقم التوتر داخل المجتمع، وأظهرت استطلاعات الرأي تدنياً حاداً في ثقة الشعب بالمؤسسات المركزية، وفي شهري آذار ونيسان ١٩٩١م^(٤). خرج جميع عمال مناجم الفحم في جميع مناطق مناجم الفحم الرئيسية في الاتحاد السوفياتي إلى الشارع، وأضافوا إلى مطالبهم بتحسين أوضاعهم المعيشية وظروف العمل، المطالبة باستقالة غورباتشوف وامتد الإضراب إلى صناعات أخرى ومناطق أخرى،

(١) الخطيب، محمود، (١٩٩٩). النفوذ اليهودي في روسيا: هيمنة وتخريب، فلسطين المسلمة العدد الثاني شباط، ص ٩٩.

(٢) آلmond، جابرييل إيه، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٣) حزب اليهود الروس وموقعه على الخارطة السياسية الإسرائيلية، (١٩٩٥). تقديرات استراتيجية، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (٦)، ١٥ حزيران، ص ٥٤.

(4) Dmitri Trenin, op.cit., P. 15.

حيث طالب العمال في المناطق كافة بالتحويل الفوري لمؤسساتهم وإخضاعها لسلطة جمهورياتهم بدلاً من إخضاعها للاتحاد الفدرالي^(١)، وعكس إضراب عمال مناجم الفحم الأزمة العامة للسلطة السياسية في البلاد، وكان أصعب عنصر فيها تنامي المواجهة بين سلطات الاتحاد وحكومات الجمهوريات التي يتزايد تأكيدها على الاستقلال عن الاتحاد.

وبالرغم من أن استفتاء جرى في آذار لعام ١٩٩١م وشمل معظم الجمهوريات قد أظهر أن ثلاثة أرباع السكان ما زالوا يؤيدون شكلاً من أشكال الاتحاد، فإن المعركة من أجل السيادة بين المناطق قد شلت السلطة السياسية وجعلت من التفاوض على اتفاق عام لشكل جديد من أشكال الاتحاد يرضي جميع الجمهوريات القومية ويحافظ في الوقت نفسه على دور مهيم من مركز الفيدرالية ومقابل هذه الخلفية من الاضطراب السياسي والاقتصادي فقد خشي الكثيرون من أن يؤدي الصراع على الصدارة بين الرئيس غورباتشوف وخصمه اللدود بوريس يلتسن إلى قيام حقبة جديدة من الديكتاتورية^(٢).

وفي أجزاء من التفاؤل والأمل بالانخراط في معسكر الليبرالية "المنتصر" وأمام مشهد المخازن والمحلات التي امتلأت بالبضائع الغربية، بدأ تطبيق هذه "الإصلاحات" لكن رد فعل الاقتصاد كان سلبياً للغاية، إذ ارتفعت الأسعار بشكل هائل وانخفض سعر صرف الروبل بشكل متسارع (إلى أن وصل إلى نحو ٥٠٠ روبل للدولار الواحد في صيف العام ١٩٩٥م بعدما كان الدولار يساوي خمسة روبلات، في السوق السوداء في العام ١٩٩٠م) وتراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة ٢٠% عام ١٩٩٢م و ٢٢% عام ١٩٩٣م و ١٥% عام ١٩٩٤م و ٤٥% عام ١٩٩٥م، كما تراجع الناتج الصناعي في هذه السنوات على التوالي بالنسب التالية: ١٨% ، ٤% ، ٢١% ، وتراجعت الاستثمارات، ٤٠% في العام ١٩٩٢م، و ١٢% في العام ١٩٩٣م، و ١٣% في العام ١٩٩٥م، أما في العام ١٩٩٦ فقد بلغ تراجع الناتج المحلي ٦%^(٣).

وبالتالي زاد تراجع الناتج المحلي والإنتاج الصناعي عن ٤٠% ، أي بنسبة ١٠% سنوياً ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥م، مقابل نمو سنوي بلغ ٢% ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠م.

(١) عبد الرزاق، فتحي، (٢٠٠٠). الدور الروسي في الشرق الأوسط، جريدة الحرية التونسية في ٢٨ نوفمبر، ص ١٠.

(٢) حلقة نقاشية، (١٩٩٨). عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مجلة المستقبل العربي العدد (٢٣٠) ص ٤٨.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير.

ولم تعد تطمينات الحكومة الروسية لمواطنيها تتفع ولم يعد أحد يصدق وعودها القائلة بعودة الرفاه بعد فترة من الناتج عن "العلاج بالصدمة"، ذلك أن الانهيار راح يتسارع مع تقدم الوقت، وبعدها تبخرت الآمال بعودة الانطلاق الاقتصادي^(١). وبرز مفهوم جديد: قطاع الطاقة هو الأساس الذي يجب أن يقوم عليه الاقتصاد الروسي، وبغية منع الإنتاج من الانهيار (إنتاج البترول تراجع إلى النصف في أقل من عشر سنوات) ومن أجل توجيهه، من الاستهلاك الداخلي والتصدير إلى بلدان "مجموعة الدول المستقلة" الفقيرة نحو الأسواق الأوروبية، فإن الاستثمارات الهائلة ضرورية، وتم تبني فكرة تقول إن القطاعات الواقعة في أزمة مثل البناء والتجهيزات والمصانع العسكرية القديمة يمكن تسخيرها لتجديد البنى التحتية في مجالات الطاقة، الأمر الذي يخلق آلاف فرص العمل.

والواقع أن قطاع الطاقة الروسي يحتل حيزاً واسعاً وفاعلاً في الاقتصاد الروسي، وليس من قبيل المصادفة أن يكون رئيس وزراء روسيا ما بعد - الشيوعية الأول فكتور شيرنو ميردين مديراً سابقاً لشركة غاز بروم ويملك عدداً كبيراً من أسهمها، وأن يكون خليفته فكتور كيرينكو وزيراً سابقاً للطاقة ومديراً سابقاً لمصفاة نفط، وتملك غاز بروم، التي تحتكر صناعة الغاز في روسيا، نحو ٣٢% من الاحتياطات العالمية في حين يشكل البترول ١٥% من صادرات البلد^(٢).

وبعدما تم إضعافه لصالح قطاع الطاقة فإن انخفاض أسعار النفط حول الأحلام أوهاماً وزاد من وثيرة التراجع، وزادت السياسة النقدية من استفحال الأمور، إذ إن معظم الشركات أصبحت عاجزة عن دفع رواتب موظفيها وتراكت الديون الداخلية بين الشركات ولم تعد الدولة قادرة لها ولا يعني ذلك أن رجال الجهاز السابق وقادة المناطق والنافذين الجدد راحوا يتهافتون على انتزاع حصصهم من الإرث المفقود، وهكذا مثلاً فإن صناعة النفط انقسمت إلى ست عشرة قطعة أساسية تم توزيعها بين النافذين من رجال الأعمال الجدد^(٣).

(1) Alexei, Malashenko & Dmitri Tremin, Op,cit, P.25.

(2) Dmitri Trenin, (2004). Moscow's Realpolitik, Nezavisimiaya Gazeta, February, 9.

(3) التعاون العسكري الروسي - الإسرائيلي المؤشرات الراهنة واحتمالات المستقبل (١٩٩٥). تقديرات استراتيجية، القاهرة، الدار العربية العدد ٦ حزيران، ص ٣٨.

ولم تحتو الإصلاحات الروسية في الحقيقة على برنامج عصرنه واضح بل قامت بتنظيم انتقال سريع وعشوائي لأملك الدولة إلى القطاع الخاص، وذلك على أساس المحسوبيات وعلاقات النفوذ، في غياب أي نظام تشريعي وقضائي مناسب، ومن النتائج الكارثية لذلك فقدان الثقة بالدولة وعجزها الواضح عن السيطرة على الوضع، وهكذا فإن "العلاج بالصدمة" كان أشبه بحرب شاملة على اقتصاد الدولة. ففي فترة قياسية وتحت غطاء إيديولوجيا معادية للشيوعية وجاهلة تماماً بوقائع النظام السابق^(١). نهبت خيرات البلاد وثرواتها باسم دواء معجزة هو "حرية السوق"، إذ إن التقديرات حول هروب الرساميل في خمس سنوات (بين ١٩٩٠ - ١٩٩٥) تتراوح بين (٣٥٠) و (٤٠٠) مليار دولار في وقت تحتاج الصناعة إلى استثمار رأسمالي قدره (١٥٠) إلى (٣٠٠) مليار دولار من أجل عصرتها وإعادة هيكلتها^(٢).

لقد نسي "الإصلاحيون" أن آليات تنظيم السوق المعتمدة في العالم الغربي غير قابلة للعمل إلا بعد وجود اقتصاد للسوق على أرض الواقع: فغياب أي إطار قانوني وأي جهاز قضائي مستقل قد سهل كثيراً انتشار "الغرغرينا" التي تغلغت في اقتصاد دولة عرضها لتخصيصية إجرامية. فسياسة "التخصيص" (أو الخصخصة) هذه التي شجعها بحماسة المستشارون الغربيون والتي أشادت بها المؤسسات الاقتصادية والحكومات الأكثر نفوذاً في العالم الغربي، إنما أحدثت في روسيا عملية سطو لا مثيل لها في التاريخ، لا تزال أحجامها خافية على الإحصائيات والدراسات المتخصصة.

وفي غياب أحزاب منظمة وقادة نافذين يقترحون مشروعات بديلة، تمكن نظام يلتسين من أن يطرح نفسه كمركز جديد للدولة وأن يقوم بإطلاق توجهه العام من غير أن تعترضه قوى سياسية أو مراجع قانونية ذات وزن، فقد سمح تخصيص خيرات الدولة بسرعة إلى نشوء ثروات عظيمة، ذات نفوذ واسع جداً، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى تخصيص الحكم نفسه، بما فيه قدرة هذه الثروات الهائلة على تعيين وزراء وحتى رئيس يناسبها.

(١) غورباتشوف، ميخائيل، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

والحقيقة أنه، من وجهة النظر التاريخية تبدو روسيا وكأنها تلعب لعبة تقليدية مستمرة من دون توقف تحت أشكال متجددة دائماً وتقوم بحمل الأعباء القديمة نفسها، فالقيصرية سقطت منهكة على نفسها، وهذا ما حصل للحكومة المركزية المؤقتة وللحزب اللينيني الذي سقط تحت ضربات العناصر الداخلية المؤمنة بالدولة المركزية، وفي النهاية وبالرغم من تبدل الظروف والمعطيات، فإن النظام ما بعد - الستاليني عرف المصير نفسه بالرغم من النجاحات المثيرة والملفتة للنظر (في الفضاء والعلوم والعسكر، والنظام التربوي المفتوح أمام الجميع... الخ) فإنه لم يستطع التخلص من الأعباء المشار إليها فهذه الدولة القوية حاملة مشروع العصرية تحولت، هي نفسها إلى طفيلية انتهى مركزها المتضخم والمهزوز في آن معاً بالسقوط على نفسه تحت أعباء وزنه الثقيل، كما حصل لسلفه القيصري، وعلى عكس ما يفكر البعض ليست الأطراف هي من قضى على المركز ولكن نهاية هذا الأخير هي التي أوجت إلى "النوما نكلاتورات" الوطنية بأنها تستطيع المطالبة باستقلالها.

وعن إمساك المافيات بأعصاب وشرابين الدولة يكشف الكسندر كولسينكوف المسؤول عن جهاز مكافحة الجريمة في روسيا في ربيع العام ١٩٩٨م أن "المافيات الروسية تسيطر على ٤٠ ألف شركة و (٥٥٠) مصرفاً منها العشرة الأول الأهم".

وكان وزير الداخلية أناتولي كوليكوف قد صرح في خريف العام ١٩٩٧م بأن "ممثلي عالم الجريمة المنظمة ينسلون إلى كل أجهزة وبين سلطة الدولة ويسيطرون، في الواقع، على قطاعات كاملة من الإدارة الروسية وميادين واسعة من الاقتصاد"^(١).

والطريف أن إيغور غيدار "أب العلاج بالصدمة" يعد ذلك أمراً طبيعياً سبق له وحصل في الولايات المتحدة في عز صعودها الرأسمالي وهو ليس "إلا نتيجة من نتائج التراكم البدائي لرأس المال" وهو "وإن كان مضرراً لكنه ضروري لوضع البلاد على سكة اقتصاد السوق"^(٢).

(١) عبد الرزاق، فتحي، مرجع سابق، ص ١٥.
(٢) حمودي، عبد الكريم، (١٩٩٤). استراتيجية الدور الروسي الجديد وانعكاساته على عملية السلام، قضايا دولية، العدد (٢٣٩)، أيار، ص ص ٥٨-٥٩.

والمافيات في روسيا منتظمة حول معايير معينة : إثنية (المافيا الأوزبكية أو الجيورجية أو السلافية)، وإقليمية (مافيا فلاديفوستك أو كازان)، وحرافية (مافيات القضاة، ورجال الشرطة والبوليس، قدماء الكي. جي، بي) أو اقتصادية (البترو، والخشب، والمعادن الثمينة) وهي تسيطر على أكثر من خمسين في المئة من الاقتصاد الروسي، وقد تكونت نتيجة ذلك أوليغارشية مالية تسيطر على أملاك الدولة، هذه الأوليغارشية مكونة خصيصاً من رجال الجهاز السابقين والموظفين النافذين الذين صاروا على رأس "إمبراطوريات مالية حقيقية تحميها جيوش مسلحة من الميليشيات وتملك مصارف ومصانع ومناجم مواد أولية وشركات نفطية، وتتلاعب بالسياسة الروسية، وبعض هؤلاء منهم فلاديمير بوتين، وميخائيل فريدمان، والكسندر سمولنسكي، وبوريس بريزوفسكين وميخائيل خودوركوفسكي، وفلاديمير غوسينسك، فلاديمير فينواغرادوف... الخ، ويفاخرون بأنهم "صنعوا" الرئيس يلتسين بعد أن صرفوا ملايين الدولارات على حملته الانتخابية في حزيران/ يونيو لعام ١٩٩٦م، وهم يسيطرون على أكثر من نصف اقتصاد البلاد^(١).

أما عن "الهجرة الخارجية للأدمغة" فتشير الإحصاءات بأن فرنسا استقبلت (١٥٠٠) باحثاً بين عامي (١٩٩٠م و ١٩٩١م) وألمانيا حوالي (١٩٠٠) باحث عام ١٩٩٠م و (٤٠٠٠) باحث عام ١٩٩٤م وإسرائيل (٣١) ألف باحث في السنتين الأوليين من انهيار الاتحاد السوفياتي، وهم يعملون الآن في مراكزها العلمية، ويقدر عدد الذين اختاروا الولايات المتحدة بثلاثين ألفاً من خيرة العلماء والباحثين^(٢).

ولا تزال روسيا تحظى بمساحة جغرافية شاسعة (١٧ مليون كم^٢) غنية بالثروات الطبيعية، ولكن هذه المساحة لا تعفيها من كارثة بيئية ممكنة فذكريات تشرنوبيل لا تزال حية في الأذهان وتفنقر هذه المساحة إلى "تغطية" سكانية ملائمة، إذ أنها لا تضم أكثر من نصف عدد سكان الاتحاد السوفياتي السابق (بكتافة قدرها ٨,٦ نسمة للكيلوم^٢ الواحد). وبسبب تراجع الخصوبة (١,٦ ولد للمرأة الواحدة) ونسبة الولادات (من ١٤,٧% إلى ٩,٥%) وانخفاض معدل الحياة (من ٦٩ سنة إلى ٥٨ سنة للذكور) وتقدم نسبة الوفيات في ظل نظام صحي ضعيف موروث من العهد السابق، فإن عدد السكان أخذ بالانخفاض (حوالي ٦٠٠ ألف نسمة كل عام) لقد كان

(١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٢) قابيل، مي، (٢٠٠١). تكلفة الفساد في روسيا، السياسة الدولية، العدد (١٤٣)، ص ٣٦.

١٤٨,٦ مليون نسمة في العام ١٩٩٢ وأصبح ١٤٦,٥ مليون نسبة في العام ١٩٩٩م، حسب إحصائيات الدوما وأكثر من ثلثي سكان البلد يعيش تحت مستوى عتبة الفقر^(١).

والثروة السكانية لا تحسب بالأرقام فحسب، فهناك المستوى التربوي والتعليمي والتماسك الوطني والتلاحم المجتمعي وهيبة الدولة وغير ذلك، وقد أصابتها بالمرض "الأمركة" المتسارعة للبلد التي لم تجن، حتى الآن، إلا أمر الثمار التي يسعى الأمريكيون أنفسهم للتخلص منها، والمجتمع الروسي بأكمله يدفع ثمن هذه الأمركة، خلافة قليلة استفادت من الفوضى لتحقيق الثروات الفاحشة. والقيادة السياسية التي تدير عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الليبرالي تعيش حالة تخبط من أولى تعبيراتها الصريحة كان الصراع المكشوف بين الرئيس والبرلمان في العام ١٩٩٣م، الذي وإن حسم وقتها لصالح الرئيس إلا أنه كشف عن عجز الطبقة الحاكمة عن التخلص من رواسب الماضي، فطريقة ممارسة اللعبة السياسية الجديدة لا تدل على قطيعة جذرية نهائية مع ممارسات الماضي التي يجري انتقادها، ذلك أن "قيصر روسيا المريض" يلتسين كما تلقبه الصحافة وأوساط المراقبين ما أنفك يعين ويقيل رؤساء الوزراء والوزارات على إيقاع حالته المرضية النفسية والصحية التي استلزمت انقطاعاً عن الحكم مرات عديدة بسبب ملازمة الفراش أو الدخول إلى المستشفى^(٢).

(١) عبد الرزاق، فتحي، (٢٠٠٠). الدور الروسي في الشرق الأوسط، جريدة الحرية التونسية في ٢٨ نوفمبر، ص ١٠.

(٢) عبد العليم، طه، (٢٠٠١). العرب وروسيا، في كتاب العرب والعالم، تحرير د. وليد عبد الحي، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ص ١٢٨.

المبحث الثاني

بنية النظام السياسي الروسي

أصبح النظام السياسي الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يقوم على مجموعة من العناصر هي:
أولاً: الدستور الروسي؛

تم إقرار الدستور الروسي الحالي باستفتاء عام في ١٢ ديسمبر من العام ١٩٩٣م وذلك بعد انتهاء المواجهة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية التي استمرت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حتى صيف العام ١٩٩٣م وقد كان موضوع الدستور أهم القضايا التي دارت حولها المواجهة، وقبل ذلك كانت الحياة السياسية الروسية تسير وفقاً للدستور السوفيتي الذي وضع في العام ١٩٩٧م، وقد مرت عملية وضع الدستور الجديد بعدة مراحل قبل طرحه على استفتاء عام حيث قدمت السلطان التشريعية والتنفيذية عدداً من المقترحات والمشروعات وسعت كل سلطة إلى خلق دستور يوسع من دائرة صلاحياتها مما تسبب في خلاف استمر حتى صيف العام ١٩٩٣م، وقد عكست مشروعات الدساتير المقترحة الخلاف الحاد بين الرئيس والبرلمان حول طبيعة الدولة وهل تكون فدرالية أم موحدة وكذلك حول طبيعة النظام السياسي وأيهما أفضل الرئاسي أم البرلماني أم النظام المختلط وكذلك حقوق الأقليات، وصلاحيات كل من المركز والأطراف، ولم يرض يلتسن بمسودة الدستور المقترحة من البرلمان (مجلس نواب الشعب) وأمر في الخامس من شهر حزيران لعام ١٩٩٣م بتشكيل جمعية دستورية عضوية ٧٥٠ شخصاً ممثلين عن المناطق والأقاليم والجمعيات والتنظيمات السياسية والاجتماعية، وقد رفض البرلمان مقترح الجمعية الذي احتوى عناصراً من مقترحات سابقة للرئيس، وكان الخلاف في صلاحيات الرئيس والبرلمان، وقد سعى البرلمان إلى تقديم مسودة جديدة وخشية أن يصوت البرلمان على دستور يحد من سلطاته أمر يلتسن بحل البرلمان في الحادي والعشرين من أيلول لعام ١٩٩٣م، فيما استمرت الجمعية الدستورية تحت إشراف مباشر من معاوني الرئيس في صياغة الدستور الذي طرح لاستفتاء عام في ١٢ كانون أول وأصبح أول دستور لروسيا بعد العهد الشيوعي، وقد صوت للدستور الذي أوجد نظاماً سياسياً رئاسياً يمنح الرئيس الكثير من الصلاحيات ما يقارب من (٥٨,٤%) من مجموع الناخبين المشاركين في الاستفتاء، ويتكون الدستور الروسي من (١٣٧) مادة موزعة على تسعة أبواب إضافة إلى قسم خاص يعالج الحالة الانتقالية قبل

تطبيق الدستور، ويحدد الدستور طبيعة الدولة وتقسيماتها العرقية والإدارية وحقوق المواطنين وواجباتهم وطبيعة النظام السياسي وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث وكيفية تشكيلها^(١).

ثانياً: السلطة التشريعية (الجمعية الفدرالية) :

الجمعية الفدرالية هي السلطة العليا للتشريع (المادة ٩٤) وتتكون من مجلسين مجلس الاتحاد ودوما الدولة.

أ - مجلس الاتحاد :

مجلس الاتحاد هو المجلس الأعلى في الجمعية الاتحادية (البرلمان) وقد أصبح متعارفاً على تسميته بمجلس الشيوخ حيث يقوم على أساس التمثيل المتساوي للوحدات الإقليمية المكونة للاتحاد الروسي كما هو حال مجلس الشيوخ الأمريكي، ويضم المجلس (١٧٨) عضواً يمثلون الجمهوريات والمقاطعات والمناطق الروسية البالغ عددها (٨٧)، إضافة إلى موسكو ومدينة سانت بطرسبرغ، حيث تمثل كل وحدة إقليمية بعضوين: واحد عن السلطة التشريعية والآخر يمثل السلطة التنفيذية المحلية، تتمثل السلطة التشريعية المحلية برئيسها بينما ينوب حاكم المنطقة عن السلطة التنفيذية والتشريعية، ويعود تاريخ مجلس الاتحاد إلى ١٧ تموز لعام ١٩٩٠م حين تم تشكيله على أنه جزء من مجلس السوفيت الأعلى للفدرالية الروسية التي كانت حينئذ جزءاً من الاتحاد السوفيتي، وكان التمثيل في ذلك المجلس قاصراً على عدد محدود من الجمهوريات والأقاليم، وقد تم انتخاب المجلس الأول في ١٢ كانون أول لعام ١٩٩٣م متزامناً مع الاستفتاء على الدستور الجديد ليكون بديلاً عن مجلس نواب الشعب الذي تم حله بعد مواجهات صيف العام ١٩٩٣م، وقد تم انتخاب المجلس الأول لفترة انتقالية استمرت عامين حيث انتهى في ١٥ كانون ثاني لعام ١٩٩٦م، وتم تشكيل المجلس التالي في ٢٣ كانون ثاني لعام ١٩٩٦م ولمدة غير محددة حيث تتحدد فترة الأعضاء ببقائهم في مناصبهم التشريعية والتنفيذية المحلية، كما جرت العادة في المجالس التشريعية فقد تم تشكيل عدد من اللجان المختصة داخل المجلس^(٢).

(١) الختلان، صالح بن محمد، (٢٠٠٣). النظام السياسي الروسي ومعضلة التحول الديمقراطي، الرياض، ص ٢٠-٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وقد حددت المادة (١٠٢) من الدستور صلاحيات المجلس وتشتمل على:

- ١- المصادقة على تعديلات الحدود بين الجمهوريات والمناطق الروسية.
 - ٢- المصادقة على إعلان الرئيس حالة الطوارئ.
 - ٣- الموافقة على استخدام القوات المسلحة خارج روسيا.
 - ٤- تحديد موعد الانتخابات الرئاسية.
 - ٥- إعفاء الرئيس في حالة استيفاء شروط العزل المحددة في الدستور.
 - ٦- تعيين القضاة في المحكمة الدستورية والمحكمة العليا وتعيين المدعي العام وكذلك تعيين خمسة من أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات المكونة من (١٥) عضواً.
- وتتخذ القرارات في المجلس بغالبية الأصوات البسيطة وترسل مشروعات القوانين إلى الرئيس الذي يجب عليه البت فيها في غضون (١٤) يوماً وفي حال اعتراضه يحق للمجلس تجاوز اعتراض الرئيس بأغلبية الثلثين.

ب- دوما الدولة؛

ويعد كمجلس للنواب ويتكون من (٤٥٠) عضواً يتم انتخابهم بشكل مباشر كل أربع سنوات ويحق لكل مواطن روسي بالغ الترشيح للدوما، وينص الدستور على عدم الجمع بين عضوية المجلسين أو عضوية الدوما وأية مناصب أخرى، وينتخب نصف الأعضاء (٢٢٥) عن طريق القوائم الحزبية وفقاً لمعيار التمثيل النسبي حيث يشترط تجاوز الحصول على (٥%) من الأصوات للدخول في المجلس. أما النصف الآخر (٢٢٥) من الأعضاء فيتم انتخابهم من الدوائر الفردية، ويتمتع الدوما بالصلاحيات المعهودة لمجالس النواب المماثلة وإن كانت قدرته على التأثير في القرار السياسي تبقى محدودة بسبب طبيعة النظام الرئاسي، ومن بين صلاحيات دوما الدولة^(١):

(١) ويفور، فرانسيسكو، (١٩٩٣). ما هي الديمقراطية الجديدة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٣٦)، مايو، ص ١٥.

١ - التصديق على مرشح الرئيس لرئاسة الوزراء.

٢ - طرح الثقة في الحكومة بمقترح يقدمه خمسون عضواً.

٣ - المصادقة على الميزانية.

٤ - تعيين رئيس البنك المركزي.

٥ - توجيه الاتهام للرئيس والمطالبة بعزله، وباستثناء الموافقة على مرشح الرئيس لرئاسة الوزراء فإن الدوما لا يتمتع بأية سلطة تجاه تشكيل الحكومة حيث ينفرد بهذه المهمة الرئيس ورئيس وزرائه بعد تعيينه.

ويتخذ الدوما قراراته بالأغلبية البسيطة وترفع مشروعات القوانين إلى مجلس الاتحاد للمصادقة عليها في فترة خمسة أيام وتصبح فاعلة في حال عدم الاعتراض عليها في غضون أربعة عشر يوماً وفي حال الاعتراض يمكن تشكيل لجنة مشتركة وفي القراءة الثانية تصبح القوانين نافذة في حال التصويت عليها في الدوما بأغلبية الثلثين، ويلاحظ أن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية الميزانية والضرائب وكذلك الاتفاقيات الدولية والحدود والحرب لا بد من طرحها في المجلسين، ويحق لرئيس الحكومة أو أعضاء الدوما تقديم مشروعات القوانين^(١).

ويمنح الدستور الرئيس حق حل الدوما في حال رفض الأخير المصادقة على مرشح الرئيس لرئيس الوزراء ثلاث مرات (المادة ١١١). ويحق للرئيس حل البرلمان في حالة طرح عدم الثقة بالحكومة إذا لم يرغب في الاستجابة للدوما وإقالة الحكومة. (المادة ١١٧) وينص الدستور على عدم حل الدوما في السنة الأولى من انعقاده أو بعد أن يوجه اتهاماً للرئيس أو إبان حالة الطوارئ أو في فترة الستة أشهر الأخيرة لحكم الرئيس، ويضم الدوما عدداً كبيراً من اللجان بلغت ٢٣ في الدوما الأولى و ٢٨ في الدوما الثاني الذي استمر من ١٩٩٥م إلى ١٩٩٩م، وتقسّم رئاسة اللجان بين الأحزاب وفقاً لعدد المقاعد التي حصلت عليها، وفي آخر انتخابات برلمانية التي جرت في ديسمبر لعام ١٩٩٩م وبجمع ما حصل عليه الأحزاب

(١) الختلان، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

في تصويت القوائم الحزبية والدوائر الفردية كان مجموع ما حصل عليه الحزب الشيوعي من المقاعد (٢٥,٣%) وحقق حزب الوحدة القريب من الحكومة (١٦,٢%)، كما حصل تحالف الوطن - عموم روسيا على (١٤,٧%) واتحاد القوى اليمينية على (٦,٤%) والحزب الليبرالي الديمقراطي المتطرف على (٣,٨%) بينما حصل حزب يابلوك على (٤,٧%) وبلغت نسبة المستقلين في المجلس (٢٥%).

ثالثاً: السلطة التنفيذية:

الرئيس:

ويعد الرئيس المنتخب رأس السلطة التنفيذية وسوف نتكلم عن رئيس السلطة في الاتحاد الروسي:

ظهر النظام الرئاسي في السنوات الأخيرة من العهد السوفيياتي وذلك محاولة من الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف لتعزيز مؤسسات الدولة التي كانت تحت هيمنة الحزب الشيوعي، ففي آذار لعام ١٩٩٠م عين مجلس نواب الشعب غورباتشوف رئيساً للبلاد يتمتع بسلطة مستقلة عن الحزب وعن البرلمان وكانت هذه أول مرة يظهر فيها هذا المنصب منذ الثورة الشيوعية في العام ١٩٧١م، ونتيجة لتراجع سلطة الحزب التي تأكدت بعد إلغاء المادة السادسة من الدستور، والتي منحت الحزب الشيوعي دوراً قيادياً في الدولة والمجتمع، سعت حكومات الجمهوريات السوفيتية الخمس عشرة إلى بناء مؤسساتها السياسية الخاصة التي ستكون بديلاً عن الحزب، وقد ظهر أول منصب رئاسي في روسيا في شهر أيار لعام ١٩٩٠م حيث تم تعيين بوريس يلتسين أول رئيس لروسيا من مجلس السوفييت الأعلى الروسي.

وبهدف استقلال السلطة التنفيذية عن سلطة البرلمان فقد استطاع يلتسين باستفتاء شعبي جعل الرئاسة بالانتخاب بدلاً من التعيين، حيث ينتخب الرئيس لمدة أربع سنوات لفترتين رئاسيتين وهناك مساح لتمديد فترة الحكم لسبع سنوات تحت مبرر تحقيق الاستقرار في الحياة السياسية الروسية التي عانت من أزمات متكررة في عهد يلتسين^(١).

ولعل التأييد الشعبي للنظام الرئاسي القوي يرجع إلى رغبة المواطنين في الحيلولة دون تجدد الصدام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإن كان هناك من يرى أن هذه الرغبة تعكس تجذر النزعة نحو السلطة الأبوية في الثقافة السياسية الروسية، وقد جرت أول انتخابات رئاسية

(١) ويفور، فرانسيكو، مرجع سابق، ص ٢٠.

في شهر حزيران من عام ١٩٩١م وفاز بها بوريس يلتسن الذي استطاع كذلك الفوز بجولة ثانية في العام ١٩٩٦م واستمر في الحكم حتى نهاية العام ١٩٩٩م، حيث قدم استقالته نتيجة ضغوط برلمانية متزايدة وخشية من توجيه اتهامات له بالفساد وظروفه الصحية، ومنذ انتخابه في العام ١٩٩١م سعى يلتسن إلى تعزيز سلطاته بقرارات رئاسية تسببت في اصطدامه المستمر مع مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) وقد انتهت المواجهة إلى حل البرلمان في أيلول من العام ١٩٩٣م، ولقد حرص يلتسن على أن يؤسس الدستور الجديد الذي تم اقتراحه من مستشاري الرئيس وقدم للاستفتاء الشعبي في ظل غياب البرلمان لنظام رئاسي قوي يمنحه صلاحيات تجعله قادراً على تنفيذ برنامجه الإصلاحية من دون معارضة ذات شأن، وقد تحقق له ذلك بعد أن أعلن الناخبون الروس تأييدهم للدستور الجديد بالاستفتاء الذي جرى في ١٢ كانون أول من العام ١٩٩٣.

ويظهر من مواد الدستور الخاصة بالسلطة التنفيذية أن الرئيس يتمتع بصلاحيات كبيرة مكنت بوريس يلتسن من الهيمنة على الحياة السياسية الروسية حتى استقالته في العام ١٩٩٩م، فكما جاء في المادة الثمانين فإن الرئيس يعد حامي الدستور والحريات والحقوق الفردية والسيادة، و يختص الرئيس بتحديد السياسة الداخلية والخارجية ويمثل الدولة في الخارج ويعين رئيس الوزراء بعد مصادقة الدوما ويعد رئيس الوزراء مسؤولاً أمام الرئيس. و ينفرد الرئيس بتعيين نواب رئيس الحكومة والوزراء ويمنح الدستور الرئيس حق إقالة الحكومة. كما يرشح قضاة المحكمة الدستورية والمحكمة العليا والنائب العام وتعيين القضاة الفدراليين وكذلك تشكيل رئاسة مجلس الأمن القومي وتشكيل رئاسة هيئة الأركان وتعيين رئيس القوات المسلحة والمصادقة على الإستراتيجية العسكرية والإشراف على السياسة الخارجية، و يحق للرئيس فرض الطوارئ وحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة وكذلك الدعوة إلى استفتاء شعبي، وكذلك اقتراح القوانين والمصادقة عليها واقتراح آلية حل النزاعات بين المؤسسات الفدرالية والمؤسسات المحلية، ويمارس الرئيس صلاحياته بإصدار قرارات رئاسية حيث بلغ ما أصدره يلتسن من قرارات (١٥٠٠) قرار رئاسي في السنة^(١).

(١) جابرييل إيه. ألموند، مرجع سابق، ص ٩٨.

وينص الدستور على إمكانية عزل الرئيس في حالة توجيه تهمة الخيانة العظمى، وفي حالة عدم قدرته على القيام بمسؤولياته ولكن إجراءات العزل معقدة حيث تستوجب مبادرة من ثلث أعضاء الدوما وقرار العزل يتطلب موافقة الثلثين من جميع أعضاء المجلسين، وفي العام ١٩٩٦م وبسبب تلك الإجراءات المعقدة فشلت محاولات البرلمان في عزل يلتسين ومن أجل القيام بمهامه الكبيرة يستعين الرئيس في إدارته بجهاز رئاسي قوي يتجاوز عدد أفراداه (٢٠٠٠) ألفي شخص ويشرف على مؤسسات الدولة التنفيذية سواء الوزارات أو اللجان التي يبلغ عدد أعضائها الذين تم تعيينهم من الكريملين ثلاثين ألف موظف، ويلاحظ وجود درجة عالية من التداخل بين الجهاز الرئاسي والحكومة التي تتطلب المصادقة على قراراتها وسياساتها من المسؤولين في الجهاز الرئاسي، ولقد أصبح هذا الجهاز في عهد يلتسين أحد مراكز القوى واستطاع رؤساء الجهاز التدخل المباشر في الكثير من التعيينات للمسؤولين الحكوميين مستغلين مرض الرئيس المتكرر^(١).

رابعاً : الفدرالية الروسية :

روسيا دولة اتحادية توزع فيها السلطة والصلاحيات بين المركز والأطراف التي تنقسم إلى (٨٧) جمهورية ومنطقة وإقليم تتمتع بدرجة من الحكم الذاتي إضافة إلى مدينتي موسكو وسانت بطرسبيرغ اللتين تتمتعان بوضع فدرالي، ويعيش في هذه الجمهوريات والأقاليم أقليات عرقية تشكل ما يقارب (١٨) مليوناً، وتحمل تلك الجمهوريات والوحدات السياسية القومية (٢٨,٦) من إجمالي المساحة الروسية، ولقد نتج الشكل الاتحادي للدولة الروسية بسبب عاملين هما المساحة الجغرافية الواسعة حيث تعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وتبلغ مساحتها أكثر من (١٧) مليون كم^٢، إضافة إلى عامل التعددية القومية والعرقية لسكان روسيا الناجم عن السياسات التوسعية التي مارستها روسيا منذ القرن الخامس عشر ميلادي والتي استمرت حتى سقوط النظام القيصري في العام ١٩١٧م^(٢).

(1) Aleksander Dugin, op.cit., P. 19.

(٢) البراوي، راشد، (١٩٨٨) المذاهب الاشتراكية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٣٣.

ولكن وبالرغم من الطابع الاتحادي للدولة إلا أن السلطات الروسية سعت دائماً إلى تبني نهج الحكم المركزي في تعاملها مع الجمهوريات ومناطق الحكم الذاتي، ولكن بدأت هذه العلاقة بالتبادل في السنوات الأخيرة من العهد السوفيتي، إذ نزعت تلك الجمهوريات والمناطق إلى تحقيق المزيد من الاستقلالية عن موسكو متأثرة بأجواء الاستقلال والانهيار وقد نجح عدد كبير منها في إرغام موسكو إلى تقديم التنازلات بهذا الشأن، لقد دخلت تلك الجمهوريات والأقاليم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في صراع خفي مع السلطة المركزية بهدف تحقيق السيادة الكاملة على أراضيها والسيطرة على مواردها والانفراد بإدارة علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي وتحقيق الاستقلال الإداري والثقافي عن موسكو^(١).

وإذا استثنينا جمهورية الشيشان الإسلامية التي تعد حالة خاصة لظروف تاريخية وسياسية وثقافية ميزتها عن غيرها، نجد أن غالبية الجمهوريات والمناطق قد قبلت الدخول في اتفاقيات تقاسم السلطة مع موسكو ونلاحظ أن هذا النمط من العلاقات مع المركز الذي بدأته جمهورية تارسستان التي تعد أهم جمهورية ذات حكم ذاتي قد اتسع نطاقه ليشمل الجمهوريات كافة، وبدلاً من المطالبة بالاستقلال الكامل التي تفتقد الكثير منها لشروطه نجد أن قياداتها قد اكتفت بمطلب السيادة على الموارد مقابل تحديد نصيب للمركز، إضافة إلى الاستقلال الإداري، ونلاحظ تفاوتاً في مواقف الجمهوريات والأقاليم تجاه المركز حسب درجة الغنى أو الفقر، فمن ناحية تدعو الجمهوريات والأقاليم الغنية إلى درجة عالية من الاستقلال عن موسكو بينما تتحى الجمهوريات والأقاليم الفقيرة إلى ضرورة استمرار الارتباط بالمركز ومسؤوليته في تمويل ميزانياتها وتقديم الإعلانات لها.

خامساً: النظام الحزبي؛

تعد الأحزاب عنصراً أساسياً في النظام السياسي الديمقراطي حيث تقوم بعدد من الوظائف المهمة منها: التعبير عن التعددية الاجتماعية، وكذلك الربط بين المجتمع والسلطة ومراقبة المؤسسات الحكومية وتعزيز فرص المشاركة السياسية ونشر الوعي السياسي، وفي العهد السوفيتي الذي استمر أكثر من سبعين عاماً لعب الحزب الشيوعي دوراً مهيمناً على الحياة السياسية، وكان لذلك الدور آثاره السلبية على ظاهرة التعددية الحزبية التي شهدتها الساحة السياسية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لقد ظهر في السنوات الأخيرة من النظام

(١) جابرييل إيه. ألموند، مرجع سابق، ص ١٠١.

السوفييتي عدد كبير من التنظيمات والحركات الاجتماعية السياسية التي استغلت سياسة الانفتاح في عهد غورباتشوف، وبدأت في رفع مطالب متنوعة تشمل مسائل البيئة واللغة وكذلك الحقوق القومية والسياسية، ولقد اكتسبت تلك التنظيمات صفة شرعية بعد إقرار قانون الجمعيات العامة في تشرين أول من العام ١٩٩٠م، وقد وصل عدد تلك التنظيمات والحركات والأحزاب وكذلك الجبهات الشعبية إلى (٤٥٧) مع نهاية العام ١٩٩٠م وارتفع عددها لتصل إلى (١٨٠٠) تنظيم مسجل في وزارة العدل الروسية في شهر أيار لعام ١٩٩٣م .

وكان القاسم المشترك بين تلك الأحزاب والتنظيمات العداء للنظام السوفييتي ولذلك نجد أن نهاية ذلك النظام تسببت في إضعافها وحدث انقسامات بينها حيث فقد الكثير منها الدافع الأساس لوجودها، كما أن الأحزاب التي وصل عددها مئة حزب ولدت ضعيفة واستمرت تعاني من هذا الضعف و اختفى الكثير منها، و نشير إلى أن افتقاد تلك الأحزاب والحركات لقواعد اجتماعية تميزها عن بعضها قد تسبب في ضعفها إذ إن المرحلة الأولى من التحول السياسي التي استمرت حتى العام ١٩٩٣م ولم تشهد تكوناً حقيقياً للتعددية الاجتماعية، وفيما يلي عرض لأهم الأحزاب المؤثرة في العمل السياسي الروسي^(١):

- الحزب الشيوعي الروسي (كومنيستشسكيا بارتيا روسيسكوي فيدراتس) :

ويعد من أكبر الأحزاب الروسية وقد استفاد من تركة الحزب الشيوعي السوفييتي في مجال التنظيم والانتشار وكذلك الإمكانيات البشرية والمادية ويعد الوريث الشرعي لذلك الحزب.

- الحزب الليبرالي الديمقراطي (ليبرالنو- ديموكراتيشسكيا بارتيا روسي) :

حزب اسمه لا يعكس حقيقته فهو حزب قومي متطرف عرف زعيمه فلاديمير جيرنوفيسكي بأرائه وتصريحاته الراديكالية، التي تتسم بالعنصرية تجاه القوميات غير الروسية، وتأسس هذا الحزب في العام ١٩٨٩م ويدعو إلى بناء دولة روسية قوية وإقامة نظام حكم مركزي وإعلان حالة طوارئ لإخراج روسيا من أزمتها .

(١) الختلان، صالح بن محمد، مرجع سابق، ص ٤٤.

- اتحاد القوى اليمينية (سايزبرافخ سيل) :

تأسس في سبتمبر من العام ١٩٩١م كتحالف بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات اليمينية ومن أهمها حزب الخيار الديمقراطي الروسي وروسيا الفتية وحركة القضية العادلة والحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي والقوة الجديدة، ويتركز تأييد التحالف في المدن الرئيسية بين رجال الأعمال ومديري المصانع والمنشآت ويعد أول محاولة ناجحة لتوحيد صفوف القوى اليمينية (١).

- حزب الوحدة (اينستفا) :

ظهر في أواخر العام ١٩٩٩م قبل الانتخابات البرلمانية بشهرين فقط إلا أنه استطاع تحقيق انتصار كبير حيث حصل على المركز الثاني بعد الحزب الشيوعي الروسي بنسبة ٢٣,٣% من المقاعد (٧٢ مقعداً) ويعد الوحدة حزب السلطة حيث رأى المقربون من يلتسين الحاجة إلى وجود حركة سياسية تكون قادرة على مواجهة الحزب الشيوعي (٢).

- تحالف الوطن - عمور روسيا - (اوتيشيستفا فسيا روسيا) :

تشكل في العام ١٩٩٩م وقد كان مرشحاً لأن يكتسح صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر لعام ١٩٩٩م بسبب زعامته التي تمثل آنذاك أهم شخصيتين على الساحة السياسية الروسية: رئيس الوزراء السابق يفغيني بريمكوف وعمدة موسكو يوري ليجكوف.

- حزب يابلوك :

ويعني اسمه التفاحة في اللغة الروسية وهو مشتق من الأحرف الأولى من أسماء الزعامات الثلاث التي أسست الحزب في العام ١٩٩٣م وهي يافلنسكي بولادريف ولوكين.

(1) Vladimir Putin, op.cit., P. 20.

(٢) البراوي، راشد، مرجع سابق، ص ٣٨.

مضت سبعة عشرة عاماً على تأسيس الدولة الروسية الجديدة ولا يزال الشعب الروسي يعاني تبعات النظامين القيصري والسوفييتي اللذين تميزا باشتراكهما في صفة التسلط بالرغم من اختلاف جذورهما الثقافية، ولم يكن الشعب الروسي أفضل حظاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي فقد اتسعت دائرة البؤس والشقاء بعد فقدان حماية الدولة وبرنامج الرفاه العام للنظام الاشتراكي وشيوع الفوضى والاضطراب. إلا أن تجاوز الآثار الاجتماعية والمعيشية للانهيار يسمح لنا أن نرى ميلاد دولة روسية جديدة تحمل خصائص الدولة الحديثة وفي مقدمتها الفاعلية الإدارية والشرعية السياسية التي تستند على مبدئي المشاركة والمسائلة، فقد ظهرت مؤسسات سياسية تتمتع بدرجة من الاستقلالية لم تكن مألوفة في العهد السوفييتي (١).

وبالرغم من محدودية صلاحياته فقد أصبح البرلمان بمجلسيه عنصراً فاعلاً في الحياة السياسية الروسية ولعب دوراً مهماً في صياغة الكثير من سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي ترمي إلى إخراج روسيا من أزمتها الشاملة، كما يوجد اليوم على الساحة السياسية عدد كبير من الأحزاب والتنظيمات التي بدأت تجسد تعددية سياسية قد تمثل في المستقبل القريب احد ركائز النظام السياسي الديمقراطي في روسيا، هذه الأحزاب وإن كان الكثير منها يعاني من الضعف التنظيمي وقلة الانتشار والإمكانات وهيمنة الزعامات، إلا أن وجودها يعد شرطاً أساسياً للانتقال إلى المرحلة اللاحقة التي يتم فيها ترسيخ النظام الجديد (٢).

لقد أكدت الانتخابات البرلمانية بداية تبلور نظام حزبي متعدد تحظى فيه خمسة أحزاب رئيسية بالنصيب الأكبر من التأييد الشعبي، إضافة إلى ذلك تتمتع المؤسسات الإعلامية بدرجة نسبية من الحرية مكنتها من المساهمة الفاعلة في محاربة الفساد والكثير من العوائق التي تعترض طريق الإصلاح الاقتصادي، كما أن أجهزة الإعلام أسهمت في زيادة درجة الوعي السياسي بين المواطنين وأصبحت رقيباً على مؤسسات الدولة وعلى سلوك النخب التي يحاول بعضها تجاوز الأطر القانونية الحديثة بغية الوصول إلى مصالح أنية خاصة.

(١) ابرشتات، نيكولاس، (٢٠٠٦). روسيا رجل أوروبا المريض، مجلة كومنتير الفرنسية، أبريل، ترجمة مختصرة في صحافة العالم، صحيفة الحياة، ١٥ مايو، ص ٣٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

لقد أصبح المواطن الروسي يتمتع بالكثير من الحقوق المدنية والحريات التي حرم منها لعقود طويلة وبدأ بممارسة دور فاعل في التأثير على القرار السياسي سواء بالتصويت في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو بالتعبير المباشر عن موافقه مستقيماً من قنوات التعبير المتاحة كافة حتى في شكل المظاهرة والإضراب من دون خوف أو رهبة من عقاب الأجهزة الأمنية كما كان الحال في العهد السوفيتي.

الفصل الثالث

أهداف السياسة الخارجية الروسية واستراتيجياتها وعناصر القوة والتهديد فيها

المبحث الأول

أهداف السياسة الخارجية الروسية واستراتيجياتها

المطلب الأول : الأهداف القومية للسياسة الخارجية الروسية :

تعد الأهداف القومية الروسية مزيجاً من الأهداف المتوازنة للفرد والمجتمع والدولة في المجالات الاقتصادية، والسياسية الداخلية، والاجتماعية، والدولية، والمعلوماتية، والعسكرية، والحدودية، والبيئية وغيرها. وهي أهداف طويلة الأجل وتحدد الأهداف الأساسية والمهام الاستراتيجية والحالية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة. وتضمن المصالح القومية بواسطة مؤسسات سلطة الدولة التي تعمل، بالتعاون مع التنظيمات العامة العاملة وفقاً لدستور الاتحاد الروسي وتشريعه⁽¹⁾.

وتتمثل مصالح الفرد في تطبيق الحقوق والحريات الدستورية، وضمان الأمن الشخصي، ورفع مستوى المعيشة، والتنمية البدنية والروحية والفكرية للفرد والمواطن. بينما تتمثل مصالح المجتمع في تطوير الديمقراطية، وإيجاد مجتمع يحكمه القانون، والوصول إلى التوافق الاجتماعي، والإحياء المعنوي لروسيا والحفاظ عليها. وتتمثل مصالح الدولة في منع انتهاك النظام الدستوري، وسيادة روسيا وتكاملها الإقليمي، والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والضمان المؤكد للشرعية، وحفظ القانون والنظام، وتطوير التعاون الدولي المتكافئ وتبادل المنفعة. ويمكن فقط تحقيق المصالح القومية الروسية على أساس من التنمية الاقتصادية المستقرة. لذا تعد المصالح القومية الروسية في هذا المجال أساساً للمصالح الأخرى كافة.

(1) Ekaterina Grigoreva, (2003). Putin Goes off to Strengthen Positions in the Muslim world, Izvestia, October 14.

وفي مجال السياسة الداخلية، تتمثل المصالح الروسية في الحفاظ على النظام الدستوري وعلى مؤسسات سلطة الدولة، وضمان الأمن المدني والتوافق القومي، والتكامل الإقليمي وتكامل القانون والنظام، واستكمال تطور مجتمع ديمقراطي، إضافة إلى تقليص الأسباب والظروف التي تسهل ظهور التطرف السياسي والديني والتفرقة الإثنية ونتائجها، وتحديد الصراعات الإثنية والدينية والإرهاب^(١).

وفي المجال الاجتماعي، تتمثل المصالح القومية لروسيا في ضمان مستوى مرتفع لمعيشة الشعب أما من الناحية الروحية، فتمثل المصالح القومية في الحفاظ على القيم الأخلاقية للمجتمع وعلى المبادئ الوطنية والإنسانية، وتمييزها، وعلى دعم الإمكانيات الثقافية والبحثية للدولة. أما على الصعيد الدولي، فتمثل مصالح روسيا القومية في ضمان السيادة وفي دعم مركز روسيا كقوة عظمى، وكأحد مراكز الثقل في العالم متعدد الأقطاب، ومطورة علاقات نفعية متكافئة ومتبادلة مع كل البلدان والتجمعات التكاملية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ومع شركاء روسيا التقليديين، مع الالتزام، في كل الأحوال، باحترام الحقوق والحريات الإنسانية وعدم السماح بازدواجية المعايير في هذا المجال^(٢).

وفي مجال المعلومات، تتمثل المصالح القومية لروسيا في الالتزام بالحقوق والحريات المدنية الدستورية، الخاصة بالحصول على المعلومات واستخدامها، وتطوير تقنيات الاتصال الحديثة، وتأمين مصادر معلومات الدولة ضد الحصول عليها بوسائل غير مشروعة^(٣).

وفي المجال العسكري، تنحصر المصالح القومية لروسيا في حماية أمنها، وسيادتها، ووحدة أراضيها وحمايتها ضد أي عدوان خارجي عليها أو على حلفائها، وتهيئة الظروف لتطور سلمي وديمقراطي للدولة. وفي مجال الحدود، تتمثل المصالح القومية لروسيا في تهيئة الظروف السياسية والقانونية والتنظيمية اللازمة لضمان حماية حدود الاتحاد الروسي، والالتزام بإجراءات العمل الخاصة بالنشاط الاقتصادي وقواعده، أو غيره، وفقاً لما ينص عليه الدستور الروسي.

(١) مظلوم، غسان، (٢٠٠١). الحروب الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٥)، ص ٢٣٤.

(٢) سعيد، محمد السيد، مرجع سابق، ص ١٥.

(3) Vladimir Putin, (2004). The Time of Uncertainty and Anxious Waiting is over, Speech by Vladimir Putin to Legislative Representatives, Izvestia, February 12.

أما في المجال البيئي، فتتمثل مصالح روسيا القومية في الحفاظ على البيئة وتنميتها. وبذلك يمكن القول إن العناصر الرئيسية للمصالح القومية لروسيا تقوم على حماية الفرد والمجتمع والدولة من الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الدولي، وحالات الطوارئ الناجمة عن مسببات طبيعية أو تقنية وآثارها، إضافة إلى الأخطار الناجمة عن العداوات، أو كعواقب لها في وقت الحرب^(١).

أولويات السياسة الخارجية الروسية:

- وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية للاتحاد الروسي، نجد أن أجندة العمل يأتي على رأسها ما يلي:
- إتباع سياسة خارجية نشطة متوازنة تحقق لروسيا مكانتها ومصالحها على المستوى الإقليمي والدولي.
 - دعم الآليات الرئيسية المتعلقة بالتوجيه متعدد الأطراف في العمليات الدولية السياسية والاقتصادية، وخصوصاً التي تتم تحت رعاية مجلس الأمن.
 - تهيئة الظروف المناسبة من أجل تنمية الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وحفظ الاستقرار العالمي والإقليمي.
 - حماية الحقوق المشروعة ومصالح المواطنين الروس في الخارج، وذلك باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وغيرها.
 - تنمية العلاقات مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ودعم عمليات الوحدة في إطار كومنولث الدول المستقلة لصالح روسيا.
 - ضمان الاندماج الفعال لروسيا في التنظيمات السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية، ضمن المكانة الحقيقية لروسيا.

(١) السيد، احمد، (١٩٩٢). النظام العالمي الجديد، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ١٠٩.

- المساهمة في تسوية النزاعات عن طريق مجهودات حفظ السلام التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية^(١).
- ضمان إحراز تقدم في مجال ضبط التسلح النووي وحفظ الاستقرار الاستراتيجي في العالم، على أساس تحقيق الدول التزاماتها الدولية كافة في هذا النطاق.
- تنفيذ الالتزامات المتبادلة في مجال خفض أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، واتخاذ إجراءات بناء الثقة والاستقرار، وضمان السيطرة الدولية على استيراد السلع والتكنولوجيا، وكذلك توفير الخدمات ذات الطبيعة العسكرية والثنائية (العسكرية والمدنية).
- السعي من أجل أن تكون الاتفاقيات المبرمة بشأن ضبط التسلح ملائمة للظروف الجديدة في العلاقات الدولية، وإبرام - عند الحاجة - اتفاقات جديدة بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن.
- المساهمة في خلق مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم التعاون الدولي في إطار مكافحة الجريمة والإرهاب عبر الحدود.

المطلب الثاني: إستراتيجيات السياسة الخارجية الروسية؛

حدث تغييرات سياسية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي في عهد الرئيس بوتين، إذ إن بوتين أكثر قدرة من يلتسن على مواجهة القوى الرجعية في موسكو باعتباره مؤيداً للقيم الغربية. صحيح أن التناقض واضح في النظام السياسي المتبع في روسيا على العكس من النظام السياسي المتبع في الغرب^(٢):

(1) K. Gadjiev, (1999). From Bipolarity to a New Configuration of Geopolitical Power, in Foreign Policy and the Security of Contemporary Russia, vol.1 Moscow, Moscow Social Scientific Fund, 70.

(٢) محمد، صالح، (ب.ت). روسيا بدأت الخروج من موقعها وسيكون لها صوت مسموع في قضايا العالم، ص ٣٩.

- على صعيد السياسة الداخلية ينتهج بوتين سياسة التحديث المطلق، التي شكلت المذهب الديمقراطي للرأي العام من ناحية، ومن ناحية أخرى المذهب الاقتصادي للأسواق.

- على صعيد السياسة الخارجية ينتهج بوتين سياسة الانفتاح على القوى العظمى العالمية.

لقد ظهرت تناقضات خطيرة في النظام السياسي الروسي، الذي أدى إلى أن يتجه رمز الدولة في اتجاهات متناقضة وذلك كما صاغه مراقب روسي إلا أنه فيما بعد تم التوفيق بين تشكيل السياسة الداخلية وانفتاح السياسة الخارجية وذلك حينما يعترف بأهمية التحديث الداخلي، ويعثر على شريك آخر في السياسة الخارجية بما يسهم في توجيه الانفتاح على هذه القوى العالمية^(١)، إضافة إلى ذلك فإن ما يتم استخلاصه من تجارب ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أن التحدي لكل معارضة داخلية يعد شرطاً أساسياً لحرية الانفتاح على القوى العالمية على صعيد السياسة الخارجية^(٢).

وإن العلاقة بين السياسة الداخلية الاستبدادية وسياسة الانفتاح الخارجية تتعارض مع توجه روسيا نحو الولايات المتحدة الأمريكية إذ أن هذا التوجه يأتي ضمن التحول الأيديولوجي في التسعينيات الذي استوحى من مبدأ السلام الديمقراطي وتم إحيائه من فكرة خلق عالم طبقاً للمفاهيم الغربية^(٣).

ولم ينشأ رد فعل روسيا على أحداث الحادي عشر من سبتمبر من اعتبار استراتيجي محض بل يرتبط بالتوجه نحو قيمة جديدة وهي تدعيم الديمقراطية في داخل روسيا. ومما تجدر الاشارة إليه أن أحداث أثر في السياسة الخارجية لا يتم إلا بتدعيم الديمقراطية وليس بالسياسة الغربية الحديثة، إذ لا تزال الديمقراطية داخل روسيا هشة. وعلى هذا يجب أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبارها خصوصاً في ظل ظروف الحرب ضد الإرهاب: مضاعفة جهودها لتدعيم الديمقراطية داخل حدود عدوها السابق لأنه لا ينبغي أن تغفل الولايات المتحدة الأمريكية مدى أهمية تدعيم الديمقراطية في روسيا^(٤)، فحينما تكون هذه الدولة ديمقراطية، يمكن أن تصبح شريكاً في التحالف الغربي مثل هذه المهمة معتاد سماعها، حيث كان قبل الحادي

(١) القرشي، راکز محمود، (١٩٩٥). التغيرات الدولية الأخيرة منذ البروستروبيكا وأثرها على الصراع العربي - الإسرائيلي، الجامعة الأردنية، ٢٥ أيار، ص ٣٨.

(٢) جميل، مطر، مجلة مستقبل النظام العربي، العدد (١٥٨). ص ص ١٦-١٧.

(٣) الأصفهاني، نبيه، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٤) العرب وروسيا، (١٩٩٨). ندوة قسم الدراسات السياسية، العرب والقوى العظمى، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، بغداد، تشرين الأول.

عشر من سبتمبر من غير المعتاد الحديث عن سياسة روسيا من الجانب الغربي، وقد استحققت بعد ذلك الاهتمام، وقد لعبت بالتأكيد الأوضاع الديمقراطية (المنقوصة) في الدولة الروسية دوراً جوهرياً^(١)، ولا تقتصر هذه الأوضاع الديمقراطية فيما يتعلق بوضع السياسة الخارجية بأصول علاقات التعاون والأمن والاستقرار والصناعة ولكن فيما يتعلق بالأوضاع السياسية لسياسة بوتين التي تحظى باهتمام خاص^(٢).

وفي حقيقة الأمر لم يتبع ذلك الكثير، فالتحويلات الغربية لم توجه إلا لتدعم جزءاً ضئيلاً من المؤسسات الديمقراطية والحركات الاجتماعية وكذلك مهمتها في خلق أوضاع لاقتصاد السوق، ولكنها اعتنت بمصالح الاقتصاد القومي من واقع اعتبارات المصالح الاقتصادية وكذلك بالكاد ما يمكن أن تنتشر سياسة ديمقراطية مشروطة، يمكن أن تتم بتحول الشريك الروسي لديمقراطية الظروف الداخلية لأجل تعاون ثابت ودائم^(٣).

وبناءً على ذلك لم تجعل السياسة الغربية من دعم الديمقراطية في روسيا هدفاً وكذلك لا توجد أجندة للسياسة الخارجية التي يمكن لها أن تستثني القيم الديمقراطية المرجوة. وفي حقيقة الأمر تأرجحت السياسة الغربية بين أمرين^(٤):

أولاً: حيث أظهرت هذه السياسة الغربية الرغبة في التمسك بتدعيم الديمقراطية وجعلت منها أداة للحصانة تجاه روسيا، والتي ترغب في تجنبها بصرف النظر عن وضعها السياسي. ثانياً: وتمثل ذلك في إقرار التعاون مع روسيا حينما تملى عليها المصالح هذا، والصراع حول كوسوفو خير مثال مميز على ذلك وتجلي ذلك في الحرب ضد يوغوسلافيا حيث سعت خصوصاً الحكومة الألمانية لإشراك روسيا في إيجاد حل دبلوماسي، هذا الحل الدبلوماسي كان من الصعب توقعه في ظل الغارات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

(١) مظلوم، غسان، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
 (٢) فهمي، عبد القادر محمد، (١٩٩٧). روسيا الاتحادية والوطن العربي، القاهرة: دار النهضة، ص ٦٨.
 (٣) سعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ١٥.
 (٤) جميل، مطر، مرجع سابق، ص ٢٠.

وكانت هذه واحدة من الحالات القليلة التي تم فيها الاعتراف من الجانب الغربي خصوصاً من الجانب الألماني بأهمية وتقل روسيا باعتبارها طرفاً في سياسة الأمن. وبالفعل تقربت هذه القوى الغربية إلى روسيا. وحتى الحادي عشر من سبتمبر ظل هذا التقرب لا يزيد على مجرد بديل تكتيكي للسبب الأساسي^(١).

ولم يكن الحادي عشر من سبتمبر هو السبب الحقيقي بل هناك أسباب جوهرية أخرى تحدد علاقة الغرب بهذه الدولة. والأهم من ذلك أن اهتمام السياسة الخارجية بالأوضاع السياسية الداخلية في روسيا يشير إلى شيء واحد: أنه ما بين واشنطن وبرلين لا يعلم المرء كيف يتعامل مع هذه الدولة، التي لم تكن صديقاً ولا عدواً، ولم تكن حليفاً يرحب به ولا خصماً يخشى منه. هذا التآرجح لم ينعكس على الواقع السياسي فقط بل أدى إلى ظهور أساس للتعامل على السطح. وهكذا تنافست الغطرسة الحضارية، التي تستمد قوتها من الفوضى الروسية وضعفها أو الحكم الاستبدادي في الداخل، مع الاحترام الذي قلما يظهر لتقلها السياسي والعسكري ذي التأثير. وقد انعكس هذا التآرجح في ألمانيا من عدم التكافؤ الثنائي: من التفوق الحضاري هنا وضعف القوى السياسية وسوء النظام السياسي هناك، ومن هنا تشكلت العلاقة بين الدولتين منذ قرنين من الزمان.

- عند تصنيف القوى السياسية وجدت ألمانيا أنظمتها الدستورية قبل العام ١٨٧١م في ظل النظام الملكي للأسر هو هنتساوولرن - هابسبرجر أضعف بالقياس لروسيا. ولم يكن هذا الضعف السياسي لألمانيا واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية فقط بل ينطبق على أغلب فترات القرن التاسع عشر. طبقاً لمجلس النواب والشيوخ النمساوي وعلى حد القول المزعوم لـ فردريش ناوهان أن ألمانيا ودول البلقان ركعت تحت أقدام روسيا.

- أما بالنسبة إلى الناحية الحضارية فلم تشعر ألمانيا بأنها أقل من روسيا تحضراً، وهو الذي اتضح من التشابه في حضارة الروس الذين يعيشون في الغرب والألمان القوميون في أثناء القرن التاسع عشر، وقد دعا البعض إلى الربط بين القوة السياسية البروسية وعملق الشمال كما وجهت دعوات كثيرة إلى أن يتعرف الألمان بلا غرور حضاري إلى النظم الاستبدادية في نظام حكم الدولة الروسية. بينما لم تكن إمكانات

(١) فهمي، عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ١٠٢.

السلطة الروسية بعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب كافية حتى تؤثر في أجندة السياسة الغربية بالسلب أو بالإيجاب، ونتج عن موقف النموذج الديمقراطي توجيه واضح للتعامل، وحينما ترغب روسيا في أن تصبح شريكاً له ثقل فلا بد أن تتغلب على سوء أنظمتها السياسية وأن تنتهي من عملية التغيير، أي يجب أن تتحضر^(١). وحيث أنها - دون سبب - لا تريد أن يتم ذلك وفقاً لمعايير غربية، كان في استطاعة السياسة الغربية أن تقرر ما إذا كانت تتعامل مع روسيا باعتبارها شريكاً حقيقياً أم غريباً، وما إذا كان يجدر بها أن تعطى أهداف التعاون في السياسة الخارجية أو أهداف التحول في السياسة الداخلية أولوية. في ذلك الأمر لم يتغير شيء، طالما أنه لا توجد أهداف ومصالح ملحة حتى يتم وضع أجندة للسياسة الخارجية ذات ثقل بالنسبة لروسيا.

- لم يتحقق شيء من هذا سوى استعداد روسيا الشديد للانضمام للمنظمات الغربية سواء تعلق ذلك بمنظمة الدول المتقدمة اقتصادياً، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي. وقد حظيت منظمة حلف شمال الأطلسي بأهمية خاصة حيث أثير جدل في السنوات الأخيرة حول مستقبلها - ووظيفتها وبنيتها^(٢).

- وقد أصبحت منظمة حلف شمال الأطلسي معياراً لمستوى العلاقات بين روسيا والغرب، لذا يعد الانضمام إلى هذا الحلف من وجهة نظر روسيا دليلاً على استعداد الغرب لقبول انضمام روسيا لدائرة القوى العظمى العالمية على أساس المساواة في الحقوق مع هذه القوى^(٣).

وفي سنوات وعقود عصر الحرب الباردة (١٩٤٨ - ١٩٩١) هيمن على عالم السياسات الدولية اعتقاد بأن السياسات الأمريكية والغربية (الأوروبية) لا تفعل شيئاً إلا اصطياًد أخطاء الاستراتيجيات السوفيتية وانحرافاتهما للتشهير بها واستنزافها وإحباط أهدافها. ولكن في غضون

(١) خير الدين، عبد الرحمن، (١٩٩٩). القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دمشق: دار الجليل، ص ٦٠-٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) غنام، إنجي، (٢٠٠١)، المحكمة الجنائية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، ص ١٧٨.

سنوات عصر النظام العالمي الجديد القليلة (١٩٩١ - ٢٠٠٦) ساد اعتقاد بأن الاستراتيجيات الروسية لا تفعل شيئاً أكثر من اصطياح أخطاء السياسات الأمريكية - وحتى الغربية (الأوروبية) والتصدي لانحرافات ومحاولة إحباطها في محيط السياسات الدولية.^(١) فهل يعني ذلك اقتناع الأطراف الدولية الكبرى - القطبية، فحاولت الأخذ بنهج سياسي توفيقى يجمع بين التصدي للأخطاء والانحرافات في تحديد مسارات السياسات الدولية، وبين اتخاذ مواقف إيجابية وبناءة تساعد على الإفادة من التعارض لصهر التناقضات على طريق بناء (النظام العالمي الجديد)، في كشف الغطاء عن التناقضات الأولية، وتأكيد انحرافاتهما، مما أكد ضرورة العمل من أجل الوصول إلى تعاون دولي أفضل، في ظل أخطار (الأسلحة الدفينة)^(٢).

أولاً: إستراتيجية استثمار الأخطاء:

انتهت ثورة (فيديل كاسترو) وزميله (ارنشوتشى غيفارا) بعد صراع صعب (١٩٥٦ - ١٩٥٩). ولم يكن لدى (الزعيم كاسترو) برنامج سياسي يتجاوز حدود الإصلاح ومحاربة الفساد ومخلفات العهد السابق (الذي كان يترأسه جان باتيستا). ولكن أنصار النظام السابق الذين انتقلوا عبر خليج المكسيك إلى الولايات المتحدة، أعادوا تنظيم قواتهم، وعملوا على تنظيم إنزال برمائي (في خليج الخنازير) في نيسان من العام ١٩٦٢م في محاولة لاستعادة سيطرتهم على كوبا. ولكن انتصار (كاسترو) كان حاسماً. وبدأ الاحتكاك المباشر بين الولايات المتحدة والنظام الجديد، ولم يكن الاتحاد السوفييتي بعيداً عن رصد الأحداث، وأمكن له (بزعامة نيكيتا خروتشوف)، إقامة اتصالات مع (كاسترو) لتزويده بالسلح والأعتدة وما يحتاجه للسمود، ولم يكن باستطاعة الإدارة الأمريكية احتمال فكرة قيام (نظام اشتراكي) على حدودها، يكون قاعدة انطلاق لأعمال عدوانية ضد أمريكا، ويستطيع اجتذاب دول أخرى في أمريكا اللاتينية، مما يهدد بصورة حقيقية الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها ليس فقط تجاه أمريكا اللاتينية، وإنما تجاه العالم، فأصدرت الإدارة الأمريكية قراراً بقطع البترول عن كوبا - في إطار الضغوط الاقتصادية على النظام الجديد - ولما كانت الطاقة البترولية هي المصدر الأول للطاقة في كوبا، فقد سارع (كاسترو) لطلب النجدة من حلفائه الجدد. وقام الاتحاد السوفييتي بعملية الإمداد

(١) غنام، إنجي، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٢) مظلوم، غسان، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

بصورة عاجلة مستخدماً في ذلك كل ما هو متوافر له من ناقلات البترول، هذا إضافة إلى استئجار ناقلات من إيطاليا لتأمين الإمداد على نطاق واسع^(١).

ولم تأبه الحكومة الإيطالية للضغوط الأمريكية من أجل الامتناع عن تأجير ناقلاتها للاتحاد السوفييتي؛ فالصفقة تقدم لإيطاليا أرباحاً ضخمة، ولا تستطيع إيطاليا الابتعاد عن دائرة المنافسة الاقتصادية. وكان نجاح الاتحاد السوفييتي مذهلاً، مما مهد لتطوير العلاقات مع (كوبا) الذي انتهى بأزمة الصواريخ المعروفة (في تشرين الأول لعام ١٩٦٢م) وهي الأزمة التي انتهت (بصفقة أمريكية - روسية) تضمن بقاء النظام الاشتراكي في (كوبا). وهذا مما أكد صحة التوجه للسياسة الروسية، التي بقيت استطلاقاتها تابعة حتى اليوم. وبقيت قصة استثمار الاتحاد السوفييتي السابق - لأخطاء الإدارة الأمريكية عندما اتخذت قرارها بقطع البترول عن كوبا نموذجاً ثابتاً لهذه السياسة في ذروه عصر الحرب الباردة^(٢).

وقد يكون بالمستطاع تجاوز ركام - أو حصاد - (استراتيجية استثمار الأخطاء) للوصول إلى أقرب الأزمات عهداً وأكثرها إثارة. ففي يوم ٣٠ أيلول من العام ٢٠٠٥م نشرت الصحيفة الدنماركية (جبلاندز بوستن) رسوماً مثيرة ضد الإسلام (١٢ رسماً كاريكاتورياً) تناولت فيها على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. وأعيد نشر هذه الرسوم يوم ١٠ كانون الثاني من العام ٢٠٠٦م، واهتاج العالم الإسلامي والوطن العربي، لا سيما بعد أن عملت صحف فرنسية وغير فرنسية على نقل هذه الرسوم ونشرها مما أكد أن العملية مصممة بهدف التحدي والإثارة. - وكان من أبرز المواقف إصدار (منظمة المؤتمر الإسلامي) و (الجامعة العربية) بياناً يوم ٢٩ كانون الثاني من العام ٢٠٠٦م أكد التوجه إلى هيئة الأمم المتحدة لاستصدار قرار يحظر الإساءة للأديان. على أن ينص القرار صراحة على معاقبة أية دولة أو مؤسسة تسيء إلى الأديان. ولكن جماهير العرب والمسلمين لم تنتظر (القرارات الدولية) فاجتاحت موجات الغضب عواصم ومدن العالم وقد ضمت جموعاً لا تحصى من شعوب العالم من المسلمين - ومن غير المسلمين أيضاً.

وتدخل الرئيس الأمريكي (جورج بوش) ليدعم الموقف الرسمي الدانمركي والغربي الذي يستند إلى (حرية الصحافة) و(حرية التعبير والرأي). وهو ما تدحضه وقائع لا نهاية لها. وقد بنى الرئيس الأمريكي موقفه الخاطئ والمنحرف على مواقف غربية أوروبية خاطئة ومنحرفة. ولم تكن روسيا والصين بعيدتين عن مراقبة الأحداث واتخاذ موقف سياسي يحقق فائدة كبيرة

(١) مطر، جميل، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) قنديل، حسن، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

ومكاسب ضخمة للدولتين تتجاوز حدود الإعلام والسياسة والاقتصاد لتشمل مجموع العلاقات. وهنا لم تفعل الصين وروسيا شيئاً غير الإفادة من أخطاء الآخرين، وعبر الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عن ذلك بالقول: إن الإسلام هو دين السلام والحق، وليس دين الإرهاب والتطرف، وفي يوم ١- أيلول من العام ٢٠٠٥م كانت صحيفة (غودوك) الروسية قد نشرت بحثاً كان مما تضمنه ما يلي: "إن الإسلام ليس خصماً، وإنما هو حليف في مكافحة ظاهرة الإرهاب"^(١).

ولا ريب أن هذه المواقف هي التي دعمت مواقف روسيا في استعادة دورها في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية "أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزيا وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان"، وفيما تحدثت هذه التطورات يبحث الأمريكيون ومعهم الأوروبيون عن أساليب "لتحسين صورتهم لدى المسلمين".

ثانياً: الإستراتيجية التوفيقية:

أصبح واضحاً أن السياسة الإستراتيجية الروسية قد برهنت على ضعفها في التعامل مع القضايا الدولية، وذلك بمعرفتها العميقة الشاملة لمبادئ ومفاهيم الشعوب تجاه قضاياها ذات الأهمية الكبرى (القضايا الإستراتيجية أو المصالح العليا). ولا ريب أن هذه المعرفة تحتاج إلى معلومات دقيقة وصحيحة ومستمرة عن كل القضايا العالمية. فهل يمكن الافتراض بأن شبكات الاستخبارات الروسية العالمية (الموروثة من عصر (كي. جي. بي) والمطورة في عهد بوتين) ذات قدرة متفوقة على شبكات الاستخبارات الأمريكية والغربية (الأوروبية)؟^(٢)

يظهر أن القضية الحاسمة ليست في حشد سيول المعلومات: وإنما في معرفة قراءة المعلومات بصورة واقعية؛ فالسياسات الأمريكية -والغربية الأوروبية؛ تقرأ كل المعلومات - وخاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية والإسلامية، من أفكار ومبادئ العصر الاستعماري، ومن المخططات المعاصرة (إسرائيل والمصالح المتجددة)^(٣).

(١) جميل، مطر، مرجع سابق، ص ٢٠.

(2) Marshall Goldman, (1983). USSR in Crisis: The Failure of an Economic System, New York, NY: W.W. Norton and Company, 33.

(٣) فهمي، عبد القادر، مرجع سابق، ص ٧٠.

وعلى سبيل المثال فقد أصبح من المعروف عربياً وإسلامياً وعالمياً أنه في عصر الانهيار العربي، والهجوم العالمي، أصبحت الشرعية الدولية هي المنبر الخطابي الذي تحاول فيه القيادات العربية التعبير عن مواقفها ومتطلباتها. ولكن الولايات المتحدة والدول الغربية قد أخذت على عاتقها إحباط أي مشروع قرار عربي يتضمن ولو هامشاً ضيقاً من (الحق والعدل والكرامة الإنسانية). وفي يوم ١٤ نيسان لعام ٢٠٠٦م تقدمت الدول العربية بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن طلب ممارسة ضغط على إسرائيل لوقف ضرباتها العسكرية على المدن والقرى الفلسطينية وحماية الشعب الفلسطيني. ولكن المندوب الأمريكي (جون بولتون) عمل على مدى ثلاثة أيام لإدخال تعديل بعد تعديل حتى لم يبق من المشروع ما يستحق البحث، وكانت الذريعة الأمريكية (الجاهزة دائماً) قد لخصت الموقف الأمريكي بالكلمات التالية: "إن المشروع ينتقد إسرائيل بشكل غير متناسب وغير منصف وغير ضروري"^(١).

وهكذا سقط المشروع. ولم يبق أمام الشعب العربي الفلسطيني إلا التفرغ الكامل لترميم منازل المهتمة وتشجيع ضحاياه، ونقل جراحه إلى المستشفيات. فهل هناك حاجة للاستخبارات الروسية - ومعها الصينية - لمعرفة المواقف العربية والإسلامية؛ لاصطياد الأخطاء الأمريكية الإسرائيلية؟

في ذلك اليوم ذاته (١٤ نيسان ٢٠٠٦) كانت هناك أكثر من (٦٠٠) شخصية قيادية - عربية وإسلامية وعالمية تلتقي في طهران - وهي تمثل سبعين بلداً لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية (تحت شعار القضية الفلسطينية مفتاح خلاص الأمة الإسلامية). ولقد اكتسبت الاستراتيجية التوفيقية الروسية مكانتها العالمية عبر دور روسيا في التنظيمات ذات الصلة الدولية (عضوية مجلس الأمن - عضوية اللجنة الرباعية لمعالجة القضية الفلسطينية، عضوية اللجنة السادسة لمعالجة الأزمة الكورية، وعضوية اللجنة للدول الصناعية مجموعة الدول الثمانية، الخ...).

(١) أحمد، ذياب، (٢٠٠٧). روسيا واللعبة الكبرى في اسيا، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٦٧) يناير، ص ٦٧.

ومن المفيد التوقف هنا عند الدور الروسي الجديد في (لجنة الثمانية) حيث ترأست روسيا أول مرة هذه اللجنة التي عقدت اجتماعها في (سانت بيترسبورغ) في شهر تموز لعام ٢٠٠٦م^(١).

وتمهيداً لهذا الحدث، كتب الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) بحثاً في الأول من آذار لعام ٢٠٠٦م كان من أهم معطياته ما يلي: "عرفت روسيا على الدوام بمواقفها المستقلة والمتوازنة من مختلف القضايا الدولية، وخصوصاً ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط وأولها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ومحاولات أمريكا نشر الديمقراطية في المنطقة، أو ما يعرف (بمشروع الشرق الأوسط الكبير) إضافة إلى المسألة العراقية والملف السوري اللبناني؛ حيث سنتمكن روسيا من تربيعها على عرش الدول الثمانية الكبار، من ممارسة دور لتفعيل هذه القضايا في الاتجاه الذي يخدم مصالح دول المنطقة المعنية"^(٢).

"ولم يتشكل التفاوض بنجاح هذا الدور من فراغ إنما يستند إلى مواقف روسيا الفعلية ذاتها من القضايا التي سبقت الإشارة إليها، فروسيا بحكم علاقاتها الجديدة مع الطرفين العربي والإسرائيلي، وكونها من جهة أخرى عضواً في اللجنة الرباعية الدولية، مارست دوراً توفيقياً عادلاً. وضمن هذا الإطار يمكن تصنيف موقف موسكو بالمتوازن من خيار الشعب الفلسطيني وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية واستقبالها لقيادة الحركة فيما بعد -وسط دهشة بعض دول الثماني، واعتراض الولايات المتحدة الخ..."^(٣).

وبعد ذلك جاء عقد (قمة روسيا والاتحاد الأوروبي) في سوتشي المنتجع الصيفي على بحر قزوين يوم ٢٥ أيار لعام ٢٠٠٦م، وتضمن برنامج القمة: "مناقشة المسائل المتعلقة بتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين وتسوية النزاعات في البلقان والشرق الأوسط". وصرح الرئيس (بوتين) أمام المؤتمرين - في الجلسة الافتتاحية، وكان مما قاله: "أستطيع التأكيد مرة أخرى على

(1) Alexei Malashenko, (2001). Muslim Demographics of the North Caucasus Moscow: Gandalf, 7.

(٢) علو، احمد، (٢٠٠٧). السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، العدد ٢٦٣، مايو، ص ٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.

أهمية الحوار السياسي الخارجي بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وترى روسيا في الاتحاد الأوروبي أحد شركائها الرئيسيين، وأعيد التذكير هنا بأن الجانبين قد انطلقا منذ العام الماضي بإنشاء مجالات للتعاون المشترك.

وهذه المجالات أربعة هي: المجال الاقتصادي، ومجال الأمن الداخلي، والقضاء، والأمن الخارجي، علاوة على العلوم والثقافة". وتصادف عقد القمة الروسية - الأوروبية مع (يوم أفريقيا) فأرسل الرئيس الروسي بهذه المناسبة رسالة تهنئة إلى رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، ووعده بدعم الدول الإفريقية في قمة الدول الصناعية الثمانية، وأكد على موعد استضافة موسكو لجلسة (منتدى الشراكة مع أفريقيا) في تشرين الأول لعام ٢٠٠٦م، وما هو متوقع من أجل تقديم دعم شامل للدول الإفريقية. وتشكل هذه التحركات بمجموعها صورة واضحة للدور الروسي التوفيق بين الدول الكبرى والدول الصغرى. فهل ستمكن روسيا من تطوير هذا الدور الناجح حتى الآن، أم أن هذا الدور سيبقى تكميلياً لخدمة (النظام العالمي الجديد)؟^(١)

لقد كانت سياسة روسيا العالمية هي (السياسة العسكرية). وكانت ظاهرة صناعة الأسلحة -بكل أنواعها- وتجارتها هي أداة تنفيذ تلك السياسة، وربما كان نجاح روسيا الكبير في هذا المضمار هو الحافز الأول الذي دفعها للاستمرار في هذه السياسة وتطويرها، وكان الدمج بين (السياسة والعسكرية) في التعامل مع الأزمات. وعلى سبيل المثال، ففي ذروة الموقف المتوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة وبين إيران من جهة أخرى - أعلنت موسكو (يوم ٢٦ أيار لعام ٢٠٠٦م) بأن روسيا ملتزمة بتنفيذ عقود التسليح مع إيران. وسيتم تبعاً لذلك تسليم إيران منظومة أسلحة صاروخية مضادة للطائرات، وأن هذه الصفقة لن تؤثر في موازين القوى العسكرية في المنطقة.

وكانت موسكو قبل ذلك قد تابعت تجارب مجموعة الأسلحة الصاروخية التي أطلقتها إيران في مناوراتها السنوية (البحرية والبرية والجوية) ومنها صاروخ (فجر - ٣) بحر - بحر تم إطلاقه يوم ٢-٤-٢٠٠٦. وتم وصفه بأنه من أفضل الصواريخ دقة - وهو من عيار ٢٤٠ ملم ومداه ٤٠ كم، وأنه يشكل تهديداً قوياً للقطع البحرية (والغواصات) في منطقة الخليج، وكانت روسيا قد زودت (دمشق) أيضاً بشبكة صواريخ مضادة للطائرات. وأعلن بأن هذه الشبكة خاصة

(١) سعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ١٥.

بحماية مقار القيادات والمراكز الحساسة في الدولة. فهل يمكن اعتبار هذه الظاهرة بمثابة (ردع) ضد كل عدوان على الدول التي تعتبرها روسيا (قواعدها المتقدمة) في عصر النظام العالمي الجديد؟ أم أنها مجرد إعلام للدول الحليفة لروسيا لتكون على بينة من أمرها في رسم سياساتها العسكرية؟^(١)

وهناك مثال آخر لا بد من التعرض له. ففي يوم ١٧ نيسان ٢٠٠٦ عقدت الحكومة الروسية اجتماعا لها برئاسة الرئيس فلاديمير بوتين. وصرح وزير الدفاع سيرغي ايفانوف بعد انتهاء الاجتماع بما يلي: "ستتابع روسيا مشاركتها في عملية صنع السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في السودان. وفي غضون ثلاثة أيام تم نقل مجموعة جوية روسية إلى السودان تضم ٢٠٠ من العسكريين وأربع مروحيات قتالية وأسلحة وذخائر متنوعة" وما من حاجة للقول أن هذا الدعم العسكري هو دعم رمزي ومعنوي أكثر مما هو دعم مادي قوي. وربما لم يكن السودان في أزمته في تلك الفترة بحاجة لأكثر من هذا الدعم المعنوي، الذي سيضمن له فتح قنوات الحوار مع (المجتمع الدولي) من (البوابة الروسية)^(٢).

"وفي العاشر من يناير لعام ٢٠٠٠م صدر في روسيا القرار الجمهوري رقم ٢٤، الذي أدخل إضافات وتعديلات على مفهوم الأمن القومي الروسي والتهديدات التي تواجهه. وكان هذا المفهوم قد سبق إقراره في السابع عشر من شهر ديسمبر لعام ١٩٩٧م ونستعرض فيما يلي أهم ملامح هذه التعديلات"^(٣).

يعبر مفهوم الأمن القومي الروسي عن منظومة التصورات التي يضعها الاتحاد الروسي لضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية أو الخارجية في شتى مجالات الحياة، وهو صلب سياسة الدولة الروسية. والأمن القومي للاتحاد الروسي هو أمن الشعوب متعددة الجنسيات كافة التي تتمتع بالسيادة وتشكل مصدر القوة الأوحد للدولة^(٤).

(١) السيد، احمد، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٢) المشاط، عبد المنعم، (١٩٨٩). نظرية الأمن القومي المعاصر، القاهرة: دار الموقف العربي، ص ١٥.

(٣) جميل، مطر، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٤) السيد، احمد، مرجع سابق، ص ١٠٨.

وتعد روسيا واحدة من أكبر بلدان العالم، ذات التاريخ الطويل والتقاليد الحضارية الثرية. وبالرغم من تعقد الوضع الدولي، وتفاقم المشكلات الداخلية، فإنها لا تزال تلعب دوراً مهماً في التفاعلات الدولية، بالنظر إلى قدرتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وموقعها الفريد في أوراسيا (أوروبا وآسيا). وستصبح روسيا، في المستقبل، أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، وستطور صلاتها مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية^(١).

وتتفق مصالح روسيا ومصالح دول أخرى فيما يتعلق بمشكلات الأمن الدولي العديدة، بما في ذلك مقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والوقاية من الصراعات الإقليمية وتسويتها، ومحاربة الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات، وحل المشكلات البيئية العالمية، ومنها ضمان الأمن النووي والإشعاعي.

وهناك بعض الدول التي شحذت مجهوداتها من أجل إضعاف أوضاع روسيا في الدوائر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. ويمكن لمحاولات تجاهل مصالح روسيا عند التعامل مع القضايا الكبرى للعلاقات الدولية، والتي تتضمن مواقف الصراع، أن تقوض الأمن والاستقرار الدوليين وتبطئ التغييرات الإيجابية التي تشهدها العلاقات الدولية.

وهناك اتجاه يتمثل في محاولة إيجاد هيكل للعلاقات الدولية يتأسس على هيمنة الدول الغربية المتقدمة، - التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، - على المجتمع الدولي وتقديم حلول أحادية للمشكلات الرئيسية للسياسة العالمية كافة، عن طريق استخدام القوة العسكرية في المقام الأول وانتهاك القواعد الأساسية للقانون الدولي. ولكن الاتحاد الروسي سيدعم تطوير فكرة إيجاد عالم متعدد الأقطاب بتدعيم الأوضاع الاقتصادية والسياسية لعدد كبير من الدول. وفي هذا الإطار، ستلعب العوامل الاقتصادية والسياسية دوراً أكثر فاعلية^(٢).

(١) الشيخ، نورهان، (١٩٩٨). السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد (١٣)، ص ٢٣٠.
(٢) صالح، محمد، مرجع سابق، ص ٤٠.

المبحث الثاني

عناصر القوة والتهديد الذي يواجه السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: عناصر القوة للسياسة الخارجية الروسية:

تمتلك روسيا مقومات القوى الكبرى وقد كان ذلك عاملاً مساعداً لها في النهوض من كبوتها، واستعادة مكانتها بوصفها قوة كبرى إبان أزمت عديدة مرت بها على مدار تاريخها، وذلك حين توافرت القيادة السياسية الواعية القادرة على استغلال هذه المقومات على نحو أمثل، وأهم هذه العناصر ما يلي:

أولاً: المقومات الجغرافية والديموجرافية^(١):

روسيا هي أكبر دول العالم من حيث المساحة (١٧,٠٧٥) مليون كم^٢، وهذه المساحة الشاسعة تعد أحد أهم عناصر القوة الروسية وذلك بالنظر إلى جانبيين:

أولهما: أمني، فقد نجحت روسيا دون غيرها من الدول الأوروبية الكبرى بفضل هذا العمق الجغرافي - في هزيمة نابليون في العام ١٨١٢م، وهتلر في العام ١٩٤١م، وبالرغم من التقدم في التقنية (التكنولوجيا) العسكرية والصواريخ العابرة القارات، فإن العمق الجغرافي يظل أحد عناصر القوة الروسية وإن لم يكن الأكثر أهمية.

وثانيهما: اقتصادي، فهذه المساحة غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، وفيها حوالي (٢٢٠) مليون هكتار من الأراضي الزراعية، موزعة على إحدى عشرة منطقة اقتصادية، هذا إلى جانب (١٢) ألف نهر، يبلغ طول كل منها ١٠ كم فأكثر، وأهمها نهر الفولجا^(٢).

ومن ناحية أخرى، تعد روسيا خامس أكبر دول العالم من حيث عدد السكان (١٤٤,٩٧٨,٥٧٣) نسمة وفقاً لتقديرات العام ٢٠٠٥م^(٣).

(١) الشيخ، نورهان، (٢٠٠٦). روسيا والعالم الإسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ص ٣٢٠.

(2) Russia today: facts and trends, Moscow: Russian in formation agency, novesti, 1995, pp. 11-12.

(3) <http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/rs.html>.

وبالرغم من أن روسيا تعاني حالياً من مشكلة انخفاض معدلات المواليد، وتزايد نسبة المهاجرين غير الشرعيين، خصوصاً إلى منطقة سيبيريا، فإنه من الثابت كون روسيا من أكبر دول العالم سكاناً، ولديها قوة بشرية متعلمة ومدربة؛ إذ لا تتجاوز نسبة الأمية (٢%) من إجمالي عدد السكان فوق ١٥ سنة، كما أن لديها قاعدة من العلماء في مختلف التخصصات.

ثانياً: القدرات الاقتصادية:

تعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث الموارد المتاحة، فهي تمتلك سبع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج العربي وفنزويلا، ويقدر ب (٤٨) مليار برميل، أي ما يعادل (٤,٦%) من مجموع الاحتياطي العالمي، مما جعلها ثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد السعودية، حيث تنتج (٧,٥) مليون برميل يومياً، وتصدر ما يقرب من (٣,٢) مليون برميل من النفط الخام، أي حوالي (٤٠%) من إجمالي الصادرات الدولية، وما يصل إلى (٧٠) مليون طن من منتجات التكرير سنوياً، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي المتوافر فيها، والتي تقدر بحوالي (٥٤,٣) تريليون متر مكعب، أي ما يعادل (٣٥%) من الاحتياطي العالمي (١).

ومن ثم فإنه من المنظور النفطي تعد روسيا قوة اقتصادية كبرى، ولها تأثيرها في أسواق النفط وأسعاره العالمية، وتزداد أهمية ذلك بالنظر إلى تأكيد الرئيس الروسي استعداد بلاده لأن تحل محل الشرق الأوسط كمركز رئيسي للنفط للولايات المتحدة والغرب.

فإن الأزمة الاقتصادية التي اعتصرت روسيا منذ ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وعلى مدى السنوات العشر التي تلت الانهيار لم تكن نتيجة ضعف القدرات الاقتصادية الروسية، وإنما نتيجة سوء إدارة الموارد المتاحة وتوظيفها، وعدم الاستقرار السياسي، وانشغال القيادة الروسية بالصراع على السلطة مع القوى السياسية الأخرى.

فإنه مع تغير القيادة السياسية، وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي الداخلي في عهد بوتين، شهد الاقتصاد الروسي انتعاشاً ملحوظاً، إن الاقتصاد الروسي لا يزال يعاني من بعض المشكلات، ومنها اعتماده على الصادرات الروسية من المواد الخام، التي تشكل أكثر من ٨٠% من الصادرات، وضرورة تحديث الصناعة، وحل مشكلات القطاع الزراعي فيما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية، وارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر (حوالي ٤٠% من السكان) إلا أن

(١) الشيخ، نورهان، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

تحسناً ملحوظاً قد طرأ على أداء الاقتصاد الروسي منذ العام ٢٠٠٠م، ويتضح ذلك بالمؤشرات الآتية^(١):

- ارتفاع الناتج القومي الإجمالي GDP من (٦٢٠٣) بليون دولار في العام ١٩٩٩م إلى (١,٢) تريليون دولار في العام ٢٠٠١م .
 - ارتفاع نسبة النمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي من (٣,٢%) في العام ١٩٩٩م، إلى (٥,٢%) في العام ٢٠٠١م.
 - ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار من ٤,٢٠٠ في العام ١٩٩٩م إلى ٨,٣٠٠ في العام ٢٠٠١م.
 - انخفاض معدل التضخم من (٨٦%) في العام ١٩٩٩م إلى (٢١,٩%) في العام ٢٠٠١م.
 - انخفاض نسبة البطالة من (١٢,٤%) في العام ١٩٩٩م إلى (٨,٧%) في العام ٢٠٠١م.
- وقد كان هذا التحسن وراء إعلان روسيا أنها ستفي كلياً بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها عن العام ٢٠٠٢م والذي يقدر بـ (١٧,٣) مليار يبلغ إجمالي الدين الخارجي لروسيا (١١٦٣) بليون دولار.
- كما أعلنت روسيا في سبتمبر ٢٠٠٢م إلغاء ٣٥ مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الإفريقية، وهو ما يعادل نصف ما ألغته الدول الدائنة الأخرى مجتمعة من الديون الإفريقية.

ثالثاً: القدرات العسكرية:

ظلت روسيا منذ منتصف القرن العشرين وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي قوة عسكرية عظيمة مكافئة للولايات المتحدة الأمريكية، بل وأكثر تميزاً في مجال الأسلحة التقليدية، إلا أن السنوات العشر التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي شهدت تدهوراً واضحاً في الجيش الروسي، وتقلصاً في قدرات البحرية الروسية؛ حيث انخفض عدد السفن الحربية والغواصات في العام ٢٠٠٠م إلى عشر المتاح في العام ١٩٩٠م، كما انخفضت المقاتلات بنسبة (٨٠%) وقد كانت ذلك من حالة التدهور العام الذي أصاب روسيا في تلك الفترة، وقد أولى بوتين منذ توليه السلطة اهتماماً واضحاً لإعادة تنظيم الجيش والأسطول على النحو الذي يمكن روسيا من استعادة قدراتها العسكرية، ويمكنها من الحفاظ على مصالحها ومكانتها بوصفها قوة كبرى، وقد ساعد التحسين في الأحوال الاقتصادية على توفير التمويل والدعم اللازم لذلك.

(1) <http://www.photius.com/wfb2000/countries/Russia-economy-html>.

وقد أصدر بوتين وثيقتين^(١) :

الأولى: حول مفهوم للأمن القومي، نشرت في ١٤/١/٢٠٠٠م.
والثانية: حول العقلية الجديدة للقوة البحرية للسنوات العشر القادمة، ونشرت في ٤/٣/٢٠٠٠م
وتمت ترجمة الوثيقتين إلى مجموعة من الإجراءات، التي تضمنت ما يلي:
أ . رفع رواتب العسكريين بدءاً من يوليو ٢٠٠٠م بنسبة (٢٠%)، ودفعت الرواتب المتأخرة.

ب . التحول نحو تشكيل الجيش الروسي من المتطوعين بدلاً من المجندين الذي يؤدي
الخدمة العسكرية الإلزامية وذلك بهدف رفع كفاءة الجيش الروسي، ومواجهة ظاهرة
التخلف عن أداء الخدمة العسكرية، والهروب الجماعي للجنود من وحدات الجيش،
والذين قدر عددهم بحوالي (٥٠٠٠) جندي سنوياً، ووفقاً لخطة وزارة الدفاع، من
المفترض أن ينشأ جيش محترف في روسيا قبل العام ٢٠١٣م، وقد تم البدء في
المرحلة الأولى بفرقة الإنزال (٧٦) في إقليم بسكوف غرب روسيا، ويتم التنفيذ في
(٩٢) وحدة من القوات البرية، والإنزال الجوي والأسطول العسكري، في الفترة من
٢٠٠٤-٢٠٠٧م.

ج . تحديث طائرات سلاح الجو الروسي في إطار برنامج للتحديث يمتد حتى العام
٢٠١٠م.

د . تطوير إنتاج روسيا من الأسلحة والمعدات العسكرية، وتمويل المخترعين والمصممين
ودعمهم، بهدف إنشاء وإنتاج منظومات دفاعية متطورة وبالغة الدقة، وتعزيز مكانة
روسيا في السوق العالمية للسلاح.

ويأتي هذا متسقاً مع توجه الرئيس بوتين للتوسع في مبيعات الأسلحة، ليس فقط إلى
الأسواق التقليدية للسلاح الروسي ولكن بفتح أسواق جديدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات
السلاح من (٣,٦٨) مليارات دولار في العام ٢٠٠٠م إلى (٤,٤) مليارات دولار في العام
٢٠٠١، وتعد الصين أكبر مستوردي السلاح الروسي، نظراً لاعتماد ترسانتها العسكرية على
المعدات السوفيتية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الهند التي تستأثر بثلاث صادرات السلاح الروسي،
وتحتل المرتبة الثانية بعد الصين بين مستوردي الأسلحة الروسية، وفي إطار العالم الإسلامي
تبرز العديد من الدول منها إيران وسوريا، وأيضاً ماليزيا التي تعد أحد أهم شركاء روسيا في

(1) Reviving Russia's navy: putin's new doctrinal, IISS strategic comments, vol.6, issue6. July 2000.

تجارة الأسلحة، ويعود التعاون العسكري بينهما إلى العام ١٩٩٤م عندما باعت لها روسيا طائرات قتالية من طراز ميج (٢٩)، كما وقع البلدان في مايو من العام ٢٠٠١م اتفاقاً يقضي بتصدير أنظمة صواريخ مضادة للدبابات إلى ماليزيا.

رابعاً: المكانة الدولية:

روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي بوصفه قوة كبرى، وورثت قدراته العسكرية النووية والتقليدية، ورثت مكانته الدولية ومقعده الدائم في مجلس الأمن الدولي أيضاً، كما حصلت روسيا في يونيو من العام ٢٠٠٢م على العضوية الكاملة في مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، وكذلك تم في مايو من العام ٢٠٠٢م إنشاء مجلس مشترك بين روسيا وحلف الأطلسي يسمح بمعاملة موسكو بوصفها شريكا متكافئاً مع باقي دول الحلف، مما يسمح باتخاذ قرارات مشتركة في عدد من المجالات وهي: مكافحة ما يسميه الغرب (الإرهاب الدولي) وإدارة الأزمات، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومراقبة التسلح، والتعاون العسكري، وإجراء مناورات مشتركة، وتطوير القوات المسلحة، ويعكس هذا حقيقتين أساسيتين^(١):

أولاً: الصحة الروسية، والتقدم في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وعلى صعيد الاستقرار السياسي والداخلي.

ثانياً: تنامي النفوذ الروسي على الصعيد الدولي، واستعادة روسيا لمكانتها بوصفها إحدى القوى الدولية الكبرى الفاعلة والمؤثرة في الشؤون الدولية، وإن ظل هذا التأثير مرتبطاً بالمصالح الروسية.

إن استعراض عناصر القوة الروسية يوضح أن روسيا تمتلك مقومات القوة الكبرى من المنظور الجغرافي، والديمقراطي، والعسكري، كما أن الاقتصاد الروسي أخذ في التحسن مما يتيح لروسيا ممارسة دور أكبر وأكثر فاعلية في الشؤون الدولية.

ولا شك أن لهذا انعكاسه على الأدوات المتاحة لروسيا لتنفيذ سياستها الخارجية، فإذا كانت الصعوبات الاقتصادية التي تواجه روسيا تحد من قدرتها على استخدام الأداة الاقتصادية، فإن روسيا بحكم مكانتها الدولية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن تجيد استخدام الأداة الدبلوماسية، كما أن قدرتها العسكرية تمكنها من استخدام الأداة العسكرية، وتوظيف ترسانتها العسكرية الضخمة لخدمة مصالحها وأهدافها.

(١) الشيخ، نورهان، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

المطلب الثاني: التهديدات التي تواجه الخارجية الروسية والأمن القومي الروسي:

ويمكن تقسيم التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي إلى مجموعتين رئيسيتين: التهديدات على الصعيد المحلي، والتهديدات على الصعيد العالمي.

أولاً: التهديدات على الصعيد المحلي: فعلى الصعيد الداخلي تواجه روسيا مجموعة من التهديدات، ويمكن إيجازها فيما يلي^(١):

١ - يولد الوضع الحالي للاقتصاد الروسي، وعدم كفاءة تنظيم سلطة الدولة والمجتمع المدني، والاستقطاب الاجتماعي -السياسي داخل المجتمع الروسي، انتشار الجريمة في إطار العلاقات الاجتماعية، ونمو الجريمة المنظمة والإرهاب، وتفاقم العلاقات القومية، وتدهور العلاقات الدولية عدداً كبيراً من التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي للاتحاد الروسي.

٢ - تعد التهديدات التي تواجه روسيا في المجال الاقتصادي تهديدات شاملة، وتحدد في المقام الأول بالانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي الأنشطة الاستثمارية والابتكارية والإمكانات البحثية التقنية، وبركود القطاع الزراعي، وبالنظام المصرفي غير المستقر، وبنمو الديون المحلية والأجنبية، وبهيمنة الوقود والطاقة والمواد الخام على هيكل الصادرات الروسية، والأطعمة والسلع الاستهلاكية، بما فيها السلع الضرورية الأساسية، على هيكل الواردات^(٢).

٣ - يهدد ضعف الإمكانيات البحثية التقنية والتكنولوجية للدولة، وتضاؤل البحث في المجالات الإستراتيجية الخاصة بالتقدم البحثي - التقني، وهجرة المتخصصين إلى الخارج بفقدان مركز روسيا القيادي في العالم، وتدهور الصناعات كثيفة العلم، وتنامي اعتماد روسيا تكنولوجياً على الدول الأجنبية وإضعاف قدرتها الدفاعية^(٣).

(١) جبر، رائد، (٢٠٠٧). روسيا تواجه تجاهل الغرب مصالحها باستراتيجية دفاعية شاملة، الحياة: يومية - تصدر في بيروت، العدد ١٦٠٦٥ تاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٧، ص ١٥.

(٢) ربحانة، سامي، (١٩٩٨). العالم في مطالع القرن ٢١، بيروت: دار العلم للملايين، أيار، ص ٢٥٧.

(٣) شعبي، عماد فوزي، (١٩٩٤). محاولة للمعاصرة: كيف نفهم النظام العالمي السياسي الجديد، مجلة الفكر العربي، العدد (٧٨)، ص ٥٠.

- ٤ - التفكك الاقتصادي، والتباين الاجتماعي، وتراجع مكانة القيم الروحية في زيادة التوترات في العلاقات بين الأقاليم والعاصمة، ويهدد النظام الفيدرالي والبناء الاجتماعي والاقتصادي. وتسهل الهجرة نمو التطرف الديني والسياسي، وتساعد على انتشار الانقسامات العرقية وعلى تهيئة الظروف الملائمة لنمو الصراعات.
- ٥ - كان لإغفال الالتزام بدستور الاتحاد الروسي وإعطاء الأولوية لغيره من التشريعات والمفاهيم الخاصة بأعضاء الاتحاد على المفاهيم القانونية للاتحاد نفسه أثر في تقويض الكيان القانوني للدولة، وساعد على ذلك ضعف توجيه الدولة على المستويات كافة^(١).
- ٦ - يتعاضد أثر انتشار الجريمة في العلاقات الاجتماعية التي تنغمس في عملية إحداث إصلاح النظام السياسي والاجتماعي والأداء الاقتصادي للدولة. ومن العوامل الرئيسية التي عملت على نمو الجريمة، خصوصاً الجريمة المنظمة، وانتشار الفساد، الأخطاء التي وقعت في أثناء المراحل الأولى للإصلاح في المجالين الاقتصادي والعسكري، وكذلك ضعف نظم الدولة الخاصة بالتنظيم والسيطرة وعدم وجود أساس قانوني كافٍ، وغياب سياسة قوية من جانب الدولة إلى جانب تضائل الإمكانيات الروحية والمعنوية للمجتمع.
- ٧ - ضعف السيطرة القانونية للدولة على الوضع في البلاد، وتعاون بعض عناصر القوى التنفيذية والتشريعية مع عناصر الجريمة، ووصول الجريمة إلى قطاعات البنوك والمشروعات الكبرى في الدولة وكذلك المؤسسات التجارية وشبكات الإنتاج. ومن ثم لم تعد مقاومة الجريمة المنظمة مهمة قانونية حسب، وإنما مهمة سياسية أيضاً. وقد تفاقمت بالفعل معدلات الإرهاب والجريمة المنظمة بسبب الصراع الدائم حول تغيير أشكال الملكية وتزايد الصراع على السلطة بسبب اختلاف مصالح الجماعات والمصالح العرقية والقومية. ومما يزيد من أثر هذه التهديدات على الفرد والمجتمع والدولة غياب نظام قوي يعمل على منع التعدي، وعدم كفاية المواد القانونية والأسس التكنولوجية اللازمة لمنع الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك انعدام الجدوى القانونية وخروج العناصر المؤهلة من المؤسسات القانونية^(٢).

(١) السيد، احمد، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) سعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٢٠.

٨ - إن تقسيم المجتمع إلى مجموعة صغيرة من الأغنياء وقطاع كبير من محدودي الدخل، وتزايد عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وزيادة معدلات البطالة، تهدد جميعها الأمن القومي لروسيا من الناحية الاجتماعية.

٩ - إن تفاقم الأزمة على الصعيد المحلي، والسياسي، والاجتماعي، والروحي من الممكن أن يسفر عن تقويض إنجازات الديمقراطية^(١).

ثانياً: التهديدات على الصعيد العالمي: ويمكن إيجازها فيما يلي^(٢):

١ - عمل بعض الدول منفردة وبعض المنظمات الدولية على التقليل من دور الآليات القائمة لضمان الأمن القومي، خصوصاً الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

٢ - إضعاف التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري لروسيا عالمياً.

٣ - دعم الاتحادات العسكرية - السياسية، خصوصاً توسع حلف شمال الأطلسي "الناتو" شرقاً.

٤ - إمكانية ظهور قواعد عسكرية أجنبية وقوات عسكرية كبيرة بالقرب من الحدود الروسية.

٥ - انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها.

٦ - إضعاف عمليات الاندماج بين أعضاء كومنولث الدول المستقلة.

٧ - ظهور الصراعات وتفاقمها بالقرب من حدود الاتحاد الروسي ومن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة.

(١) اللاوندي، سعيد، (٢٠٠١). مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد (١٤٢)، ص ١٢٨-١٣٠.
(٢) الأصفهانى، نبيه، (٢٠٠١). مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير، السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، أبريل، ص ١٦٢.

- ٨ - محاولة بعض الدول منع روسيا من تقوية موقفها كمركز من مراكز النقل في النظام العالمي متعدد الأقطاب، والحيلولة دون تنفيذ مصالحها القومية، وإضعاف وضعها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا والباسيفيكي.
- ٩ - يعد الإرهاب مصدراً لتهديد الأمن القومي الروسي، وقد قام الإرهاب الدولي بشن حملة شعواء من أجل زعزعة استقرار الأوضاع في روسيا.
- ١٠ - التهديدات في مجال المعلومات، حيث تعمل بعض الدول على فرض سيطرتها في مجال المعلومات على المستوى العالمي وإقصاء روسيا بعيداً عن سوق المعلومات المحلي والأجنبي. إلى جانب قيام البعض باستخدام حرب المعلومات بهدف إيجاد نظم تستطيع بمقتضاها الهيمنة على مصادر المعلومات في الدول الأخرى. ومن التهديدات في هذا المجال أيضاً، إعاقة النشاط الطبيعي لنظم المعلومات والاتصالات ونظم تأمين مصادر المعلومات ومحاولات الحصول عليها بطرق غير مشروعة.
- ١١ - وعلى الصعيد العسكري، فإن التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي في زيادة مضطردة ومستمرة، فتحول الناتو لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق مسؤوليته، وحدث ذلك دون أدنى عقاب من مجلس الأمن، ينم عن زعزعة استقرار الوضع الاستراتيجي في العالم.
- ١٢ - إن سعي بعض الدول الكبرى لصنع جيل جديد من الأسلحة والمعدات العسكرية يؤذن ببداية مرحلة جديدة من سباق التسلح، ويؤدي إلى إحداث تغيير جذري في أشكال شن الحروب ووسائلها.
- ١٣ - ومما يساعد على تفاقم السلبات التي يعاني منها القطاع العسكري الروسي، خطط الإصلاح طويلة الأجل الخاصة بالمؤسسة العسكرية وصناعات الدفاع، وكذلك عدم كفاية التمويل الخاص بقطاع الدفاع وغياب المعايير القانونية. وقد ظهر أثر ذلك جلياً في تدني مستوى التدريبات القتالية والعمليات للقوات المسلحة الروسية وأيضاً في نقص إمداد القوات بالأسلحة الحديثة.

١٤ - التوسع الاقتصادي والديموغرافي والحضاري للدول المجاورة داخل الأراضي الروسية.

١٥ - نمو نشاط الجريمة المنظمة عبر الحدود ونشاطات المنظمات الإرهابية الأجنبية. مواجهة التهديدات^(١).

وتتمكن الأركان الرئيسية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الروسي فيما يلي^(٢):

- التنبؤ السريع وكشف النقاب عن التهديدات الخارجية والداخلية، والقيام باتخاذ إجراءات تنفيذية طويلة الأجل لمنع وتقليل مخاطر التهديدات الداخلية والخارجية.

- ضمان سيادة الاتحاد الروسي ووحدة أراضيه وأمن الحدود الروسية.

- إنعاش الدولة اقتصادياً وإتباع سياسات اقتصادية مستقلة ذات توجهات اجتماعية، وتقليل حجم الاعتماد الروسي - تكنولوجياً - على المصادر الأجنبية.

- ضمان أمن الفرد والمواطن والتأكيد على حقوقه وحياته الدستورية على الأراضي الروسية.

- تحسين نظام الدولة، والعلاقات الفيدرالية، والحكومة الذاتية المحلية، وتشريع الاتحاد الروسي، مع دعم القانون والنظام، وحفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع.

- ضمان الالتزام غير المشروط بتشريعات الاتحاد الروسي من جميع المواطنين والمسؤولين ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات العامة والدينية.

- إقامة علاقات تعاون متكافئة ومتبادلة النفع مع القوى العظمى في العالم، وتنمية إمكانات الدولة العسكرية.

- دعم سياسات عدم الانتشار الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ومعدات نقلها.

(١) جبر، رائد، المرجع السابق، ص ١٥.

(٢) مطر، جميل، مرجع سابق، ص ٣٩.

- اتخاذ الإجراءات الفعالة من أجل الكشف عن عمليات المخابرات التي تقوم بها دول أجنبية ضد الاتحاد الروسي، ومنعها والقضاء عليها.
- ضمان الأمن القومي وحماية مصالح روسيا في المجال الاقتصادي بتهيئة ظروف ملائمة لدعم اندماج الاقتصاد الروسي عالمياً، وفتح أسواق جديدة للمسلع الروسية، وخلق نوع من أنواع التعاون المشترك من الناحية الاقتصادية بين أعضاء كومنولث الدول المستقلة.
- وفي ظل ظروف تحرير التجارة الخارجية لروسيا، وفي ظل نمو التنافس الذي يشهده السوق العالمي على السلع والخدمات، فإنه يجب إعطاء أولوية لحماية مصالح المنتج الوطني.
- إتباع سياسة مالية متوازنة من أجل خفض اعتماد روسيا على القروض الخارجية من ناحية، وتقوية موقفها في المنظمات المالية والاقتصادية العالمية من ناحية أخرى. إذ يجب على الدولة أن تلعب دوراً أكبر من أجل تنظيم عمل البنوك وشركات التأمين والاستثمار الأجنبية، كما أنه من المهم أن يتم وضع حدود ثابتة على عمليات التحويل إلى الشركات الأجنبية الخاصة بالودائع ذات الموارد الطبيعية الإستراتيجية وشركات الاتصالات وشبكات النقل وخطوط الأنابيب^(١).
- يجب اتخاذ إجراءات فعالة في مجال تنظيم التعامل بالعملة والسيطرة على هذه العملية، وذلك من أجل تهيئة الظروف التي تساعد في القضاء على عملية التسديد بالعملة الأجنبية داخل السوق المحلي ومنع السحب غير المقنن لرؤوس الأموال من داخل البلد.
- إن الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بالفاعلية والتوجه نحو المجتمع يستلزم التحرك نحو خلق آليات أفضل للمنظمات التي تعنى بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، التي تضمن أفضل معدلات النمو لرفاهية المجتمع وجميع المواطنين، وضمان أولوية نمو إنتاج السلع الاستهلاكية والعلمية، ودعم الصناعات التي تضمن زيادة الإنتاج، ومن ثم توظيف مزيد من العمالة.

(١) جبر، رائد، مرجع سابق، ص ١٥.

- تشجيع دعم الدولة لنشاطات الابتكار والاستثمار والموافقة على الإجراءات التي تعمل على خلق نظام مصرفي مستقر يفي باحتياجات قطاع الاقتصاد الفعلي، وضمان أكبر قدر ممكن من حصول الشركات على القروض طويلة الأجل من أجل تمويل الاستثمارات الرأسمالية، وتوفير أكبر قدر ممكن من المساعدة الملموسة من الدولة من أجل دعم البرامج المعنية بإعادة الهيكلة الصناعية. ومن المهمات الرئيسية في هذا الإطار ضمان تنمية تنافس الصناعات والشركات وتوسيع سوق المنتجات التي تخدم العلم. ولتحقيق هذه الأغراض يجب اتخاذ عدة إجراءات من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا العسكرية الحديثة إلى صناعات محلية واستحداث آليات من أجل تطوير التكنولوجيا المتقدمة التي يساعد استخدامها على ضمان تنافس الشركات الروسية في السوق العالمي.

ويرى الباحث أن تحقيق هذه المهمات يعمل على توجيه الموارد المالية إلى مجالات تنمية العلم والتكنولوجيا وتوفير مساندة مراكز البحث الرائدة والإسراع في تحقيق نتائج تكنولوجية، ومن ثم خلق قاعدة تكنولوجية وطنية. ومن ناحية أخرى يساعد تحقيق هذه الأهداف على الاستفادة من رأس المال الخاص، وذلك عن طريق تكوين الودائع والاستفادة من المنح، كما تساعد هذه المهمات على تنفيذ برامج التنمية في مجالات البحث التكنولوجي، وإنشاء بنية تحتية بمساندة الدولة تضمن الاستفادة من إنجازات البحث في مجال التجارة وفي حماية الحقوق الفكرية، سواء في الداخل أو في الخارج، وضمان توافر شبكة من المعلومات التكنولوجية والتجارية. ويجب على الدولة أن تعمل على ضمان توافر المنافسة بين الشركات المختلفة، بغض النظر عن طبيعة ملكيتها، والعمل على تطوير شركات القطاع الخاص أيضاً في شتى المجالات مما يعود بالنفع على رخاء المجتمع وتطور العلم والتعليم وحماية حقوق المستهلكين. ويجب أيضاً الإسراع في خلق آليات لحفظ بقاء التنمية الاقتصادية وضمانها لمناطق الأزمات والمناطق الشمالية المتطرفة، وإتباع سياسة تضمن الوحدة الاقتصادية للبلاد^(١).

وإن تحسين الأوضاع الاقتصادية له أهمية قصوى في توطيد أركان الدولة، والتأكيد على الضمانات الاجتماعية التي تقدمها، وعلى تنمية آليات المسؤولية الجماعية والعملية الديمقراطية لاتخاذ القرار، وعلى المشاركة الاجتماعية. وفي إطار ذلك يجب على الدولة إتباع سياسة اجتماعية عادلة واقتصادية فعالة من أجل ضمان توزيع أفضل للدخول. ومن ناحية أخرى، فإن

(١) شعبي، عماد فوزي، مرجع سابق، ص ٥٧.

تنظيم مجهودات الأجهزة الفيدرالية للسلطة التنفيذية وأجهزة السلطة التنفيذية التابعة لأعضاء الاتحاد الروسي، والتي تهدف إلى منع التهديدات التي تواجه المصالح الوطنية لروسيا، من الناحية الاقتصادية، تشير إلى التحسينات التي أدخلت على الدستور الروسي وعلى التزام القطاعات الاقتصادية في الدولة كافة بما ورد في الدستور^(١).

وإن تقارب المصالح بين الأفراد في روسيا، وإقامة تعاون فعال فيما بينهم، وإتباع سياسة تتميز بالمسؤولية والتوازن، سواء كانت محلية تجاه الأقليات، أو إقليمية، يضمن الاستقرار السياسي على المستوى المحلي. والعمل على تحقيق هذه المهمات يجب أن يشكل الجوهر الأساسي للسياسة الداخلية للدولة مما يضمن تطور الاتحاد الروسي ليكون دولة ديمقراطية متعددة الجنسيات. وتوطيد دعائم الدولة الروسية وتحسين العلاقات الفيدرالية والحكومة المحلية من شأنه أن يساعد على توطيد الأمن القومي للاتحاد الروسي. وهناك حاجة ماسة لإيجاد حلول للمشكلات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعرقية، على أن يصاحب ذلك رؤية متوازنة لمصالح الاتحاد الروسي وأعضائه^(٢).

واحترام الشعب للمبادئ الدستورية للحكومة يعمل على ضمان تناسق العمل وعلى تفاعل أجهزة الدولة كافة، كما أنه يضمن نمو هيكل السلطة التنفيذية وتماسك النظام القضائي الروسي ووحده. وعلى رأس هذه المبادئ الفصل بين أجهزة الدولة، وفصل المسؤوليات بين مؤسسات الدولة، ودعم الهيكل الفيدرالي لروسيا بتحسين العلاقات مع أعضاء الاتحاد في إطار وضعهم الدستوري^(٣).

وإن ضمان الأمن القومي لروسيا يتضمن الحفاظ على الميراث الثقافي والروحي والمعنوي والتقاليد التاريخية والحياة الاجتماعية أيضاً. ويتضمن الحفاظ على موروثات الشعوب الروسية كافة والتوسع في السياسة التعليمية للدولة في المجالات الروحية والأخلاقية، إضافة إلى تقنين عرض وسائل الإعلام للبرامج التي تتضمن عنفاً وتسيء استغلال الغرائز^(٤).

(١) صالح، محمد، مرجع سابق، ٤٢.

(٢) السيد، احمد، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٣) باكير، علي حسين، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٤) مظلوم، غسان، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

المبحث الثالث

المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية

هناك مجموعة من العوامل المهمة التي تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية الروسية المعاصرة. ويبدو متعذراً أن نفهم مظاهر السلوك الروسي في الساحة السياسية وسياساتها إزاء الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذا لم نحلل هذه العوامل، واحداً تلو الآخر. وتشكل هذه العوامل مزيجاً دقيقاً من التركة الشيوعية، والنزعة القومية المتنامية، والسوفيتية، والإمبريالية الإقليمية المحتملة، فضلاً عن محاولات متفرقة لاتباع منهجية ديمقراطية جديدة.

ولا تزال النخبة الروسية، تبني أيديولوجيتها على فهمها للعالم وما تشكل لديها خلال الحرب الباردة، وبالرغم من أن الرئيس بوتين يتحدث بين حين وآخر حول المصالح الاقتصادية العالمية، غير أن هيئات ومؤسسات السياسة الخارجية في روسيا لا تزال تصب جل اهتمامها على الأمن القومي وحماية وحدة الأراضي الروسية بالمعنى العسكري لذلك. فإن الغالبية العظمى من الدبلوماسيين والسياسيين الروس ينظرون إلى العالم المعاصر من حولهم بهذه الطريقة. وعلى سبيل المثال، كتب أحد خبراء السياسة الخارجية الروس قائلاً: "ما يشغل روسيا حقاً هو القضية الأمنية بأوجهها وأبعادها كافة: العالمية والإقليمية والوطنية، إضافة إلى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمعلوماتية. أما المهمة الاستراتيجية الرئيسية لمؤسسات السياسة الخارجية الروسية فهي ضمان بيئة آمنة ومستقرة"^(١).

وما ورد آنفاً مثال حقيقي للرؤية السائدة. وإن مثل هذه الرؤية، التي هي أقرب إلى وزارة الدفاع منها إلى وزارة الخارجية، تخلق فجوة مفاهيمية بين موسكو والعديد من دول العالم، وهي مثال على التناقضات في مظاهر سلوك السياسة الخارجية الروسية. ويبدو واضحاً تماماً في مثل هذه المنظومة غياب المبتكرين والمبادرين ممن يرفضون مثل هذه الصور النمطية القديمة.

وإن الشعور بالتهديدات الخارجية المتواصلة هو أحد أعمق المشاعر الراسخة في العقليّة السياسية الروسية منذ عهد بعيد. فروسيا تمتد على مساحة واسعة، كما أنها تملك موارد طبيعية لا مثيل لها بين دول العالم.

(١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (٢٠٠٦). المصالح الدولية في منطقة الخليج.

غير أن عدد سكانها كان محدوداً وأقل بكثير من أن يغطوا مساحتها الواسعة، والأهم من ذلك أنهم أقل بكثير من أن يدافعوا عنها. لقد كانت الأراضي الروسية الغنية، غير الكثيفة سكانياً، محط أطماع الغزاة الأجانب الذين دخلوا روسيا من آسيا وأوروبا. غير أن روسيا ظلت طوال قرون مضت تقاوم وتضم أراضي جديدة إليها، وهذا ما ضاعف مشكلة دفاعها عن نفسها في وجه أعدائها، وإضفاء الصبغة العسكرية على حياتها وثقافتها السياسية.

وفي الأعوام الأخيرة أضحت هذه المشكلة أكثر حدة من ذي قبل في ضوء الأزمة الديمغرافية العميقة التي تمر بها روسيا. ووفقاً لبيانات رسمية، فمنذ العام ١٩٩٣م بلغ معدل الفقد السكاني السنوي (٩٠٠) ألف نسمة سنوياً. ولعل من أهم مسببات ذلك ارتفاع معدل الوفيات، وتراجع متوسط عمر الإنسان في روسيا الذي وصل اليوم إلى (٦٥,٩) سنة؛ أي بتراجع قدره ثلاثة أعوام عن متوسط عمر الإنسان في روسيا في العام ١٩٩٢م. ووفقاً لتقديرات اللجنة الحكومية للإحصاءات فإنه بحلول العام ٢٠١٦م سيتراجع عدد سكان روسيا بنسبة (٧,٢%)، وهو ما يمثل (١٠,٤) ملايين نسمة، أي أن عدد سكان روسيا سيصبح (١٣٤,٤) مليون نسمة، في حين أن عدد الأشخاص الذين تخطوا سن العمل سيكون ضعف عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على (١٦) عاماً. بل إن خبراء ديمغرافيين آخرين يقدمون توقعات أكثر سوداوية بشأن سكان روسيا. وفي الواقع، يمكننا أن نفسر معظم تاريخ روسيا وبنيتها السياسية وثقافتها وسلوكها في الساحة الدولية اليوم انطلاقاً من حيثيات هذه الأزمة، أي العلاقة بين السكان والأراضي التي يتعين على الدولة أن تحميها^(١).

وفي القرون القليلة الماضية، جاءت غالبية الهجمات على روسيا، من نابليون وحتى هتلر، من الغرب. كما أن الديمقراطية الاجتماعية، والشيوعية، وبروستريكا جورباتشوف الليبرالية قد جاءت من الغرب أيضاً. لذا، فقد طور المجتمع الروسي ارتياباً دائماً نحو الغرب واشتباهاً بنياته، فيما ترسخ اعتقاد بأن القارة القديمة (أي أوروبا) لن تكون مصدر خير لروسيا وشعبها على الإطلاق، وهذا يفسر توجيهاً جيو سياسياً بين حين وآخر نحو الشرق أيضاً، أي نحو آسيا والصين. بيد أن الوعي الروسي يخالجه شيء من الريبة إزاء الشرق والعالمين العربي والإسلامي، كما أنه لا يعرف الكثير عن ثقافتهما.

(١) علو، أحمد، مرجع سابق، ص ١٢.

فروسيا الممتدة في قارتين لم تقرر جوهرياً على الإطلاق إلى أي الحضارتين في القارتين عليها أن تنتمي. هذا الانقسام ظل واضحاً في ثقافتها ومنهجيتها السياسية، وقد كان من شأن ذلك أن عزز الطبيعة المتعرجة للسياسة الخارجية الروسية. وهذا يفسر بحثها، بشكل متواصل، عن طريق أوراسية "ثالثة" خاصة بها، لا تشبه الطريقتين الأوربي والآسيوي. ولا يزال العديد من الشخصيات المرموقة في مؤسسة السياسة الخارجية الروسية يؤمن بهذا الرأي اليوم، إذ كتب سيرجي روجوف على سبيل المثال: "إن المكانة الوسطى على الخريطة الجيوسياسية الأوراسية هي الوحيدة التي من شأنها أن تحفظ روسيا. إننا بحاجة إلى استراتيجية أوراسية متناغمة".

وبالرغم من أن المكانة الاقتصادية والعسكرية - السياسية لروسيا قد ضعفت، فإنها لا تزال تنظر إلى نفسها كقوة عظمى وتتجه نحو داخلها من أن تتجه نحو أي تكتل ثقافي أو جيوسياسي مهم. وبالرغم من رفض المؤسسة السياسية الروسية - في الوقت الراهن على الأقل - فكرة "طريق روسية فريدة" في بناء المنظومة الاجتماعية - الاقتصادية في البلاد، فإن هذه المؤسسة لا تزال تؤمن بدور روسي ذي طبيعة مستقلة واستثنائية وفريدة في المشهد الدولي.

المطلب الأول: تأثير العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الخارجية الروسية؛

لم تتخذ روسيا حتى هذه اللحظة موقفاً متسقاً نحو القوة العظمى في العالم اليوم، أي الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى نحو الغرب بأكمله. لأنها أقيمت في الأصل في ظل حقائق سياسية ودولية مختلفة، وهذا يجعلها، في جوهرها، "غير قابلة للتطوير". وبدلاً من السعي لتطوير العلاقات الحالية، يتعين على البلدين أن يقيما علاقات ثنائية جديدة تماماً، تستند إلى أسس استراتيجية ومفاهيمية مختلفة نوعياً. ولم يسع أي من الطرفين لاتخاذ قفزة مهمة في هذا الاتجاه؛ فقد ضيعا عشرة أعوام وهما يحاولان أن يطورا علاقاتهما القائمة، وهذا ما جعلهما الآن لا يملك أحدهما نحو الآخر سياسة محددة. وإذا ما أخذنا حجم وقوة هاتين الدولتين في الحسبان فإن الحالة الراهنة ستترك أثراً سلبية على التطورات العالمية^(١).

ولو عدنا إلى أزمة الحرب على العراق (٢٠٠٢-٢٠٠٣) لرأينا أن روسيا قد خسرت أكثر مما تحتمل في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان موقفها بعيداً كل البعد عن البراجماتية، وهذا ما جعله مخالفاً تماماً لمبادئ السياسة الخارجية الأساسية التي أعلنها الرئيس

(١) المصري، شفيق، (١٩٩٢). النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، بيروت: دار العلم للملايين.

بوتين. فحينما أعلن دعمه الكامل وغير المشروط للولايات المتحدة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١م نُظر إلى هذه الخطوة باعتبارها خياراً استراتيجياً من القيادة الروسية، وقد كانت هذه الخطوة متوافقة مع مصالح الدولتين. غير أن العلاقات الروسية - الأمريكية ساءت مرة أخرى في غضون أشهر معدودة. ودون أن نعفي الولايات المتحدة من اللوم عن أغلاطها وحساباتها الخاطئة في سياستها الخارجية، فإن علينا أن نعترف أن من يقع عليه اللوم لعدم تطبيق هذا "الخيار الاستراتيجي" إنما هو موسكو^(١).

وفي الأعوام الثلاثة الماضية، كان الخيار الاستراتيجي الروسي إزاء الغرب غير واضح، وذلك لتبرير هذا الخيار للمجتمع الروسي والنخبة السياسية الروسية، أو ربما لاتخاذ خطوات نحو تحقيق هذه الخيار. كما أن الرئيس بوتين لم يسبق له أن فسر علانية، وبشكل مفصل، رؤيته للعلاقات الروسية - الأمريكية. وإذا كان للرئيس بوتين العديد من التصريحات الموجزة العامة، غير أنه ليس لدينا حتى هذه اللحظة تفسير استراتيجي رئيسي لموقف بوتين. وفي ضوء ذلك، فإنه لم يرسل إشارة واضحة إلى النخبة الروسية حول هذه القضية، تاركاً الجميع، بمن فيهم النخبة الروسية على غير دراسة بموقفه من هذه القضية.

لقد أظهر الصراع بشأن العراق الضحالة المفاهيمية لنموذج العلاقات الروسية - الأمريكية في الأعوام العشرة الماضية، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. في حين أن الانتقادات الموجهة إلى السياسة الخارجية لإدارة الرئيس بوش مبررة، فإن علينا أن نقول إن التوتر الروسي - الأمريكي بشأن العراق لا يمكن رده فقط إلى الأحادية الأمريكية إزاء العلاقات الدولية، أو إلى سلسلة الخطوات غير الودية إزاء موسكو، والتي تتفاوت بين السياسة الحمائية وتعديل جاكسون - فانيك، لدفع روسيا خارج أفغانستان وجورجيا ومولدافيا. وقد بات واضحاً أنه في حال عدم وجود أسس راسخة للعلاقة بين الطرفين وفهم تام لإستراتيجية العلاقة فإن صراعات مثل تلك التي نشبت بشأن العراق ستؤثر تأثيراً خطيراً في ديناميات هذه العلاقة.

والأمر نفسه ينطبق على الاتحاد الأوروبي. ففي كلمة الرئيس بوتين أمام مجلس الاتحاد في العام ٢٠٠٣م أشار إلى أن الأولوية القصوى أمام روسيا اليوم هي أن تتدمج اندماجاً حقيقياً في أوروبا مؤكداً أن "هذا خيار تاريخي". وبالرغم من ذلك، فقد تعذر حتى الآن إنشاء منظومة

(١) علو، احمد، مرجع سابق، ص ١٣.

مشتركة من القيم وتحقيق تقدم حقيقي، ولعل ذلك دليل آخر على حقيقة أن السياسة الخارجية الروسية لا تملك الموارد الاقتصادية الكافية، بل إنها لا تملك الإرادة السياسية لذلك.

وقد أشار ديمتري ترينين إلى أنه بات واضحاً أن "روسيا المعاصرة لا يمكنها، بل إنها لا تريد، أن تندمج في هيكليات أوروبا الموسعة". وتبين أن العلاقات الروسية - الأمريكية قد انحصرت في ثلاثة مسارات ضيقة، هي: الأمن الدولي، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتعاون في أسواق الطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية بناء العلاقات بين المجتمعين في الدولتين قد تراجعت إلى الوراء^(١).

المطلب الثاني: الأمن القومي مقابل الاستقرار العالمي؛

حاولت النخبة الروسية، في العقد الماضي، أن تحقق أهدافاً استراتيجية فمن ناحية، حاولت هذه النخبة أن تضمن الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية، ومن ناحية ثانية أرادت أن تسترد نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق بوصفه إحدى القوتين العظميين في العالم. وتؤمن المؤسسة الروسية إيماناً قوياً بأن "روسيا لا يمكنها إلا أن تكون قوة عظمى لأنها ببساطة تحتل مكانة فريدة في البنية الجيوسياسية العالمية". وفي الوقت نفسه، تسعى روسيا إلى أن تجعل سياستها الخارجية معقولة اقتصادياً؛ إذ ينظر إلى الغرب إضافة إلى دول معودة في منطقتي الخليج العربي وجنوب شرق آسيا، بوصفها مصدراً خارجياً للتحديث الاقتصادي في البلاد.

غير أن هذه الأهداف يناقض بعضها بعضاً إلى حد بعيد؛ ذلك أن روسيا اليوم غير قادرة على أن تضمن أمنها بشكل مستقل في الوقت الذي تسهم فيه في الاستقرار العالمي. وفي هذا الإطار، فإن روسيا بحاجة إلى علاقات شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الغرب، وإن قضاء الولايات المتحدة على حركة طالبان بسرعة بالغة في أفغانستان - وهو الأمر الذي حاولت روسيا عبثاً ولفترة طويلة أن تحققه - أعطى نخبة السياسة الخارجية الروسية مثلاً جلياً على أن الأهداف يمكن تحقيقها بشكل فعال إذا تعاونت الولايات المتحدة وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أولت الولايات المتحدة أمنها القومي وحماية مصالحها وأراضيها الأولية القصوى، ويبدو أن روسيا حصلت على أقوى

(١) جبر، رائد، مرجع سابق، ص ١٦.

الحلفاء. وقد انبهرت النخبة الروسية بالسرعة الخارقة التي استطاعت الولايات المتحدة أن تدمر بها نظام صدام حسين^(١).

غير أن التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها يمثل هو بعينه العقبة أمام سير روسيا في سياسة خارجية مستقلة. وبتعبير آخر، فإن موسكو تحاول أن تسترد سلطتها الدولية المفقودة، لكنها حققت ذلك تقليدياً بمعارضة واشنطن. بيد أن متابعة سياسة مستقلة في معارضة الولايات المتحدة من شأنها، بطبيعة الحال، أن تدمر إمكانية قيام شراكة استراتيجية، وتحد من الأمن القومي الروسي وقدرتها على حماية مصالحها القومية ووحدة أراضيها. وقد أشار بوتين، مع نهاية التسعينيات، إلى أن روسيا قد بدأت تفقد المظاهر الرئيسية للدولة الموحدة. وينظر في موسكو إلى احتمالية أن تفقد روسيا وحدة أراضيها يوماً بوصفها تهديداً مهماً ومشكلة خطيرة^(٢).

ويبدو أن هناك استهانة بتأثير مثل هذا العامل في السياسة الخارجية والداخلية الروسية. غير أن هذا العامل هو ما يحدد معظم السياسة الخارجية الروسية، بما في ذلك على سبيل المثال، النزعة الحربية، وأحياناً الإجرامية، إزاء الشيشان. وعلينا أن نشير هنا إلى أنه في الخمسة والعشرين عاماً الماضية شنت روسيا، وبصورة حصرية، حملات عسكرية ضد قوات مسلمة في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٧)، وفي طاجكستان (١٩٩٢-١٩٩٣)، وفي داغستان في العام ١٩٩٩م، إضافة إلى الحملتين الشيشانيتين الأولى (١٩٩٤-١٩٩٦) والثانية (١٩٩٩ حتى اليوم)^(٣).

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت روسيا من أوائل الدول التي انضمت إلى التحالف المناهض للإرهاب الذي تشكل لمحاربة الراديكاليين والمقاتلين المسلحين من العالم الإسلامي. وشاركت موسكو في العمليات التي جرت في أفغانستان. وإذا ما أضفنا السياسات الروسية إزاء صربيا والبوسنة في نهاية تسعينيات القرن العشرين، فإن للمرء منا، إذا ما أراد، أن يتهم موسكو بأنها تنتهج سياسة متواصلة ضد المسلمين. وفي حين أن مثل هذا الاتهام غير صحيح في أساسه، فهو يدل على عدم وجود استراتيجية متنسقة في السياسة الخارجية الروسية، إضافة إلى استهانة بقية العالم بأهمية وحدة الأراضي الروسية بالنسبة إلى موسكو.

(١) حسين، وجدي محمود، (ب.ت). العلاقات الاقتصادية الدولية الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.

(٢) كانتور، روبرت، (١٩٨٩). السياسية الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، عمان: مركز الكتب.

(٣) علو، احمد، المرجع السابق، ص ١٤.

ومنذ تولي الرئيس بوتين مقاليد الحكم في الكرملين في العام ٢٠٠٠م بدأ يولي مزيداً من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للسياسة الخارجية. وفي العام ٢٠٠٣م أسند إلى حكومته مهمة مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام العشرة المقبلة، وجعل الروبل الروسي عملة قابلة للتحويل. وبدأ يتحدث عن "الاندماج الروسي الحقيقي في الاقتصاد العالمي". ويعود النمو الاقتصادي الذي حققته روسيا في الأعوام القليلة الماضية في معظمه إلى الأوضاع العالمية المواتية، اقتصادياً وتجارياً، إضافة إلى التحسن غير المسبوق في أوضاع التجارة الخارجية الروسية وأسعار النفط أولاً وقبل كل شيء. غير أن هذه الأحوال لا يمكن أن تتواصل إلى ما لا نهاية، فالاقتصاد الروسي - كما اعترف بوتين نفسه - "يتكل إلى حد بعيد على المواد الخام".

إن ما تحتاجه روسيا فعلياً هو سياسة خارجية ذات فاعلية اقتصادية؛ إذ إنها بحاجة إلى استثمارات أجنبية، وهذا ما يقتضي بناء شراكة مع الغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة. ولكن، في واقع الحال، وكما أظهر الخلاف بشأن العراق فإن شراكة مع الولايات المتحدة تعني ضمناً تنازلاً عن مكانة روسيا وخسارتها لاستقلاليتها في سياستها الخارجية؛ إذ إن الصراع مع الولايات المتحدة بشأن العراق قد أدى إلى استبعاد الشركات الروسية من العقود العراقية. وتبقى الاستثمارات الأمريكية في الصناعة الروسية في أضيق حدودها، كما أن فكرة قيام شراكة سياسية أو تعاون في قطاع الطاقة قد تعطلت ولم تعد أمراً وارداً في المستقبل المنظور^(١).

والأمر نفسه ينطبق على علاقات روسيا بالاتحاد الأوروبي، ويعتقد الكرملين أن ربط روسيا بمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من شأنه أن يجبر روسيا على التخلي عن استقلاليتها الاستراتيجية ويخضعها، في المحصلة، للمصلحة الأمريكية، وقد يحول دون أن تكون روسيا طرفاً مهماً ومؤثراً في الساحة العالمية. وكما أشار ديمتري ترينين، فإنه^(٢):

"بالرغم من "حالة عدم التوافق المؤقتة" بين الاتحاد الروسي ومكانته الرسمية، فإن الكرملين يؤمن بأن روسيا ستكون قادرة على أن تتولى دوراً نشطاً غير إدارة شؤون العالم في المستقبل"، بيد أن هذه الطموحات التي يصعب إخفاؤها لدى النخبة الروسية إنما تعقد عملية تدفق الاستثمارات والمساعدات التقنية من الخارج، كما أنها تخيف الدول الأخرى.

(١) علو، احمد، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

المطلب الثالث: الدفاع عن الأمر المتحدة:

تضمن المنظمات الدولية التي شاركت روسيا مشاركة مباشرة في إقامتها بعد الحرب العالمية الثانية لروسيا دوراً مهمّاً في العلاقات الدولية، كما تضمن لها مكانة مؤثرة في المنظومات الدولية الرئيسية كافة. وقد ضمن المقعد الدائم في مجلس الأمن مقروناً بالترسانة النووية الروسية لموسكو مكانة مضاهاية لواشنطن في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا ما جعل العاصمة الروسية إحدى العاصمتين العالميتين الرئيسيتين اللتين لا يمكن أن تستقيم العلاقات الدولية التي تنتج لروسيا أن تؤكد تأثيرها ونفوذها في العالم، ولولا هذا المقعد لانتهى الحال بروسيا دولة ثانوية من الناحية السياسية، وهو الاحتمال الذي ترفضه النخبة الروسية رفضاً قاطعاً.

ويبدي الكرملين حذراً شديداً من أية محاولة لمراجعة أسس "نظام يالطا" للعلاقات الدولية؛ إذ اعتادت روسيا أن تتحدث علانية عن "الدور الرائد لهيئة الأمم المتحدة"، غير أنها تتجنب تماماً أن تشير إلى مشكلة عدم فعالية المنظمة الدولية. ولهذا السبب، وفي أثناء الأزمة العراقية، أبدت روسيا دعماً راسخاً لفكرة أن تبقى الأمم المتحدة المنظمة الرائدة عالمياً لاقتناعها أنها لن تضطلع بدور مساوٍ لدور الولايات المتحدة الأمريكية في حال قيام أية منظمة دولية جديدة.

وأن روسيا تدرك أن الحرب على الإرهاب الدولي والحرب في العراق قد تكونان بداية اضمحلال هيئة الأمم المتحدة في بنيتها الحالية، وهذا ما يتفق مع منطق التاريخ، وما يتفق مع رغبة القيادة الأمريكية أيضاً. وإن أية إصلاحات تطرأ على منظومة الأمم المتحدة ستحدث تراجعاً في مكانة روسيا، وهو الأمر الذي تحاول روسيا أن تحول دون وقوعه. فعندما طالبت روسيا بأن تحال أية قضايا تتعلق بالعراق إلى هيئة الأمم المتحدة، فإنها لم تكن تحاول أن تدول هذه القضايا، عن طريق تقليص دور المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حسب، وإنما سعت من ذلك إلى تعزيز دور المنظمة الدولية التي تحتل فيها مكانة الريادة أيضاً^(١).

ولم يكن عبثاً أن قال الرئيس بوتين إن أية إصلاحات في الأمم المتحدة يجب أن تنفذ "ليس ضمن منظومة الأمم المتحدة نفسها حسب، وإنما مع الاستعانة بالإجراءات المتضمنة في مبادئ القانون الدولي التي تقرها هيئة الأمم المتحدة" أيضاً، أي بمشاركة روسية حاسمة. غير أن معارضة موسكو وباريس وبرلين للإجراءات الأمريكية في العراق في ربيع ٢٠٠٣م هي التي

(١) ماكنمارا، روبرت، مرجع سابق، ص ٦٦.

ضاعفت أزمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وأدت إلى تراجع مكانة هاتين الهيئتين. وعلى سبيل المثال، لو أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قررتا أن تغادرا المجلس أو أن تتوقفا عن المشاركة في أنشطته، أو لو أن عضويته تم توسيعها إلى حد بعيد وتم تعديل نظام حق النقض (الفيتو) لكانت روسيا أكثر الخاسرين^(١).

لذا، فقد سعت موسكو إلى تعزيز مكانتها ونفوذها في العالم كما لا كفاء، إذ إنها عمدت إلى دخول الهيئات العديدة غير التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي لم تكن في السابق عضواً فيها، بل إنها أخذت تبادر إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة. وهذا ما يفسر الحركة النشطة التي أبدتها روسيا مؤخراً في المنظومات غير التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ومنها "المحادثات السداسية" التي تشكلت لمتابعة الملف النووي لكوريا الشمالية، وكذلك مجموعة الثماني (G8). وعلى النمط نفسه، جاء إعلان الرئيس بوتين في كوالالمبور في آب لعام ٢٠٠٣م، وهو الإعلان الذي لم يكن متوقفاً، بأن روسيا ستسعى إلى الحصول على عضوية المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي الخطوة التي لقيت دعماً من المملكة العربية السعودية. وهذا يفسر الزخم لإنشاء منظمات دولية تضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق أيضاً؛ منها اتفاقية الأمن الجماعي لسنة ٢٠٠٢م التي ضمت أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزيا وروسيا وطاجاكستان، وكذلك الجماعة الاقتصادية الأوراسية التي تألفت عضويتها من بيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزيا وروسيا وطاجاكستان.

(١) جبر، رائد، مرجع سابق، ص ١٦.

الفصل الرابع

التحولات الرئيسية في السياسة الخارجية للاتحاد الروسي في عهد الرئيس فلاديمير بوتين

في خطوة مفاجئة، وإن كانت متوقعة بعد التردّي الذي أصاب بوريس يلتسين (الرئيس الروسي السابق)، أعلن يلتسين عن استقالته من منصبه كرئيس للدولة كما أعلن عن تعيين فلاديمير بوتين رئيس الحكومة الروسية، رئيساً بدلاً منه ولحين إجراء انتخابات الرئاسة في مارس لعام ٢٠٠٠م وبهذا فقد أصبحت الانتخابات الرئاسية في موسكو مبكرة عن موعدها بنحو ثلاثة أشهر حيث كان مقرراً لها نهاية العام ٢٠٠٠م بسبب الفترة الثانية لرئاسة يلتسين^(١).

وقد أعلنت الاستقالة في اليوم الأخير من العام ١٩٩٩م، لبدأ العام ٢٠٠٠م بقيادة جديدة، وكما أعلن يلتسين بنفسه أن القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى قيادة روسية جديدة وذلك ضمن خطاب استقالته!! ويذكرنا ذلك بما أقدم عليه "ميخائيل جورباتشوف" رئيس الاتحاد السوفيتي السابق بتقديم استقالته من منصبه وإعلانه تفكيك هذا الاتحاد رسمياً مع نهاية العام ١٩٩١م، ومنذ ذلك التاريخ وعلى مدار ثمانية أعوام بالضبط، خضعت روسيا لحكم بوريس يلتسين الذي أعلن للماضي السوفيتي والاشتراكية والحزب الشيوعي وآليات التجزئة كلها، ولم يدخر وسعاً في القضاء عليها تماماً وبأساليب غير ديمقراطية محاولاً أن يمهد الطريق لروسيا جديدة تتشابه مع الغرب والنظام الرأسمالي وتعدديته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، فانهار الاقتصاد الروسي بعد التحول المفاجئ والحاد من القطاع العام الاشتراكي إلى السوق الرأسمالي والخصخصة وانهارت العملة الروسية، وتدهورت أحوال المعيشة للمواطنين وتراجعت الصناعات المتميزة علمياً وعسكرياً، إلى درجة القول بأن علماء روسيا أصبحوا يبحثون عن لقمة العيش في الشوارع!! ومن الناحية السياسية نجد هيمنة الرئيس يلتسن على البرلمان والأحزاب، وعلى القرارات السياسية كافة^(٢).

(١) الأصفهانى، نبيه، (٢٠٠١). روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، ص ١٦٢.
(٢) العزي، غسان، (٢٠٠٠). سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ص ١٨٩-١٩٣.

ويدل على ذلك حله للبرلمان بالدبابات، وقطع الكهرباء والمياه عن المبنى لإجبار أعضائه على الاستسلام لأنهم عارضوه وسعوا إلى عزله. كما أنه كان دائم التهديد بحل البرلمان لفرض مرشحه لرئاسة الحكومة، وكان أعضاء البرلمان ينصاعون في اللحظة الأخيرة وعند التصويت الثالث تجنب الحل وفي الوقت نفسه يسعون إلى تعرية وجه النظام غير الديمقراطي، ولم تشهد في عهد يلتسين أية حاجة من درجات الاستقرار السياسي، ومن ذلك فإنه قد يعين ثلاثة رؤساء للحكومة في أقل من عام ونصف!! ومع مرور سنوات حكمه، شاعت الفوضى السياسية، وتزايدت عصابات المافيا الاقتصادية والسياسية، وانتشر الفساد المجتمعي، وأصبح شريكاً فيه بواسطة ابنته التي عينها مستشاراً له لإدارة الكرملين، ونشرت الصحف الأمريكية قضية غسل الأموال للقروض التي حصلت عليها روسيا في السنوات الماضية التي بلغت نحو ٢٠ مليار دولار!! وتورط يلتسين وابنته وأسرته في هذه القضية التي انتشرت في الصيف الماضي؛ حيث أعلن أنه على صلة بمافيا المخدرات وتجارة العملة! كما أن البناء الاجتماعي والطبقي تعرض لدرجة كبيرة من التمزق، وذلك نتيجة صعود طبقة جديدة تسيطر على ثروة البلاد مقابل اتساع طبقة الفقراء، لتصبح الدولة العظمى الثانية - التي كانت - دولة من دول العالم الثالث المشوهة طبقياً، والممزق اجتماعياً^(١).

فضلاً عن ذلك، الورطة العسكرية والسياسية لروسيا في الشيشان، وهي إحدى جمهوريات الدولة الروسية، التي تسعى للاستقلال^(٢). وقد انعكس ذلك كله على الدور العالمي لروسيا على مدار السنوات الثماني الماضية، إلى حد إمكانية القول بأنه قد اختفى تماماً، ولم يعد لروسيا من دور يذكر على الساحة العالمية، بل لم يعد الغرب يأخذها في الاعتبار عند صنع القرارات الدولية في الأزمات المشتعلة. إن يلتسين قد ترك روسيا باعتبارها: الرجل المريض الذي يذكرنا بالدولة العثمانية في أواخر أيامها في بدايات القرن العشرين؛ حيث أصبحت آنذاك نهشاً لكل راغب في تقطيع أوصالها، فالدولة الروسية ممزقة في الداخل^(٣)، إلا أن الشيء الذي ينسب بحق إلى يلتسين أنه نجح في أن يصبح من أقرب الأصدقاء إلى الغرب ينفذ ما يرغبون

(١) فيلونيك، الكسندر، (١٩٩٦). المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع، ص ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) بركات، وائل، (٢٠٠٠). صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط ١٩٩٩-٢٠٠٠، السياسة الدولية، العدد (١٤٠)، ص ص ٢٢٢-٢٢٦.

(٣) فيلونيك، الكسندر، مرجع سابق، ص ص ١١٢-١١٣.

ويساعدهم فيما يخططون له في إعادة ترتيب العالم دولياً وإقليمياً ولحل دوره الواهن في أزمات العراق وليبيا والبلقان وكوريا الشمالية والهند وباكستان، فضلاً عن دوره في تعميق النظام الرأسمالي ومنظومة التجارة العالمية وغيرها، خير مثال يؤكد تخليه عن المنافسة الاستراتيجية للغرب، ليصبح تابعاً تبعية استراتيجية بلا رؤية بديلة تذكر^(١).

(1) Svetlana Babayeva and Georgiy Bobt, (2003). A Possible Agenda for the Next Presidential Term, Izvestia, September 18.

المبحث الأول

التحولات السياسية في عهد الرئيس بوتين في مجال السياسة الخارجية

تولى بوتين الرئاسة في ظل ظروف سيئة لم تشهدها روسيا من قبل داخلياً وخارجياً، إلا أنه أصبح الرجل الأول بعد يلتسين في ظل ثلاثة مبررات موضوعية هي^(١):

- نجاحه في الفوز بنسبة كبيرة من مقاعد البرلمان من حزب وسطي مؤيد للكريملين وبنسبة تعادل نسبة الحزب الشيوعي، أكثر من ربع مقاعد البرلمان، وذلك في الانتخابات التي لم يمر عليها أسبوعان عند استقالة يلتسين.

- دوره البارز في التعامل مع أزمة الشيشان، حيث يتولى إدارتها عسكرياً ومن المؤيدين لهذا الحل لإنهائها.

- قبوله لصفقة متبادلة مع يلتسين بقبوله الرئاسة المؤقتة مدعوماً من يلتسين وبدلاً منه عند استقالته، مقابل إنقاذ يلتسين من أية ملاحقات قضائية، وترجم ذلك بإصدار بوتين لأول قراراته تؤكد هذا المعنى ومنح يلتسين حصانة قضائية له ولأسرته بصورة مطلقة.

وإذا أخذنا في الاعتبار تركيبة بوتين من حيث العمر الذي يبلغ ٤٧ سنة وهو لم يمارس حياة سياسية أو تجربة في الممارسة العملية (حيث كان مديراً للمخابرات قبل توليه رئاسة الحكومة مؤخراً) ومن حيث نظرتة البراجماتية أكثر من رؤية شاملة لحركة الحياة في مواجهة الأفكار العالمية الأخرى، فضلاً عن درجة المنافسة العالمية على منصب الرئاسة الروسية القادمة من بريماكوف - رئيس الحكومة السابق، وجيراندوف رئيس الحزب الشيوعي، وغيرهما، فقد يكون صغر السن له قبول عند الجماهير أملاً في وضع أفضل لروسيا خصوصاً مع زيادة شعبية بوتين في استطلاعات الرأي (١% في أغسطس ٢٠٠٦، و١٥% في سبتمبر و ٣٦% في أكتوبر)^(٢).

(١) حمودي، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ١٠.
(٢) الشيخ، نورهان، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

وقد يعوضه في افتقاده للخبرة والرؤية الاستعانة بفريق عمل قوي تتوافر له قدرات كبيرة تدعمه وتساعد على إنقاذ روسيا إلا أن المستقبل يتوقف على عوامل عديدة منها قدرته على الحل الموضوعي والسلمي لأزمة الشيشان، وعلى طرح رؤية قومية لإنقاذ روسيا داخلياً وخارجياً بحيث يؤهلها ذلك إلى وضع جديد يعوضها عن السنوات الثماني السابقة، وقد نقامر إذا قلنا إن استيعاب دروس الماضي، والتخلص من عباءة يلتسين، والسعي نحو تأصيل قواعد الممارسة الديمقراطية، وصغر سن بوتين، هي أهم مقومات استشرف الأمل في روسيا جديدة، وإمكانية تبوأ بوتين لمكانة ملائمة في التاريخ الروسي^(١).

شهدت السياسة الروسية في الفترة الأخيرة تفعيلاً ملحوظاً، وأبدت درجة عالية من الاستقلالية في العديد من القضايا والمواقف الدولية والإقليمية، بدءاً من موقفها المعارض للحرب في العراق وتهديدها باستخدام حق النقض الفيتو ضد أي قرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق، وتوقيع الإعلان الثلاثي الفرنسي الألماني الروسي ضد الحرب في العاشر من شهر فبراير ٢٠٠٣م، ورفضها وقف العمل في مفاعل بوشهر النووي بإيران أيضاً إلا بموجب قرار دولي يؤكد تنفيذ إيران لبرنامج تسلح نووي سرى، وتأكيدها على أن أية معلومات بهذا الخصوص تأتي من واشنطن يجب أن يراجعها خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة ويتحققوا منها ويؤكدوا صحتها.

يضاف إلى هذا، النشاط الدبلوماسي الملحوظ للقيادة الروسية لاستعادة مكانتها في سوق السلاح الدولية وفتح أسواق جديدة خاصة في آسيا، مما أدى إلى استئثار روسيا بحوالي (٣٦%) من إجمالي مبيعات العالم من الأسلحة في العام ٢٠٠٦م، لتحل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ولتتقدم بذلك على غيرها من الدول الغربية بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين مصدري الأسلحة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وقد حظيت الهند والصين بحوالي (٨٥%) من الصادرات الروسية من الأسلحة، ولعل هذا يفسر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هاتين الدولتين^(٢).

(١) التعاون العسكري الروسي - الإسرائيلي: المؤشرات الراهنة واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) الشيخ، نورهان، مرجع سابق، ص ٢٢١.

وقد أثارت المواقف والتحركات الروسية على الصعيد الدولي العديد من التساؤلات حول حقيقة هذا التوجه، وهل يمثل إحياءً لدور الخارجية الروسية، وعودة الدور الروسي في الشؤون الدولية والإقليمية، وتبرز هنا مجموعة من الحقائق^(١):

أولها: إن ما تشهده السياسة الروسية من تفعيل، هو ثمرة التوجه الذي أرسى دعائمه الرئيس بوتين. فعقب توليه السلطة أعلن بوتين أن استعادة روسيا لمكانتها في مصاف الدول الكبرى هو أحد أهم أولوياته، وذلك في إطار نظام متعدد القوى يسمح بهامش من المناورة والتأثير للعديد من القوى إلى جانب الولايات المتحدة. وقد سعى بوتين إلى ترجمة ذلك التوجه في شكل سياسات فعلية كان أبرزها جولاته الخارجية التي شملت ليس فقط حلفاء روسيا، ولكن حلفاءها التقليديين السابقين من مثل كوبا وكوريا الشمالية، وذلك في الوقت الذي كانت العلاقات الأمريكية مع هذه الدول تشهد توتراً حاداً، في محاولة منه للتأكيد على استقلالية السياسة الروسية في مواجهة محاولات الهيمنة والضغط الأمريكية.

وفي كلمته أمام تجمع لسفراء روسيا في (١٣٠) دولة بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على تأسيس وزارة الخارجية الروسية في يوليو ٢٠٠٢م، شن بوتين هجوماً عنيفاً على الخارجية الروسية واتهمها بالفشل في إقامة علاقات صداقة ودية مع وسائل الإعلام الأجنبية وبالعجز عن إقامة علاقات جيدة على الصعيد الدولي، وأن الدبلوماسيين الروس لم يؤدوا واجبهم كما ينبغي في الدفاع عن مصالح روسيا^(٢).

ثانيها: بالرغم من أن هدف هذا التوجه كان في البداية هو خدمة الاقتصاد الروسي، فإن الانتعاشة التي شهدتها الاقتصاد في فترة لاحقة كان لها أكبر الأثر في دعم هذا التوجه. فعقب توليه السلطة أعلن بوتين أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وإن روسيا دولة غنية بالموارد، ويمكنها تجاوز أزمته الاقتصادية اعتماداً على

(١) شعبي، عماد فوزي، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) اللاوندي، سعيد، مرجع سابق، ص ٨٢.

مواردها الذاتية، وتوقف تماما عن طلب أية مساعدات من الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى التي تحولت إلى مجموعة الثماني في العام ٢٠٠٢م^(١).

ثالثها: لقد وضع بوتين الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي على قمة أولوياته، وعمل على توظيف السياسة الخارجية لخدمة الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى هيمنة الاعتبارات المصلحية وخاصة الاقتصادية على أولويات السياسة الروسية. وكلما تعاضمت هذه المصالح، زادت فاعلية الدور الروسي ومحاولات التأثير والمناورة. كما أن روسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى، وهي في ذلك تختلف عن المنظور الأمريكي القائم على محاولة الهيمنة^(٢).

ولكن مهما تعاضمت المصالح لا تصل المواقف الروسية إلى حد المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة. وإنما يقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة وقد يصل الأمر حد استخدام الفيتو ضد الإرادة الأمريكية في مجلس الأمن دون أن يترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد في العلاقات بينهما. انطلاقاً من وجود مصالح استراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

ولعل هذا يفسر الموقف الروسي من التدخل الأمريكي في أفغانستان. فقد كان من المتوقع أن تعارض روسيا، وبشدة التدخل الأمريكي، في مثل هذه المنطقة بالغة الأهمية بالنسبة لها خصوصاً وأنها سعت دوماً للحيلولة دون تغلغل الولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والسيطرة على منابع النفط فيها^(٣)، ولكن خلافاً لما كان متوقعاً جاء الموقف الروسي مؤيداً للموقف الأمريكي، وأبدت روسيا تعاطفاً ملحوظاً تجاه الولايات المتحدة منذ بدء أزمة الحادي عشر من سبتمبر، ذلك أنها كانت تعي أن أي موقف مغاير قد يضر بمصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. كما أنه في الوقت الذي احتدم فيه الخلاف مع الولايات المتحدة حول تدخلها العسكري في العراق، كان هناك تأكيد من القيادة الروسية على أن هذا لا

(١) عبد البديع، أحمد عباس، (٢٠٠١). القوى السياسية الفاعلة في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٠)، ص ٥٣.

(٢) باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). العلاقات الروسية الصينية في النظام الجديد، ص ٥٣.

(٣) المشاط، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣٠.

يمس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ووافقت روسيا في مايو ٢٠٠٣م على رفع العقوبات المفروضة على العراق مقابل احترام الديون المستحقة والعقود المبرمة سابقاً في العراق^(١).

وإن السياسة الروسية بعد عشر سنوات من التخبط والسكون في حكم الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، قد شهدت تفعيلاً ملحوظاً، وعادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة لها رؤية قادرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياسته الخارجية^(٢).

إلا أن هناك حدوداً لهذا الدور، فلا يجب توقع دور روسي كالدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتي، ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التي كانت متاحة للاتحاد السوفيتي، ولكن، وهو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسي دولياً وإقليمياً، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقها من منظور تعاوني وليس تنافسياً مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة في فترة الاتحاد السوفيتي التي كانت تهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة^(٣).

وتستهدف السياسة الروسية الخارجية بشكل أساسي جمهوريات آسيا الوسطى؛ ولهذا فإن موسكو لا تتوقف عن التلميح بأن حركة طالبان تشكل تهديداً على أمن دول آسيا الوسطى التي تدخل في "كومونولث الدول المستقلة"، وتعتبر روسيا حدود تلك الدول حدوداً أمنية لها، لا سيما من جهة جمهورية طاجكستان التي يربط فيها عددٌ كبير من القوات الروسية على الحدود مع أفغانستان، كما أن تزايد الصعوبات التي تواجه هيئات "كومونولث الدول المستقلة" التي تحولت إلى مكاتب بيروقراطية بسبب التناقض بين دول الكومونولث، نتج عنها اتفاقيات لم يتحقق منها شيء على أرض الواقع. كل هذا دفع الكرملين إلى التغطية على فشل هذه المنظمة عن طريق تضخيم الأخطار التي تواجه أمن آسيا الوسطى من "جماعات إرهابية"، واحتمال نشوب حروب

(١) مجلة السياسة الدولية، ملف الصين، العدد (١٤٥)، ٢٠٠١، ص ٦٤.

(2) Paul Kennedy, (2000). Of the Rise and Fall, Great Power, N.Y. Random House, P.25.

(٣) السيد، احمد، مرجع سابق، ص ٣٢.

وصراعات على السلطة في بعض دولها، وأن دولاً أجنبية قد تتدخل لدعم التطرف، وتستخدم موسكو هذه الأوراق لزيادة نفوذها ووجودها العسكري هناك^(١).

هذا كله يدل على أن الكرملين يطبّق السياسة الأمنية لروسيا بوعائها القديم من المنظور الجديد الذي دعمه بوتين مذ تعيينه رئيساً للوزراء، وكان مجلس الأمن القومي الروسي قد دعا في أكتوبر من العام الماضي إلى تطبيق هذه السياسة التي تدعو إلى السيطرة على كل أجهزة الدولة في كل المناطق الاتحادية ووسائل الاتصالات، ومراقبة الصحافيين، باعتبار أن "أمن المعلومات" أهم سلاح لحماية الأمن القومي الروسي، والتعظيم على الممارسات التي قد يستنكرها الرأي العام الروسي والدولي - كما حدث في الشيشان - وإعطاء المجتمع الدولي صورة مشرقة لـ "روسيا الديمقراطية" والمنفتحة على العالم. وهذا ما يلجأ إليه أي رجل استخبارات يحاول المراوغة بتصريحات تتبدل حسب الزمان والمكان لكسب استثمارات الدول الغربية، ففي المثال الشيشاني يصرح بوتين للغرب بأن حل الأزمة سيكون سياسياً، في حين يزيد العسكريون من قصفهم لكل المناطق الشيشانية بأحدث الأسلحة، كما أن الرئيس الروسي الجديد يحاول إعطاء التدخل الروسي في تلك المنطقة صفة مشروعة دولياً للحصول على الدعم المادي والمعنوي من بعض الدول لمواجهة الخطر المشترك وهو "الإرهاب الإسلامي"؛ ولهذا فهو يستغل كل فرصة للحديث عن التطرف، وأن موسكو ستتعاون مع كل الدول التي تواجه هذا الخطر^(٢).

وبفعل الأوضاع الاقتصادية الصعبة منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، وفي ظل الفساد وسيطرة المافيا على هيئات وأموال البلاد، يسعى الكرملين إلى الإبقاء على الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى للوقوف في وجه التحالفات الخارجية، وبشكل خاص الأمريكية الساعية لسحب البساط من تحت أقدام "الدب الروسي". ولا شك أن روسيا تخشى أن تفقد نفوذها في المنطقة، وأن تفقد الامتيازات التي ورثتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عن طريق اتفاقيات النفط والغاز^(٣).

(1) Mustafa Aydin, (2001). Security and Geopolitics in Post - Soviet Eurasia Insight Turkey, Vol. 3, No, October – December, p. 38.

(٢) السيد، احمد، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) ندوة روسيا وآسيا الوسطى والعرب، (١٩٩٣). القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل.

وقع الرئيسان الأمريكي والروسي يوم الرابع والعشرين من مايو من العام ٢٠٠٢، في موسكو أحدث اتفاقية ثنائية مكونة من أربعة بنود من أجل الحد من انتشار الأسلحة النووية. والبيان بعيد المدى المكون من اثني عشر صفحة في سبيل الإعداد لإقامة علاقات استراتيجية مستقبلية كلاهما شكل ظاهرة غير مسبوقه، لأن الأمر كان على العكس من ذلك تماماً في أثناء الحرب الباردة؛ إذ أنهك كلا الطرفين الطابع الاستراتيجي للتعاون بين الشرق والغرب فيما يختص برقابة التسلح. وفي حالة فقدان الثقة المتبادل كان يتخذ كل طرف تجاه الآخر كافة الاحتياطات اللازمة لمواجهة الاحتمالات المتوقع حدوثها من الطرف الآخر بعدد لا نهائي من الاتفاقيات. وقد قامت هذه الظاهرة غير المسبوقه بالتحول التاريخي في العلاقات الثنائية بين كلا الطرفين^(١).

ومهد الرئيس الروسي بوتين للتحول في العلاقات بين روسيا والغرب عندما وقف في الرابع والعشرين من سبتمبر (٢٠٠١) بدون تحفظ إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حربها المعلنة ضد الإرهاب العالمي. وصرح معلقو كلا الطرفين أنه بذلك قد ظهر ما يسمى بـ تغيير العصور في العلاقات بين روسيا والغرب، وفي النظام السياسي الجغرافي الجديد الجدير بالاهتمام منذ الحرب العالمية الثانية .

ولأول مرة يجتمع شمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا لمواجهة تلك المشكلة والتي يعدونها بهذا الاتفاق الفريد من نوعه تهديداً لمصالحهم الأمنية الحيوية. أو على حد قول رئيس المجلس الفيدرالي الروسي سرجياميرونو: إن العالم المتحضر يجد نفسه حيال خطر لا يقل بأبعاده العميقة عن خطر الفاشية^(٢).

وعليه تجد روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا وإسرائيل لنفسها أهدافاً في صف واحد في حربهم ضد الخطر المتزايد في عصرنا الحالي. بناءً على ذلك يقتضى الأمر أولاً حرباً ساخنة ضارية جديدة لطي صفحة الحرب الباردة من ملفات التاريخ نهائياً. وتم الآن في التاريخ الحديث فتح صفحة جديدة بين روسيا والغرب، ولم تنته الحرب الباردة نهائياً بالتحالف العالمي ضد الإرهاب، بل أعقب ذلك التعاون الاستراتيجي المعلن عنه الاصطدام بأرض الواقع، أن معايير العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر قد

(١) بركات، وائل (٢٠٠٧). صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧) ص ٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧١.

تغيرت وخاصة على الجانب الأمريكي. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منذ الهجمات على نيويورك وواشنطن وصلت الحرب ضد الإرهاب العالمي إلى أقصى درجات التحدي. وهنا تؤدي روسيا دوراً جوهرياً، وهو الذي افتقدته منذ زمن طويل من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أحدث هذا تغييراً في الرؤى بعيدة المدى^(١).

في ظل إدارة كلينتون انتشرت سياسة غياب - روسيا في أعقاب البداية المبشرة لسياسة روسيا - أولاً في بداية التسعينيات. إضافة إلى أنه في ظل هذه الإدارة بدأ الإحباط ليس بدعم الديمقراطية بإتباع نظام سياسة السوق الحرة يمكن للإعانة المالية المبالغ فيها أن تكفل تصدير القيم الأمريكية وتصورات الأنظمة إلى روسيا إضافة إلى ذلك الاستياء من طموحات السياسة الروسية متعددة الأقطاب حيث باعد ذلك بين كلتا الدولتين. في وكانت روسيا في حيرة من أمرها في هذا الجانب فلم تنزعج السياسة الأمريكية من طموحات السياسة الروسية، بل هبطت روسيا في ترتيب الأولويات لواشنطن إلى مستواها الاقتصادي الذي يعادل اقتصاد بلجيكا ذات المستوى السياسي المتواضع وهو ما لا يتناسب مع قدرة روسيا النووية^(٢).

وبالتالي لم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للحادي عشر من سبتمبر بالنسبة لروسيا، فعلى العكس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. حقاً إنه بذلك ظهر حليف قوى في الأفق غير متوقع تماماً، ولكن هذا لا يمكن أن يفسر لما طرحت جانباً ظاهرة التحفظ بين روسيا وأمريكا من كلا الجانبين بالمستوى نفسه^(٣)، أن التغيير الروسي السريع في بعده المادي والرمزي وصل لأبعاد بعيدة. سبقت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية بقواعد عسكرية للحرب في أفغانستان وهي ما تعده روسيا مجالاً روسياً خاصاً. وتحاول روسيا أن تحجب كل التأثيرات الخارجية عن دول الكومنولث المستقلة. على كل حال يجب أن يكون التأثير الروسي المتجاوز للخواص الثقافية والاقتصادية المحدودة للقوى الرخوة؛ حيث تعتمد على القوى العسكرية المتجاوزة للحدود، محل تساؤل وذلك عندما يوضع فرق العملة بين الدولار الأمريكي والروبل أمام أعين حكام دول شرق آسيا^(٤).

(١) الخالدي، أحمد سامح، بعض التحديات الاستراتيجية العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢٠، ص ١٤.

(٢) دوريات السياسة الدولية، العدد (١٢١)، يوليو ١٩٩٥، نقلاً عن دورية: Foreign Affairs Jan /Feb 1995, Kishore Mahhobain of he Pacific wag.

(٣) علو، أحمد، (٢٠٠٧). السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الدفاع المدني، بيروت، العدد ٢٦٢، أبريل، ص ١١.

(٤) الخالدي، أحمد سامح، مرجع سابق، ص ١٤.

وعلى الصعيد الرمزي للسياسة الخارجية تخلت روسيا عن طموحاتها، التي كانت كل
 همها الاعتراض على الهيمنة الأمريكية العالمية.

حيث يبدأ التوجه في روسيا نحو ما يسمى بالدور الناشئ بدلاً من سياسة متعددة الأقطاب
 والأكثر من ذلك أن بانضمام روسيا للتحالف العالمي أضفى على الحرب الأمريكية ضد
 الإرهاب مظهر مشاركة الجنرال المتحضر المتطوع روسيا وفي الوقت نفسه ربط روسيا
 بالقضية الأمريكية الوعرة سواء كانت تريد مكافحة الإرهاب في الفلبين، وفي جورجيا أو حتى
 في محور الشر، الذي شمل كلاً من العراق وإيران وكوريا الشمالية طبقاً لبرنامجها الرسمي.
 لا غرابة في أن السياسة الروسية الجديدة وثيقة الصلة باسم الرئيس الحالي بوتين كارتباط
 الانفتاح السوفيتي إعادة البنية السياسية السوفيتية باسم الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل
 جورباتشوف. على هذا فإن السياسيين الدبلوماسيين في موسكو لاندوا بالصمت نوعاً ما^(١).

(١) علو، أحمد، المرجع السابق، ص ١٢.

المبحث الثاني

توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين

لعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر سنة ١٩٩١م، هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد انهار الاتحاد السوفيتي. وتفككت مؤسساته، أو على الأقل دخلت في حالة سيولة شاملة واختراق خارجي، وأصبح من المتعين بناء أجهزة صنع سياسة جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وذلك كله في ظل الظروف والأزمة العامة التي شهدتها المجتمع الروسي بسبب التفكك. فقد تراجع الأداء الاقتصادي، وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي، وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال. ومن ثم، واجهت روسيا مشكلة "إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها، والأزمة العامة. من ناحية ثانية، فقد ورثت روسيا التركة الدولية للاتحاد السوفيتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفارته في الخارج، وورثت أيضاً ترسانته النووية وأدوات نقلها (الصواريخ العابرة القارات). ومن هنا، جاءت المعضلة الثانية، وهي كيف يمكن صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع مقدراتها العسكرية، و يعترف بضعف اقتصادها، وبأنها قد هزمت في الحرب الباردة. وكيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى، والالتزامات الضخمة لتلك العظمة، التي لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟ من ناحية ثالثة، فقد تزامن مع استقلال روسيا صعود قوى دولية جديدة، كالاتحاد الأوروبي، الذي تكون بموجب معاهدة ماستريخت التي وقعت في الشهر نفسه الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي، والصين، التي حققت معدلات للنمو بلغت ١٢% في المتوسط في التسعينيات، إضافة إلى النور الآسيوية. وبالتالي، أصبح من المتعين على روسيا أن تصوغ سياسات خارجية للتعامل مع القوى الصاعدة الجديدة.

المطلب الأول: توجهاً في السياسة الخارجية الروسية أورو-أطلنطي، وأوراسي جديد:

شهدت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١م إعادة انبعاث الجدل التاريخي حول هوية روسيا، هل هي دولة أوروبية أم دولة أسيوية؟ وهنا، ينبغي أن نذكر بالشعار الرسمي لروسيا القيصرية والذي كان يمثل نسرًا ذا رأسين، واحد ينظر باتجاه الشرق (آسيا)، والآخر باتجاه الغرب (أوروبا) ^(١).

وقد شهدت روسيا بعد الانهيار إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية. فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ سنة ١٩٩١م بين توجيهين أساسيين، أولهما: توجه أوروبي - أطلنطي، والثاني أوراسي جديد. New Eurasian إلى الحد الذي يمكن تلخيص السياسة الخارجية الروسية في التقلب بين التوجهين. ولكل من التوجهين افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومناصره في النخبة السياسية الروسية. فالتوجه الأول، الذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية سنة ١٩٩١م وحتى نهاية سنة ١٩٩٥م في ظل وزير الخارجية آنذاك كوزيريف، انطلق من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل هو وحده مجموعة دول حلف الأطلنطي، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصادياً. روسيا، كما يرى أنصار هذا التوجه، يجب أن تتطرق بأسرع قوة في طريق "الاندماج غير المشروط" مع العالم الأوروبي - الأطلنطي، لأنه وحده العالم القادر على إخراج روسيا من محنتها، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا. ومن ناحية ثانية، انطلق هذا التوجه من مقولة الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية "عادية"، أي أنها إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي، وليست أحد ركني هذا النظام. ويتطلب ذلك تخلي روسيا عن تطلعات العظمة والهيمنة، وأن تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد. ومن ناحية ثالثة، أكد أنصار هذا التوجه أهمية عدم لجوء روسيا إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي. وأخيراً، فقد أكد أنصار التوجه الأوروبي

(1) Webber, Mark (1996). The International Politics of Russia and the Successor States. New York, Manchester University Press, P.34.

– الأطلنطي أن سياسة روسيا الخارجية ينبغي أن تكون سياسة مصلحة، أي "غير أيديولوجية"، لأن روسيا لم يعد لها أعداء في النظام العالمي ولا أيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي^(١).

في إطار هذا التوجه، الذي قاده يلتسين ووزير خارجيته كوزيريف، ركزت روسيا على الاتجاه غرباً، واتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول كومنولث الدول المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية. كذلك، ركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد. وقد كان أول تطبيق لهذا التوجه هو زيارة يلتسين الولايات المتحدة في فبراير سنة ١٩٩٢م. ففي تلك الزيارة، أشار يلتسين إلى أن روسيا تسعى لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية، وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا، وعرض على الولايات المتحدة بناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي العالم الحر وتعتمد على تكنولوجيا أمريكية – روسية. وأكد يلتسين أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العسكرية الأمريكية "فأمريكا لم تعد عدواً محتملاً لروسيا، بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية". وقد جسد يلتسين هذا كله في وثيقة التعاون الأمريكي – الروسي التي وقعت في كامب ديفيد في فبراير سنة ١٩٩٢ بين الرئيس الأمريكي بوش، والرئيس الروسي يلتسين. فقد أتت الوثيقة على أسس التحالف بين الدولتين، والذي ارتكز على ستة جوانب^(٢):

(١) تعد الولايات المتحدة وروسيا أن العلاقات بينهما لم تعد علاقات الخصوم أو الأعداء المتنافسين، وإنما علاقات صداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية، والحرية الكاملة.

(٢) ستعمل الدولتان على إزالة آثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائماً بينهما، واتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية.

(٣) سوف تعمل الدولتان على توفير سعادة ورفاهية الشعبين، ودعم الروابط بينهما قدر الإمكان، وعلى أساس الانفتاح والتفاهم.

(١) Gat, Azar, (2007). The Return of Authoritarian Great Powers, Foreign Affairs, vol. 86, no4, July/August

(٢) Webber, Mark, Op. cit. P.38

(٤) سوف تعمل الدولتان معاً على أسس حرية التجارة، والاستثمار، والتعاون الاقتصادي.

(٥) تكثف الدولتان جهودهما للزيادة من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والأقليات، والحدود.

(٦) سوف نعمل معاً على أساس :

(أ) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية المتقدمة.

(ب) إنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً،

(ج) مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات، والمحافظة على البيئة.

وأضافت وثيقة كامب ديفيد أنها اعتباراً من تاريخ توقيعها، سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف بصدقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معاً لمواجهة الأخطار المشتركة التي نواجهها".

سيطر هذا التوجه على سياسة روسيا الخارجية بعد ديسمبر سنة ١٩٩١م. وتطبيقاً له، سعت روسيا إلى طمأنة الغرب إلى نياتها بسياسة تقديم التنازلات المنفردة والنزع المنفرد للسلاح، والتعاون العسكري مع الغرب. وقد تمثل ذلك في المناورات المشتركة للأسطولين الأمريكي والروسي في البحر المتوسط منذ فبراير سنة ١٩٩٢م، وفي رصد الولايات المتحدة ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة روسيا وباقي دول الكومنولث على تدمير أو تخفيض ترسانتها النووية، بناء على طلب روسيا، هذا، في الوقت الذي لا تلتزم فيه الولايات المتحدة بالالتزامات ذاتها. كذلك، وافقت روسيا على فرض العقوبات على يوغوسلافيا، والعراق، وليبيا. الأهم من ذلك أن روسيا اقترحت على الولايات المتحدة في أبريل سنة ١٩٩٣م المشاركة في نظام الدفاع الصاروخي المسمى TRUST، وهو المشروع الذي ينهض على فكرة إطلاق أشعة البلازمويد على المنطقة الفضائية المحيطة بالصواريخ المهاجمة، بحيث يتم إخراجها عن مسارها وتدميرها

في الفضاء الخارجي قبل وصولها إلى أهدافها. ومع نهاية سنة ١٩٩٢م، بدأت تظهر متغيرات جديدة حدثت بروسيا إلى التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية، هذه المتغيرات هي^(١):

١ - بدأ الرئيس يلتسين يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوروبي - الأطلنطي، تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي، والأحزاب القومية. فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسين الخارجية لأنها أضعفت مكانة روسيا، وطالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي وحماية الروس المقيمين في تلك الدول، مع اتباع سياسة استقلالية عن الولايات المتحدة، العدو الأول لروسيا في نظرهم. كذلك، واجه يلتسين معارضة من أحزاب الوسط. فقد طالبت تلك الأحزاب بإتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا في "الشرق" (وهو يشمل آسيا الوسطى، والصين، والشرق الأوسط)، وتقوية علاقات روسيا مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، والتي اصطلح على تسميتها باسم "الخارج القريب" Near Abroad في الأدبيات الروسية.

٢ - بدأت روسيا تدرك أن هناك حدوداً لمدى رغبة الغرب في إدماجها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها. ومع بداية سنة ١٩٩٣م، بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة.

٣ - ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية، وهي:

أ- اندلاع التنافس التركي - الإيراني على آسيا الوسطى، مما هدد المصالح الروسية في تلك المنطقة.

ب- تدفق الروس من دول "الخارج القريب". وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها سنة ١٩٩٣م إلى نحو ٢٠٠ ألف روسي، مما هدد الاقتصاد الروسي، إذ إنه لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد.

(١) Putin, Vladimir,(2006). One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs (Moscow), vol 52., no2. P.1-7.

ج- تصاعد التيارات الأصولية في آسيا الوسطى واستعمال تلك التيارات للعنف، مما هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية.

د- إن دول آسيا الوسطى ذاتها بدأت تطالب روسيا بأن تلعب دور ضمان الأمن في تلك الدول، نظراً لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

هكذا، بدأ يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتباراً من سنة ١٩٩٤م، وبدأت تتبلور ملامح توجه "أوراسي جديد". أساس هذا التوجه هو أن روسيا هي دولة أوروبية - أسيوية (أوراسية)، وبالتالي، فإن عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم. ففي العالم الأوراسي، تقع روسيا، وتكمن مصالحها، كما أنه من هذا العالم تتبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي. ومن ناحية أخرى، فإن الغرب لن يقبل روسيا من أزمته، لأنه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة، والدليل على ذلك أن الغرب لم يقبل إدماج روسيا في مؤسساته، وحرص على إهانة روسيا دولياً بإظهارها في موقف الدولة التابعة. والواقع أن هذا الشعور بالإهانة قد عبر عنه يلتسين ذاته حين قال مخاطباً الغرب، "إن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار"، وأخيراً، فإن روسيا ينبغي أن تعمل على التكامل مع دول "الخارج القريب"، والدول المجاورة، مثل إيران وتركيا والصين، والهند، واليابان^(١).

وقد بدأ هذا التحول تدريجياً في عهد كوزيريف، إذ بدأ يتحدث عن أهمية التكامل مع دول الكومنولث، وحماية الأقليات الروسية فيها اعتباراً من الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٣م. كذلك، زادت روسيا من مبيعات السلاح إلى إيران بما في ذلك الغواصات، وزار يلتسين الهند سنة ١٩٩٣م، حيث وقع مجموعة اتفاقيات أعادت بناء العلاقات بين الدولتين، وتضمنت تصدير كميات ضخمة من السلاح إلى الهند. وبدأت روسيا في انتقاد سياسة القصف الجوي الأمريكي للعراق، وفي الحديث عن دور روسي باعتبارها ضامن الأمن والاستقرار في دول الخارج القريب، وبدأت روسيا تتدخل في نزاعات تلك الدول كالنزاع الجورجي في أبخازيا، والنزاع الأرمني - الأذري حول ناجورنو قره باخ، والحرب الأهلية في طاجيستان. واختلفت روسيا مع دول الأطلنطي حول المشكلة اليوغوسلافية.

(1) Lavrov, Sergey, (2006). 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs (Moscow), vol 52, no2, P.8-12.

سرعان ما تزايدت وتيرة التوجه الأوراسي الجديد مع حلول العام ١٩٩٤م. فقد بدأت روسيا في تأكيد نفوذها المهيمن في دول الحزام الجنوبي في آسيا الوسطى والقوقاز. ففي قرار مهم، قررت روسيا أن تجمد، من طرف واحد، "معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا"، التي تضع قيوداً على نشر المعدات الحربية جنوبية روسيا، وأصدر يلتسين مرسوماً يقضى بأن تسعى روسيا إلى التأكد من أن دول الكومنولث تتبع سياسة صديقة لروسيا، ووضع قوات روسية في تلك الدول. كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول بالتأثير في قدرتها على تصدير النفط عبر أراضي روسيا (كازاخستان وأذربيجان). وفي ديسمبر سنة ١٩٩٤م، غزت روسيا جمهورية الشيشان، بادئة بذلك عهد استعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد للأمن القومي. وفي الشرق الأوسط، عقدت إيران صفقة بناء مفاعل نووي في بوشهر، وانتقدت علناً السياسة الأمريكية تجاه العراق، وتبادلت الزيارات مع المسؤولين العراقيين، وبدأت في بناء مسافة بين سياستها وسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما تمثل في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بعد مذبحاة الفلسطينيين في الخليل في ٤ فبراير سنة ١٩٩٤م التي ارتكبها متطرف صهيوني.

وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريما كوف وزيراً لخارجية روسيا في يناير سنة ١٩٩٦م كمحصلة لفترة من التغيير البطيء في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني. ذلك أن بريماكوف هو أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وأحد أشد أنصار التيار الثاني، فضلاً عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلفه كوزيريف، كما أنه تولى رئاسة الوزراء في سبتمبر لعام ١٩٩٨م وحتى مايو سنة ١٩٩٩م. وفي هذا الإطار، بلور ما أصبح يعرف باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية. وتدور ملامح المبدأ حول^(١):

١- إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقتراح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأمريكية. وفي هذا الإطار، أسهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون.

٢- معارضة توسع حلف الأطلنطي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية ولكنه وقع معسكرتير عام الحلف "القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة".

(1) Primakov, Yevgeni, (2006). Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs (Moscow), vol 52, no2, P. 13-22.

في مايو سنة ١٩٩٧م، الذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا والحلف. وعلى مبادئ وآليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة الغزو الأطلنطي ليوغوسلافيا سنة ١٩٩٩م.

٣- الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدأ دورها يتوارى لحساب حلف الأطلنطي.

المطلب الثاني: تحولات "مبدأ بوتين" في السياسة الخارجية؛

عندما جاء بوتين إلى السلطة في يناير سنة ٢٠٠٠م، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية. ففي يونيو سنة ٢٠٠٠م، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين". وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي سماها بعض الدارسين بأن "الأهداف الداخلية تلغى أهداف السياسة الخارجية الروسية". ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ بوتين عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية، ومن أهم هذه العناصر ما يلي^(١):

أولهما: إنه إذا استمر توسع حلف الأطلنطي شرقاً من روسيا، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول. وثانيهما: إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها. وأخيراً، فإن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

لكن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م في الولايات المتحدة وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية، واعتبار "الإرهاب" في السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو - أطلنطي. فقد سعى بوتين إلى استثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بتقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب، أملاً في الحصول على دعم أمريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، والتخلص من النظام الأفغاني المناوئ (نظام طالبان)، والحصول على دعم اقتصادي أمريكي.

(1) Putin, Vladimir. Op. cit, P.10-12.

وفي هذا الصدد، كتب أيجور إيفانوف، وزير خارجية روسيا، مشيراً إلى أن أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١م جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في اتجاه "الاندماج في الفضاء الغربي". كما تحدث بوتين، مشيراً إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية.

وقد عمق من هذا التحول أن دول آسيا لم تتحمس لفكرة إنشاء ائتلاف دولي أسيوي يضم روسيا على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي الفكرة التي كان بريماكوف، رئيس وزراء روسيا السابق، قد طرحها في ديسمبر سنة ١٩٩٨م. وعلى سبيل المثال، فإن الهند لم تتحمس لمشروع انضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون بناء على اقتراح روسي، إذ إنها رأت أنه يؤدي إلى تقارب أكثر من اللازم مع روسيا على حساب علاقاتها بالولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن الأزمة الاقتصادية الروسية قد تعمقت، كما أن الدول الصناعية السبع الكبرى دائنة لروسية بنحو (١٤٨) مليار دولار، مما يضع رؤيا دائماً على حافة الإفلاس إذا قررت تلك الدول المطالبة بديونها^(١).

في إطار هذا التوجه، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في أكتوبر سنة ٢٠٠١، بل وسهلت للولايات المتحدة الوسطى، كما حدث في حالة أوزبكستان، يسهل منها غزو أفغانستان، كما دعمت "تحالف الشمال" للتنسيق مع الغزو الأمريكي. كذلك اقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة في ٢٣ مايو سنة ٢٠٠٣م التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه يلتسين سنة ١٩٩٣م.

لكن روسيا ما لبثت أن تحولت عن هذا التوجه نحو التوجه البديل في ظل بوتين أيضاً. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها السياسة الانفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م، التي همشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في مارس سنة ٢٠٠٣م، أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو.

(1) Larrabee, Stephen F.(2000). The New Soviet Approach to Europe, in Fleron, Frederic, Hoffmann, Erik p. & Laird, Robbin F. (eds), Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues, New York, Aldine de Gruyter, P.656.

كذلك، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، وهو ما تمثل في تحول روسيا لأول مرة لأن تكون في المرتبة الأولى بين دول رابطة الدول المستقلة في ترتيب التنمية البشرية، طبقاً لإحصاءات تقرير التنمية البشرية السنوي سنة ٢٠٠٦م. الجديد هنا هو أن بوتين حاول المزج بين التوجهين الأورو - أطلنطي والأوراسي الجديد في سبيكة سياسية جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية، وتتوع البدائل من ناحية، دون أن يعني ذلك الصدام مع الولايات المتحدة أو أوروبا.

ويمكن إبراز أهم ملامح التوجه الجديد في السياسة الروسية الخارجية فيما يلي^(١):

١ - العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، بخلاف الافتراض الفلسفي التقليدي للتوجه الأورو - الأطلنطي. وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة ٢٠٠٥م بقوله إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية. وأضاف أنه "لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا". وكما أن روسيا لن تتسامح مع أية محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية أخرى (مثل جورجيا وأوكرانيا). وفي خطابه في ٢٦ يوليو سنة ٢٠٠٧م، أكد بوتين أن مهمة روسيا هي أن تصدر ترتيب دول العالم في مجال التكنولوجيا المعلوماتية بحلول سنة ٢٠١٥م. وفي هذا الإطار، بدأت روسيا في تحجيم نفوذ المافيا الرأسمالية الروسية الجديدة، وتمثل ذلك في محاكمة المليونيير خوردوكوفسكي، الذي كان أحد حلفاء الرئيس السابق يلتسين. وفي هذا السياق، رفضت روسيا التعليقات الأمريكية على التطور الديمقراطي في روسيا، وجاء ذلك بمناسبة إشارة نائب الرئيس الأمريكي تشيني إلى تراجع الديمقراطية في روسيا في أثناء زيارته إلى ليتوانيا في مايو سنة ٢٠٠٦م. فقد رد بوتين بقوله "إن الولايات المتحدة مثل الرفيق الذئب يأكل ولا يسمع لأحد، وليس لديه نية للاستماع إلى أحد. كيف يختفي كل الكلام المبالغ فيه عن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية حين يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحه الخاصة، حينها يصبح كل شيء ممكناً، ولا تعود هناك حدود".

(1) Gat, Azar, Op. cit, P.44-55.

٢- معارضة الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ من دون ترخيص من مجلس الأمن. وفي هذا الميدان، نسقت روسيا سياستها مع ما بدا لها أنه معارضة ألمانية - فرنسية للسياسة الأمريكية. وبعد اكتمال الغزو، طالب بوتين بأن تستكمل لجان التفقيش على أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج جهودها، وهو ما أصرت الولايات المتحدة على رفضه، وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان.

٣- انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب، وبتقوية دور القانون الدولي، وذلك في مقابلة صحفية له في يناير سنة ٢٠٠٧م. وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في فبراير سنة ٢٠٠٧م انتقد "الهيمنة الاحتكارية" الأمريكية على السياسة الدولية وميل الولايات المتحدة إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة. وأضاف أنه في ظل تلك الظروف، فإن أحداً لا يشعر بالأمن، مما يغذي من سباق التسلح. وقدم بوتين مبادرات لحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، وإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم. وفي مناسبة الانتصار السوفيتي في ستالينجراد على النازية أشار بوتين إلى أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت أشكالاً جديدة. "فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر، والسعي للهيمنة على العالم ما زالت قائمة"، مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكي يعادل الخطر النازي. وفي خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة ٢٠٠٦م، أشار إلى أن ميزانية التسلح الأمريكية تفوق ميزانية التسلح الروسية بخمسة وعشرين مثلاً، وبالتالي فإنه على روسيا أن تبني حصنها، وأشار إلى أن سباق التسلح وصل إلى مستوى تكنولوجي جديد.

٤- عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة للدروع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها. وردا على المشروع الأمريكي، أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في ٢٦ أبريل سنة ٢٠٠٧م عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة ١٩٩٩م (وكان يلتسين قد فعل ذلك بالنسبة لاتفاقية ١٩٩٠ وتراجع عنه)، حتى تقوم دول حلف الأطلسي بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيراً إلى أن روسيا تفعل ذلك من طرف واحد. كما أن الدول الجديدة في حلف الأطلسي لم توقع الاتفاقية، مما يهدد الأمن القومي الروسي. وفي ١٣ يوليو سنة ٢٠٠٧م، وقع بوتين

قانوناً ينص على أن ظروفًا استثنائية تحتم تجميد تطبيق الاتفاقية. ومما تجدر الإشارة إليه أن دول حلف الأطلنطي لم تصدق على الاتفاقية، واشترطت أن تسحب روسيا قواتها الموجودة في ابخازيا (جورجيا)، والدنيستر (مولدوفيا) للتصديق على المعاهدة. وفي الوقت الراهن، تعد الدرع الصاروخية الأمريكية، واتفاقية القوات التقليدية في أوروبا أهم معضلتين في علاقات روسيا بحلف الأطلنطي. وفي تطور مفاجئ، اقترح بوتين في ٧ يونيو سنة ٢٠٠٧م على الولايات المتحدة المشاركة في استعمال الرادار الروسي الموجود جايالا في أذربيجان منذ العهد السوفيتي، مما يعني أن الولايات المتحدة لن تكون بحاجة إلى بناء صواريخ أخرى في المشروع والهدف الأمريكي هو رصد واعتراض الصواريخ الإيرانية، فإن ذلك سيتم بشكل مشترك من أذربيجان. أما إذا كانت روسيا ذاتها مستهدفة، فإن الولايات المتحدة سترفض الاقتراح. وقد رد بوش على الاقتراح الروسي بما يشبه الرفض، حينما قال إن اقتراح "واقعي ومبتكر واستراتيجي، ولكن بولندا وجمهورية التشيك هما جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية".

٥- في يوليو سنة ٢٠٠٧م، دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصى شمالي المحيط المتجمد الشمالي. ففي هذا الشهر، أرسلت الولايات المتحدة بعثة علمية إلى تلك المنطقة لبحث ما سمته الفوهات المائية الحرارية في المنطقة. وقد شككت روسيا في هذا الهدف وأرسلت بعثة أكبر إلى المنطقة بدعوى تعيين حدود الجرف القاري الروسي وإثبات أنه يتصل بالأراضي الروسية. وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسي في أماكن متعددة من المنطقة لإثبات سيادة روسيا عليها، وهو ما أدى إلى احتجاج أمريكي. وإذا تبين وجود حقول نفط وغاز طبيعي في تلك المنطقة، فإنه من المؤكد أن يؤدي إلى تصعيد في التوتر بين روسيا والولايات المتحدة.

٦- سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواتها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة.

٧- سعت روسيا إلى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم دول آسيا الوسطى، عدا تركمانستان، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعداً

عسكرياً. ففي أغسطس سنة ٢٠٠٧م، أعلن الجنرال بالوفسكي، رئيس الأركان الروسي، ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، وهو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين.

٨- سعت روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول الكومنولث (رابطة الدول المستقلة)، بعدة أساليب، بما فيها الدبلوماسية "القسرية"، خصوصاً لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية، وعلى الأخص جورجيا. فقد نجحت في إعادة دول آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسي بدعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، وضغطت على جورجيا تحت حكم ساكاشفيلي ذي التوجه الأمريكي، بدعم الحركة الانفصالية في أبخازيا، وطرد الجورجيين المقيمين في روسيا، ووقف الواردات من جورجيا، والإقلال من مد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى مشروع التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل بيلاروسيا. ومن ناحية أخرى، قامت روسيا بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول الكومنولث. ففي ٧ يوليو سنة ٢٠٠٣م، تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب "ميثاق كيشناو"، وتضم روسيا، ومولوفيا، وأوزبكستان، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأذربيجان. وكان قد تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوراسية في ١٠ أكتوبر سنة ٢٠٠٠م، وتضم روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، ولكل من المنظمة والجماعة أمانة عامة في موسكو. بيد أن تجارة روسيا مع دول الكومنولث تتراجع باطراد ووصلت إلى نحو ٢٠% فقط من التجارة الخارجية الروسية، مقابل ٥٢% مع الدول الغربية.

٩- سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات. وتمثل ذلك في زيارة بوتين للشرق الأوسط في فبراير سنة ٢٠٠٧م، زار فيها السعودية، وقطر، والأردن، وأعلن فيها أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد الأمور سوءاً. ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمي موسع للشرق الأوسط في إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران في حل مشكلات المنطقة.

قلنا إن روسيا أجرت تلك التحولات من دون أن تدخل في صدامات حادة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أشار بوتين إلى أنه يسعى إلى تحقيق سياسته الجديدة بالحوار القائم على المساواة بين كل الأطراف والمصالح. كما انه حين اقترح المشاركة مع الولايات المتحدة في القاعدة الرادارية في أذربيجان، اقترح مشاركة أوروبا أيضاً. كما أن أزمة الطرد المتبادل للدبلوماسيين بين روسيا وبريطانيا في يوليو سنة ٢٠٠٧م لم تتصاعد إلى حد المواجهة السياسية بين الدولتين. واستمرت روسيا بالمشاركة في أعمال قمة الدول الصناعية الثماني، بل ورأست المجموعة سنة ٢٠٠٦م ونسقت أعمالها. كذلك، استطاعت روسيا أن تتشئ مشاركة في مجال النفط والغاز الطبيعي مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بمد أنابيب نقل السلعتين إلى دول الاتحاد، إضافة إلى خط مستقل مع ألمانيا. واتفق الطرفان على حق روسيا في شراء الشركات الأوروبية العاملة في ميدان توزيع النفط والغاز الطبيعي، مقابل حق مماثل للاتحاد الأوروبي في الشركات الروسية العاملة في ميدان إنتاج النفط. كذلك، فإن روسيا لم تستعمل حق النقض الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروعات القرارات الأمريكية المدعومة أوروبياً إلا في حالة ثانوية واحدة، هي حالة مشروع القرار الأمريكي الخاص بحقوق الإنسان في ميانمار لا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بينما اكتفت بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار الخاص بتشكيل محكمة دولية جنائية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، بالرغم من انتقادها للمشروع، وقس على ذلك كل المشروعات الأخرى المدعومة أمريكياً. وأخيراً، فقد أصدرت روسيا والولايات المتحدة في ٣ يوليو سنة ٢٠٠٧م إعلاناً ينص على التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية بينهما ومع الدول النامية ولذلك، يبدو أن قول المؤرخة الأمريكية أن (ابلبوم) عن عودة أجواء الحرب الباردة، أو المؤرخ البريطاني هاستينجز عن أن بوتين هو الوريث الروحي لستالين أو تحذير وزير الدفاع الأمريكي جيتس من أن حرباً باردة واحدة تكفي - هو من باب التحذير لروسيا من الخروج من عباءة التوجه الأورو-أطلنطي، أكثر منه من باب الوقف للتحولات في السياسة الخارجية الروسية. فروسيا تتحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الإقليمي، من دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة^(١).

(1) Lavrov, Sergey. Op. cit, P.16.

المعضلات الروسية في مجال السياسة الخارجية:

تواجه روسيا عدة معضلات في تنفيذ السياسة الخارجية الجديدة للرئيس بوتين. لعل أولى تلك المعضلات هي المعضلة السكانية والاقتصادية. وقد أشار بوتين في خطابه في مايو سنة ٢٠٠٦م أمام البرلمان إلى أن "أكبر مشكلة تواجه البلاد هي مشكلة تراجع عدد السكان، مشيراً إلى أن عدد السكان البالغ ١٤٣ مليون نسمة يتراجع بمعدل ٧٠٠ ألف نسمة سنوياً. وهذا التراجع هو مؤشر عام على نوعية الحياة في روسيا، ومدى قدرتها على دعم سياسة خارجية نشيطة. ويتضح ذلك إذا تذكرنا أنه - حسب إحصاءات سنة ٢٠٠٤م - بلغ الناتج القومي الروسي ١,٤% من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وهو الأمر الذي لا يدعم اقتصادياً دوراً روسيا خارجياً نشيطاً. أما المعضلة الثانية، فهي المعضلة الأطلنطية، وبالتحديد توسع حلف الأطلنطي شرقاً في مناطق النفوذ الروسية التقليدية. فقد ضم الحلف دول بحر البلطيق الثلاث التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، ويسعى لضم أوكرانيا، كما أنه يلعب أدواراً عسكرية في المحيط الخارجي لروسيا، خصوصاً في أفغانستان (الوجود العسكري)، وبعض دول آسيا الوسطى (مشروع المشاركة من أجل السلام)، وفي بعض دول القوقاز، فيما يشبه إعادة تطبيق لإستراتيجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة^(١).

فإن لروسيا والرئيس بوتين عناصر قوة عديدة، أهمها التحسن الواضح في الاقتصاد الروسي نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ويوضح تقرير التنمية البشرية كذلك، فالتوجه الأوروبي - أطلنطي للرئيس بوتين يحظى بدعم الرأي العام الروسي إلى حد بعيد. وفي استطلاع للرأي العام الروسي، عبر ٥٢% من الروس عن رغبتهم في عودة بوتين إلى رئاسة الدولة سنة ٢٠١٢، أي بعد انتهاء رئاسته الحالية، وتولى آخر الرئاسة لفترة رئاسية واحدة.

إن الاختبار الحقيقي للقوة الروسية مرتبطاً بموضوعي استقلال كوسوفو، والدرع الصاروخية الأمريكية. فهذان الموضوعان/يسمان المصالح القومية الروسية بشكل مباشر، ذلك أن صربياً هي أقوى حليف تاريخي لروسيا في البلقان بحكم التراث السلافي - الأرثوذكسي المشترك (روسيا القيصرية دخلت الحرب العالمية الأولى من أجل صربياً)، واستقلال كوسوفو، فإن ذلك سيعني عهداً جديداً في السياسة الخارجية الروسية. وإن لم تصمد، فإن ذلك سيكون بمثابة بداية عهد طويل من الركود في الدور الخارجي الروسي. كذلك، فإن رد فعل روسيا تجاه

(1) Primakov, Yevgeni, Op. cit, P.27.

مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية سيحدد - إلى حد كبير - مستقبل الدور الروسي في السياسة الدولية.

العلاقات الروسية - الأرواطنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية؛

كان لموقع روسيا الجغرافي في أقصى الطرف الشمالي الشرقي من أوروبا وامتدادها الشاسع في آسيا (٧٥% من مساحتها) دور مهم في تنازع الهويتين الأوروبية والآسيوية لتوجهاتها الخارجية. ومنذ أواخر القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر، كان التأكيد على الهوية الأوروبية لروسيا.

فقد استطاع بطرس الأكبر قيصر روسيا، بحركة التحديث التي شملت مختلف القطاعات، أن يقدم روسيا كدولة أوروبية عصرية. ومنذ مؤتمر فيينا في العام ١٨١٥م، برزت روسيا كأحدى القوى الفاعلة في السياسة الأوروبية والدولية، وظلت تمارس هذا الدور طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، في وقت لم يكن فيه للولايات المتحدة دور يذكر على الصعيدين الدولي والأوروبي، باستثناء تدخلها في الحرب العالمية الأولى، التي عادت بعدها إلى سياسة العزلة والانكفاء على الداخلي^(١).

وبالرغم من محاولات القوى الأوروبية الأخرى إقصاء روسيا وعزلها، خوفاً من المد الشيوعي عقب الثورة الروسية في العام ١٩١٧م ثم سيطرة البلاشفة على الحكم في روسيا، ظلت روسيا فاعلاً دولياً وأوروبياً مهماً. وفي الحرب العالمية الثانية، تحالفت روسيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للقضاء على العدو المشترك آنذاك المتمثل في سياسات هتلر التوسعية التي هددت استقرار أمن أوروبا والعالم وأمنها، وهو التحالف الذي لم يستمر طويلاً، فسرعان ما برز التناقض الأيديولوجي بين روسيا السوفيتية والولايات المتحدة، وكذلك صراع النفوذ داخل أوروبا وخارجها. وقد كان هذا بداية التدخل الأمريكي الحقيقي والمكثف في الشؤون الأوروبية والدولية، لتبدأ الحرب الباردة بين قوتين عظيمين تزعمت كل منهما فريقاً من الدول الأوروبية في إطار كتلتين: شرقية شيوعية، وغربية ليبرالية.

(1) Lafeber, Walter, (1993) America, Russia and the Cold War (1945-1992), New York, McGraw-Hill, Seventh Edition. P.324

وكان الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف أول من طرح فكرة "البيت الأوروبي المشترك" وهو التعبير الذي أشار إليه لأول مرة قبل توليه السلطة وذلك في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني في أثناء زيارته لبريطانيا في ديسمبر ١٩٨٤م - وقصد به درجة من التوحد والاندماج والتعاون بين شرق وغرب أوروبا، وتجاوز اختلاف أنظمتها الاجتماعية والأحلاف المنتمية إليها . ولا يعني هذا استبعاد الولايات المتحدة؛ حيث اعتبرها جورباتشوف جزءاً طبيعياً من الهيكل السياسي الأوروبي. وكان اعتراف الاتحاد السوفيتي بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حالياً) كشخصية دولية وإقامة علاقات دبلوماسية معها في فبراير سنة ١٩٨٩م، بداية مجموعة من السياسات التي هدفت إلى إعادة دمج روسيا في أوروبا، لا سيما اقتصادياً، من دون التخلي عن مصالحها في آسيا، وهو التوجه الذي ظل حاكماً للسياسة الروسية حتى الآن.

لقد استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوروبية" ذات عمق أسيوي، كما كان عليه الحال في العهد القيصري، حيث انضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثماني في يونيو ٢٠٠٢م، كما استضافت ورأس قمة المجموعة في العام ٢٠٠٦م في دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

وترتبط روسيا اليوم بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حيث يشكل رأس المال الأوروبي ٧٥% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، حيث استأثر بنحو ٥١% من الصادرات الروسية، و ٤٦% من مجموع وارداتها في العام ٢٠٠٤م. وبالرغم من أهمية القضايا الأمنية والسياسية، فإن التعاون الاقتصادي يظل محتلاً مكانة الصدارة في العلاقات الروسية - الأوروبية. وقد كان هذا واضحاً في القمة الروسية - الأوروبية التي عقدت في مدينة تولياتي جنوب روسيا في ١٧ مايو لعام ٢٠٠٧م، التي ركزت على تجديد اتفاق الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، الذي وقع في العام ١٩٩٤م وبدأ العمل به في الأول من ديسمبر لعام ١٩٩٧م لمدة عشرة أعوام تنتهي في أكتوبر ٢٠٠٧م.

وتتعلق القيادة الروسية من أن هناك شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة وأوروبا. وهي تمثل توجهها عاماً حاكماً في السياسة الخارجية الروسية، وهو ما أكده الرئيس بوتين في أكثر من مناسبة. إلا أن هذا لا ينفي وجود تناقضات أو خلافات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، انطلاقاً من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على ما تعتبره يمس أمنها القومي، ولكنها تظل خلافات بين شركاء وليس بين خصوم يناصب بعضهم بعضاً العداء. ومن أبرز هذه التناقضات التباين الواضح بين الموقفين الروسي من جانب والأمريكي والأوروبي من جانب آخر من الملف النووي الإيراني، ورفض سوريا تشديد العقوبات على إيران. كما تستاء روسيا من الخارج بالقوة على بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان ومولدوفا. ومن ناحية أخرى، تتدد الولايات المتحدة بحالة الحرية والحقوق الديمقراطية في روسيا. خاصة في الشيشان، الأمر الذي يثير استياءً شديداً من الجانب الروسي، وأن النظام الليبرالي الديمقراطي يواجه اليوم تحديين أساسيين، أولهما: الإسلام الراديكالي، ورأى أنه التحدي الأقل خطورة. أما ثانيهما: فيمكن في صعود القوى الكبرى السلطوية التي كانت تتنافس الغرب في الحرب الباردة، وهي الصين وروسيا. ويأتي الصعود الجديد لهذه القوى في إطار رأسمالي سلطوي شيوعياً كما كان عليه الحال من قبل، وهما بذلك تقتربان كثيراً من اليابان وألمانيا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية^(١).

على صعيد آخر، بدأ صراع في أغسطس ٢٠٠٧م على ثروات القطب الشمالي، الذي تشير التقديرات إلى أنه يحوي نحو ٢٥% من احتياطي العالم من النفط والغاز، إلى جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاطين وغيرها من المعادن. وقد ظهر الصراع بين روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية المطلة على القطب الشمالي بعد وضع العلم الروسي في قاع المحيط، وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال لومنسوف في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا، بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية وفق معاهدة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة^(٢).

يضاف إلى ذلك أزمة تبادل طرد الدبلوماسيين بين روسيا وبريطانيا، والنزاعات التجارية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بولندا، بسبب الحظر الذي فرضته روسيا على استيراد اللحوم البولندية، ورفض بولندا في المقابل توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة

(1) Gat, Azar Op. cit, P.53.

(٢) بوريوسفنا، جانا، (٢٠٠٧). هل تصبح الطاقة سلاحاً جديداً، صحيفة البيان الإماراتية، ٧ أغسطس.

والتعاون الجديد مع روسيا، وتدهور العلاقات بين روسيا والدول التي انفصلت عن الاتحاد الأوروبي. فقد أزلت استونيا في شهر أبريل ٢٠٠٧م النصب التذكاري الخاص بتحرير القوات السوفيتية عاصمتها تالين، مما أثار روسيا. كما أعلنت ليتوانيا معارضتها لتوقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة والتعاون الجديد مع روسيا. هذا فضلاً عن القانون الذي أقرته لاتفيا مؤخراً، والذي يحرم الروس فيها من الحق في الحصول على التعليم المتكامل باللغة الأم، باعتبارهم "لا مواطنين" وهو المصطلح الذي ترى روسيا أنه عنصري واستخدم لأول مرة في وثائق الحزب النازي في ألمانيا^(١).

وسوف نركز في هذا الإطار على ثلاث قضايا أساسية تمثل جوهر الخلاف بين روسيا من جانب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب آخر، والتي تمس صميم الأمن الروسي والأوروبي في آن واحد، وهي: قضية الدرع المضادة للصواريخ، وقضية كوسوفو، وأمن الطاقة.

ولاشك في أن فهم وتحليل السياسة الروسية تجاه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وموقفها من القضايا السابقة يقتضيان الإجابة أولاً على عدة تساؤلات مهمة، هي: هل روسيا قوة كبرى؟ وهل استعادت روسيا وقعها في النظام الدولي كفاعل حاكم في السياسة الدولية؟ وما هي رؤية القيادة الروسية لدور روسيا وحدود هذا الدور؟

المطلب الثالث: موقع روسيا في النظام الدولي؛

لقد شهدت القدرات الروسية طفرةً على مدى السنوات السبع الماضية. وذلك بالنظر إلى الإنجاز المتحقق مقارنةً بمحدودية الفترة الزمنية التي تمت في غضون ذلك. فمنذ أواخر الثمانينيات وطوال التسعينيات من القرن الماضي، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة، واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دولياً وإقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها، حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق مساساً بأمنها القومي.

(1) Berman, Llya (2006) Putin and Russia's Middle Eastern Policy, Meria: The Middle East Review of International Affairs, vol10., June, P.18.

ومنذ توليه السلطة في مطلع العام ٢٠٠٠م، بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا دولياً وإقليمياً. فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة في الأزمة الاقتصادية التي واجهتها في أغسطس لعام ١٩٩٨، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي، وصل إلى حد الطفرة، إذ حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ (٧%) سنوياً منذ العام ٢٠٠٣م، وفائضاً في الميزان التجاري بلغ (١٤٠,٦٥٥) مليار دولار في العام ٢٠٠٦م كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة (٣٠٩,٥) مليار دولار في فبراير ٢٠٠٧م لتقترب بذلك من ثاني أكبر احتياطي عالمي. وأصبح الروبل الروسي منذ صيف العام ٢٠٠٦م عملة قابلة للتحويل. وأصبحت روسيا بين بلدان العالم الستة الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام ٢٠٠٦م، وهي على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مع نهاية العام ٢٠٠٧م^(١).

على صعيد آخر، استطاع بوتين بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، وأن يفتح حواراً مع القوى السياسية المختلفة، وتوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين من دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبرالي، مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدهما روسيا منذ السبعينيات. ومع حصول حزب "روسيا الموحدة" الموالي لبوتين على أغلبية مقاعد الدوما في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣م، أصبح هذا التوافق أمراً مؤكداً. من ناحية أخرى، استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وتشديد قبضتها وسلط حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات في فترة حكم الرئيس السابق بورييس يلتسين.

كذلك، حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ، فتم دفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، وتم البدء في تكوين جيش محترف. وتم الاهتمام، على نحو خاص، بتطوير الصناعات العسكرية، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح. ففي الأشهر السبعة الأولى فقط من العام ٢٠٠٤م، حصل الجيش الروسي على نموذج من الأسلحة الجديدة كذلك، ونجحت روسيا في استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح في العالم مليار دولار في العام ٢٠٠٤م، وفقاً للتقديرات الروسية المعلنة (٧ مليار روبل) لتطوير البرامج الفضائية حتى العام ٢٠١٠م، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من

(١) البدرائي، كعطي، (٢٠٠٦). روسيا عملاق اقتصادي جديد، صحيفة الوقت البحرينية، العدد (٢٠٨)، سبتمبر، ص ١١.

الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية، التي تضم (١٤) قمراً صناعياً لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي^(١).

أدت هذه النهضة وما تتمتع به روسيا من استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي واضح إلى تفعيل ملحوظ في سياستها الخارجية وذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين في استعادة مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى كما أعلن عند توليه السلطة. وعادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

إن مكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل في النظام الدولي أصبحت أمراً لا ريب فيه، إلا أن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيراً عما كان عليه الحال إبان فترة الاتحاد السوفيتي السابق. فالسياسة الروسية أصبحت أكثر براجماتية، حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية، وفي إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة، كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفيتي، ولا التبعية، كما كان الحال في فترة الرئيس يلتسين، ولأن روسيا دولة أوروبية ذات عمق أسيوي واضح فهي تنتمي لكلا المحيطين، ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً. كما ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوروبا -بينما أمريكا خارجها- وأن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي لأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة، ولذلك يتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقاً مما هي عليه الآن.

تعيد هذه الرؤية للأذهان الدور الروسي في الحقبة القيصيرية - ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر - حين كانت لروسيا سياستها الخارجية الاعتبارية المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمي المباشر، والعزوف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصيرية.

لقد أصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية أنه لم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها الولايات المتحدة، وأن روسيا ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية من الصعب التضحية بها حتى في أكثر القضايا مساساً

(1) Karen, Dawisha,(2006). "Gorbachev and Eastern Europe" World Policy Journal, vol III, no2 (Spring), P.279-280.

بالمصالح الروسية. وقد اتضح ذلك من موقف روسيا تجاه التدخل الأمريكي في عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق، لا سيما آسيا الوسطى والقوقاز، بل وإزاء محاولات التدخل الأمريكي في القضية الشيشانية ذاتها بالرغم بما تمثله من خصوصية لروسيا.

يظل هناك حد لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين الجانبين في هذا السياق، حيث تحرص البلدان، خاصة روسيا، على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية والسلوك اللفظي الرفض للسياسة الأمريكية من دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين. ومن ثم، فإن أي رهان على موقف روسي رادع تماماً للسلوك الأمريكي هو تصور خاطئ ما دامت السياسة الأمريكية قائمة على استخدام القوة العسكرية المباشرة. فالدبلوماسية والسلوك اللفظي لا يردعان القوة العسكرية، ولا يمكن وقف قوة عسكرية إلا بقوة رادعة موازية. ويتأكد ذلك من استعراض الموقف الروسي من القضايا التالي^(١):

قضية الدرع المضادة للصواريخ:

لقد كانت سياسات الحد من التسلح ونزع السلاح والمبادرات المتتالية التي اتخذها الرئيس السوفيتي الأسبق غورباتشوف في هذا الصدد حجر الزاوية في التقدم الملحوظ في العلاقات الروسية - الأمريكية منذ منتصف الثمانينيات، الذي وصل إلى حد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وكان انسحاب الولايات المتحدة في العام ٢٠٠١م من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأمريكي - الروسي الذي بنى على هذه الاتفاقية. وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار، إذ اندلعت أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة، التي أعلنتها في يناير لعام ٢٠٠٧م، لإقامة درع مضادة للصواريخ تتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر، وهي مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض.

(1) Karen, Dawisha, Op. cit, P.292-300.

وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكي، وعبر الرئيس الروسي بوتين في مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة عن رفض بلاده له، واتهم الولايات المتحدة بأنها تستهتر في اللجوء إلى القوة، وأن هذا النظام موجه ضد شيء غير موجود، وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدي إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم، وأنه إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفاً للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية مسئولية عن ذلك. وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالوفسكي أن روسيا تنتظر إلى الذرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وأن سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا.

هذا الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأمريكي كله بتوقيع الرئيس بوتين مرسومٌ في ١٤ يوليو ٢٠٠٧م، يقضي بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها. وكانت الاتفاقية قد وقعت في ١٩ نوفمبر من العام ١٩٩٠م من جانب أعضاء حلفي الأطلسي ووارسو (سابقاً) وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة. واعتبرت في حينها تاريخاً لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبي. وتهدف الاتفاقية إلى الحفاظ على التوازن العسكري في أوروبا بوضع قيود على فئات رئيسية من المعدات العسكرية التقليدية لدول حلفي الأطلسي ووارسو، ويتضمن ذلك الدبابات والمدرعات والمدفعية والطائرات والمروحيات الهجومية، الأمر الذي عزز من تراجع شبح الحرب عن أوروبا التي كانت دوماً ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى.

وبعد قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١م، ويترتب على هذا القرار توقف روسيا عن تزويد حلف الأطلسي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا. وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغى القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوروبا ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب.

أعقب ذلك استئناف روسيا في أغسطس لعام ٢٠٠٧م لدوريات القاذفات الروسية بعيدة المدى (تي يو ١٥٠ وتي يو ٩٥) الملقبة بالدببة والقادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام (١٥) عاماً، مما يمثل تهديداً استراتيجياً لواشنطن وحلفائها، خصوصاً مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولاية الاسكا الأمريكية. وتزامن هذا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا، يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة في ميناء طرطوس السوري، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط، الذي كان الأسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه وحده^(١).

إن الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ لا تمثل تهديداً لروسيا، إلا أنه يظل للجانب الروسي حجه ومبرراته التي يمكن في ضوءها تفهم الموقف الروسي، خصوصاً أن روسيا نجحت في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخية الأمريكية المزمع إنشاؤها وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ (توبول - إم إس إس ١٢م^٢) في أبريل لعام ٢٠٠٤م، وكان آخر هذه التجارب إطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذي رؤوس متعددة من طراز (آر إس ٢٤) وذلك في ٢٩ مايو لعام ٢٠٠٧م.

ويتعلق أول هذه المبررات بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية في التأكيد على كونها لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي من دون مشاركة فعالة من جانبه. ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في يونيو من العام ٢٠٠٧، وفي لقاء بوتين وبوش في ولاية مين في يوليو لعام ٢٠٠٧م، اقترح الرئيس بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الإنشاء في منطقة كارسنودار في جنوب روسيا، وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ، ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه وتأكيد هيمنتها ونفوذها في منطقة لا تزال روسيا تعدها بوابتها الغربية.

فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوماً أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هي البوابة التي عبر منها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. وبالرغم من التقدم في التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ العابرة للقارات، لم

(1) Gat, Azar, Op. cit, P58.

تفقد أوروبا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا حالياً وأية محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا، كانت الأهمية الحيوية التي مثلتها منطقة شرق أوروبا لروسيا، ومن ثم سعيها للسيطرة وبسط نفوذها عليها، ليس فقط كخط دفاع أول ضد أي عدوان من غرب أوروبا، ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينية أو القومية المختلفة في منطقة وسط أوروبا والبلقان، التي كانت دوماً الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التي امتدت لتشمل أوروبا وروسيا. وفي هذا الإطار، حرص الاتحاد السوفيتي على بسط هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجينيف، التي تقضي بحق موسكو، بل وواجبها، في التدخل العسكري لمساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أية دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديداً. فقد أكد برجينيف، عقب التدخل السوفيتي لقمع التمرد في تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٦٨م، أن موسكو ستحافظ على وضعها في شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة. وكانت دول أوروبا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة (رومانيا، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبلغاريا، وبولندا) بمثابة المجال الحيوي للاتحاد السوفيتي ومنطقة نفوذه الأساسية. وتسعى روسيا حالياً إلى الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية واقتلاع بقايا النفوذ الروسي فيها.

ويعد عدم توقيع دول الأطلنطي الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا - التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول في العام ١٩٩٩م - مبرراً ثانياً للموقف الروسي. فهذه المعاهدة تستوعب من وجهة النظر الروسية المستجدات التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة في العام ٢٠٠٤م، وصدقت عليها بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا، بينما رفضت دول حلف الأطلنطي (٢٦ دولة) القيام بذلك وأصررت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه "التزامات اسطنبول" أولاً، وهي سحب القوات الروسية من مولدوفيا وجورجيا المجاورتين لروسيا بالرغم من الرفض الروسي التام لذلك^(١).

(١) الشيخ، نورهان، (٢٠٠٧). العلاقات الروسية - الأوروبية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية.

ومن ناحية أخرى، ينبع الموقف الروسي من منظور أوسع يتعلق بقضية توسيع حلف الأطلنطي وتعزيز قدراته الدفاعية، وما يمثله ذلك من تهديد على الأمن القومي الروسي والمصالح الروسية. في حين تم حل حلف وارسو رسمياً في يوليو من العام ١٩٩١م، لم يتم حل حلف الأطلنطي بالرغم من كونه رمزاً للحرب الباردة. ولم تتجح الضغوط الأوروبية التي قادتها فرنسا في ذلك، إذ أصرت الولايات المتحدة، بدعمها بريطانيا، على استمرار الحلف تأكيداً على استمرار دورها الفاعل في أوروبا حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقامت الولايات المتحدة في هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفي قمة حلف الأطلنطي في آذار من العام ٢٠٠٤م، تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية (استونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا) بالرغم من أن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للانضمام للحلف. وصاحب ذلك تبني البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي انضمت إليه. ولم تكف الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف وتمديد نفوذه باتجاه روسيا، وإنما شرعت في تعزيز قدراته بإقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا أيضاً، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضادة للصواريخ، الأمر الذي جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريباً في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الاستراتيجية.

وإن توسيع الناتو يجرى طبقاً لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين، التي نصت على إبعاد روسيا إلى أعماق أوراسيا في شمال شرقي القارة، وإضعاف ما يسمى بـ "أهمية موقعها الوسطى"، وأن الهدف هو احتواء روسيا من الجنوب الشرقي وآسيا الوسطى ببرنامج حلف الأطلنطي الشراكة من أجل السلام الذي يضم ٤٦ دولة، مع تحويل الشراكة إلى تعاون عسكري. أما قبول دول البلطيق في الحلف، فلا يمثل زحفاً من جهة الشمال الغربي حسب، وإنما دعماً للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف أيضاً بحكم ميول النخبة السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول.

وفي مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في ١٠ فبراير لعام ٢٠٠٧م، وجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، وانتقدها "لاستخدامها المفرط للقوة الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية وتجاوزها حدودها الوطنية في كل اتجاه". وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة لعالم أحادي القطب غير مقبول، وقد أدى إلى المزيد من الحروب والصراعات في العالم. ورأى أن توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة، خصوصاً في ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين حين يوسع قواعده وبنائه التحتية باتجاه موسكو، في حين أن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل^(١).

إن تصريحات الرئيس بوتين السابقة تؤكد على أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هي بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الأطنطي ونشر الدرع المضادة للصواريخ في دول أوروبا الشرقية. فتصريحات بوتين هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

قضية استقلال كوسوفو:

إقليم كوسوفو جزء من جمهورية صربيا التي كانت بدورها جزءاً من يوغوسلافيا السابقة. وعقب تفكك دولة يوغوسلافيا، ظل الإقليم ضمن جمهورية صربيا إلا أنه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ العام ١٩٩٩م، وذلك إثر حملة القصف التي خاضتها قوات حلف شمال الأطنطي ضد القوات الصربية لوقف النزاع المسلح بينهما وبين جيش تحرير كوسوفو الألباني، والذي

(1) Karen, Dawisha, Op. cit, P.320.

اندلع في العام ١٩٩٨م مصحوباً بحملة تطهير عرقي ضد الإثنية الألبانية التي تشكل نحو ٩٠% من تعداد الإقليم البالغ ملوني نسمة.

وترغب الأغلبية من ذوي الأصول الألبانية في الانفصال عن صربياً انفصالياً تاماً. غير أن الصرب ينظرون إلى الإقليم - الذي لا يزال يعد رسمياً جزءاً من صربيا - باعتباره مهد حضارتهم. ويعارضون أي حل يقود لاستقلال كوسوفو عن صربيا. وقد أعلن الرئيس الصربي بوريس تاديتش مراراً أنه لن يقبل استقلال إقليم كوسوفو، وذلك بالرغم من تطلع جمهورية صربيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي المشروط أساساً بتسوية القضية. وتعارض الأقلية الصربية في الإقليم ذاته استقلاله أيضاً وترى أنه يعني بالنسبة لها الهلاك أو الهجرة منه. وقد أدى هذا التباين الواضح بين موقف ألبان كوسوفو المطالبين بالاستقلال الكامل وصربيا الراضة لذلك نهائياً إلى فشل المفاوضات بينهما، التي أجريت في فيينا في ظل الوساطة الدولية واستمرت طوال العام ٢٠٠٦م^(١).

وقد هددت روسيا دوماً، باستخدام حق الفيتو ضد أي مشروع قرار من شأنه وضع الإقليم على طريق الاستقلال عن صربيا. وقد رفضت بشكل قاطع في يوليو لعام ٢٠٠٧م مشروع قرار أمريكا - أوروبا بشأن إقليم كوسوفو ينهي وجود الأمم المتحدة في الإقليم، ويجعل ممثلين أوروبيين مسؤولين عن إدارته، الأمر الذي سيقص من دون شك من نفوذ مجلس الأمن، ومن ثم نفوذ روسيا فيما يتعلق بتسوية القضية. كما أعطى مشروع القرار ألبان كوسوفو والأقلية الصربية في الإقليم أربعة أشهر للتوصل إلى اتفاق فيما بينهما. وفي حال فشل التوصل إلى اتفاق، يكون من حق كوسوفو الاستقلال تحت الحماية الدولية، على أن تحصل على الاستقلال الكامل مستقبلاً. وكان هذا المشروع تعبيراً عن الخطة التي كان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى إقليم كوسوفو، مارتني أهتيساري، قد تقدم بها في نهاية آذار لعام ٢٠٠٧م، وتسعى لمنح إقليم كوسوفو استقلالاً دولياً بشكل يسمح بالإشراف عليه في الفترة الأولى من تطبيقه. وصرح المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، بأن نص مشروع القرار المعدل هو بمثابة خطوة تتخذ خلسة نحو استقلال كوسوفو، وأنه من الضروري إعطاء مزيد من الوقت لجهود التفاوض بين سكان كوسوفو للتوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين، حيث ترى روسيا ضرورة إجراء محادثات جديدة بين كوسوفو وصربيا تحت إشراف وسيط جديد غير متحيز.

(١) الشيخ، نورهان، مرجع سابق، ص ٥٣.

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن "روسيا ستقبل أي قرار يقوم على أسس الاتفاق بين الجانبين. أما أي قرار آخر (لا تقبله صربيا)، فلن يتم من مجلس الأمن الدولي".

وتنطلق روسيا في موقفها السابق تجاه قضية كوسوفو من مجموعة من الاعتبارات التالية^(١):

أولاً: ضرورة احترام قواعد القانون الدولي التي تقضي باحترام الحدود القائمة بين الدول والسلامة الإقليمية لكل دولة. وتتمسك روسيا بقرار مجلس الأمن الدولي (١٢٤٤) الذي صدر في العام ١٩٩٩م بشأن كوسوفو، وينص على احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي لصربيا، كما وينص على تهيئة الظروف الديمقراطية الأساسية الضرورية للبت بصورة نهائية في صفة الإقليم مستقبلاً. وقد أكد الرئيس بوتين "أنه لا يمكن بناء السلام في أوروبا من دون مراعاة القواعد الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ اتفاقية هلسنكي".

ثانياً: إن منح الاستقلال لإقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفصال في مناطق أخرى من العالم، وسوف يصبح مصدر إلهام لشعوب شمال القوقاز في روسيا التي تسعى هي الأخرى إلى الاستقلال وإقامة دولها.

ثالثاً: ترى روسيا أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتعاملان بازدواجية في المعايير مع القضايا الإقليمية والدولية. ففي حين يتعاملان مع قضية كوسوفو، انطلاقاً من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنهما يتعاملان مع قضية أبخازيا وفقاً لمبدأ حماية وحدة الأراضي الوطنية الجورجية. وترفض روسيا هذه الازدواجية، كما ترفض مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فيما يتعلق بإقليم كوسوفو.

رابعاً: هذه الاعتبارات هي الروابط القومية (السلافية) والدينية (الأرثوذكسية) بين روسيا والصرب، التي اكتسبت اهتماماً متزايداً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتفاقم الأزمة في البوسنة فقد تصاعدت مطالب المعارضة في روسيا، خصوصاً من ذوي الاتجاه القومي، بضرورة مساندة الصرب وإحياء الحركة الداعية إلى وحدة الشعوب السلافية، التي ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر - الذي شهد عدة اجتماعات لأنصار هذه الحركة، منها

(1) Karen, Dawisha, Op. cit, P333.

اجتماع براغ في العام ١٨٤٨م، وموسكو في العام ١٨٦٧م- بهدف توحيد الشعوب السلافية في روسيا والصرب. وقد كان تورط روسيا في الحرب العالمية الأولى دفاعاً ومساندة للصرب في مواجهة الإمبراطورية النمساوية.

ويرى الباحث أن السياسة الخارجية الروسية أصبحت أكثر تحراً من القيود الإيديولوجية حيث وضعت روسيا معياراً موضوعياً للتعاون مع أية دولة حيث أصبح المعيار الاقتصادي هو المعيار الرئيسي في علاقات روسيا الخارجية مع الدول.

كما أن هناك فجوة في العلاقات الروسية الأمريكية فهناك كثير من نقاط الالتقاء وفي الوقت نفسه نقاط اختلاف في هذه العلاقات بين الدولتين وحسب مصالح كل منهما.

الفصل الخامس

توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية

يعد الاتحاد السوفيتي سابقاً أحد الأقطاب السياسية التي لعبت دوراً مهماً وأساسياً في العلاقات الدولية في فترة ظهور الاتحاد السوفيتي إلى مرحلة الانهيار التي حدثت في بداية عقد التسعينيات وقد عمل الاتحاد السوفيتي على بناء علاقات جيدة مع الدول العربية وخصوصاً بعض الدول العربية التي كانت لها ارتباطات أيديولوجية مع الاتحاد السوفيتي، فقد أدرك الاتحاد السوفيتي أهمية المنطقة العربية ودورها الحيوي في التأثير على المصالح الروسية في الدول المجاورة وداخل الدول العربية نفسها^(١).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي انتهج الزعماء الروس نهجاً سياسياً جديداً في العلاقات السياسية مع الدول العربية حيث بدأت روسيا بمجموعة من الإجراءات السياسية التي تعمل على توفير أجواء ومناخ ملائم للعلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، حيث اتخذت روسيا مجموعة من المواقف السياسية التي أيدت فيها الدور السياسي والحقوق السياسية للوطن العربي في القضايا المحورية وعلى رأسها قضية العراق وفلسطين.

وكذلك عملت روسيا على المحافظة على مستوى جيد من العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية لكي تضمن توريد الأسلحة إلى الدول العربية والحصول على بعض المساعدات من الدول العربية لمساعدتها في الأزمة الاقتصادية التي تواجهها.

(١) البستاني، باسل وآخرون، (١٩٩٢). النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف، بغداد: مديرية الشؤون الثقافية العامة.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي

المصالح الروسية في المنطقة العربية :

إن التغيرات التي شهدتها البنية الهيكلية للاتحاد السوفيتي، التي قادت إلى انهيار تركت انعكاسات على وريثه روسيا في مجال السياسة الخارجية وطبيعة الاهتمامات الاستراتيجية^(١)، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي طرأ تغير نوعي على طبيعة وأهداف السياسة الخارجية الروسية، وتغيرت تبعاً لذلك العديد من المحددات الحاكمة للسلوك السياسي الخارجي الروسي^(٢).

إن ما واجهته روسيا من أزمة اقتصادية واضطراب سياسي كان له دور كبير في خلق هذا التوجه للسياسة الخارجية الروسية مقابل الدعم السياسي والمالي الأمريكي، وذلك على أمل أن تخرج روسيا من أزمتها المستحكمة، وأدت هذه السياسة الروسية التي تتماشى مع كل المواقف والسياسات التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ابتعاد روسيا عن اتخاذ أية مواقف مستقلة، وضعف بل زال أي اعتماد عليها من جانب الأطراف العربية الحليفة معها كسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا من أجل موازنة الضغوط التي تتعرض لها كل من هذه الأطراف سواء من الولايات المتحدة أو إسرائيل^(٣).

وظهرت لغة جديدة في الخطاب والتوجه السياسي الروسي تؤكد أهمية المصالح القومية والمشاركة السياسية في إدارة الصراعات، ومن ضمنها مشكلات المنطقة العربية، ولم تعد السياسة الخارجية الروسية تظهر التزامات سياسية على درجة عالية من المساندة العربية المعنية بالصراع العربي - الإسرائيلي وأخذ الاتجاه يشدد على تعزيز الحلول السلمية الشاملة^(٤).

(١) غالي، بطرس بطرس، (١٩٩٣). نحو دور أقوى للأمم المتحدة، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد (١١١) يناير.

(٢) مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٩٨). التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية، ندوة التكنولوجيا كإحدى تحديات العصر، الكويت: مطبوعات رابطة الاجتماعيين.

(٣) قنديل، حسن، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

(٤) الشيخ، نورهان (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص ٥٤.

وبذلك أصبح من الصعب توقع أي موقف حاسم من جانبها في أي من قضايا المنطقية، ويمكن القول إن الوطن العربي تراجع نسبيا في سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية وذلك مع انشغال القيادة الروسية بحل مشكلاتها الداخلية المتفاقمة من ناحية واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية، والحصول على التقنية الغربية المتقدمة، والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي لروسيا^(١).

فقد أدى الإحباط الذي أصاب المحاولات الروسية للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على ضرورة أن تكون المصالح القومية الروسية هي المحرك الأساسي لهذه السياسة بصرف النظر عن موقف الولايات المتحدة والغرب عموما، وحدثت إعادة هيكلة للمصالح الروسية في الوطن العربي بحيث تراجعت الأهداف الإيديولوجية في مواجهة الأهداف الاقتصادية^(٢)، وعلى هذا شكل الوطن العربي أحد أهم محاور الانفتاح لتطوير فرص التعاون الاقتصادي مع دوله؛ حيث يمثل هذا المحور مصلحة إستراتيجية حيوية في السياسة الخارجية الروسية لما ينطوي عليه من إمكانية توفير العملات الصعبة ودفع عجلة الاقتصاد الروسي لا سيما في أعقاب الترددي المستمر في الأوضاع الاقتصادية داخل روسيا.

وأخذت السياسة الخارجية الروسية تتحرك في اتجاه يعبر عن بعض الاستقلالية فيما يتعلق بتوسيع حلف شمال الأطلسي وضم دول شرق أوروبا إليه، فقد يتعلق بتوسيع حلف شمال الأطلسي وضم دول شرق أوروبا إليه فقد اضطرت روسيا إلى اتخاذ موقف معارض لهذه السياسة الأطلنطية ووقفت إلى جانب العراق وطالبت برفع الحظر عنه، وكلا الموقفين يتعارضان مع السياسة الأمريكية لكن لم يكن هناك موقف مساند من روسيا بوضوح لسوريا أو السلطة الفلسطينية ولم تتعد السياسة الخارجية الروسية الدبلوماسية الهادئة^(٣).

(١) العربي، نبيل، (١٩٨٨). الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد (١١٤).

(٢) فهمي، عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٣) الشيخ، نورهان (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص ٥٤.

وهناك أربعة محاور رئيسية تركز عليها المصالح الروسية في المنطقة العربية^(١) :

١- تأمين حدودها الجنوبية ومنع أية صراعات في المنطقة قد يكون لها آثار سلبية على أمنها القومي .

٢- جذب المساعدات والاستثمارات العربية لمساعدة روسيا في التغلب على أزماتها الاقتصادية .

٣- تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والوطن العربي .

٤- تنشيط تجارة السلاح الروسية إذ يعد الوطن العربي سوقاً لمثل هذه التجارة .

في ضوء ذلك يمكن تقسيم مراحل السياسة الخارجية الروسية إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى:

تتسم بتوجه السياسة الخارجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من أجل الحصول على المساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا، لكن لم تتمكن هذه السياسة من تحقيق الفائدة المرجوة لتجاوز المشكلات الاقتصادية ومشكلاتها المترتبة على التحول إلى سياسة اقتصاد السوق بل على العكس من ذلك تسبب في تآكل واسع النطاق في النفوذ والدور الروسي على امتداد الساحة العالمية ومن ضمنها المنطقة العربية .

المرحلة الثانية:

تتسم بالتعبير عن بعض الاستقلالية في السياسة الخارجية الروسية، والتوجه إلى الوطن العربي للبحث عن مختلف الوسائل اللازمة لإنعاش الاقتصاد الروسي، وأخذ مواقف تتعارض مع السياسة الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على العراق.

(١) الشيخ، نورهان، مرجع سابق، ص ١٢٠.

المبحث الثاني

العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية العربية

أولاً: العلاقات السياسية الروسية العربية:

عادت روسيا إلى المنطقة العربية لتظهر أن دورها الدولي لا يزال مؤثراً^(١) وروسيا حريصة على علاقاتها مع العالم العربي. وهذا الحرص يرتبط بأمنها الاستراتيجي من جهة ثم لأن من بديهيات السياسة أن محافظة أية قوة خارجية عظمى أو كبرى على أوضاعها يتطلب أن يكون لها وجود سياسي واقتصادي بعلاقات ثنائية مع دول المنطقة التي تهتمها .

وإن اهتمام روسيا بالعالم العربي في الفترة الحالية يركز على العلاقات الاقتصادية أكثر من السياسية، وشدد الرئيس فلاديمير بوتين على ضرورة تركيز الدبلوماسية الروسية على الوجه الاقتصادي للعلاقات الخارجية الروسية مع مراعاة مصالح روسيا كدولة عظمى^(٢).

كانت سياسة موسكو في المنطقة تبدو لوقت طويل موازنة تماماً لسياسة واشنطن. كما أن العديد من بلدان الشرق الأوسط ودول الغرب أيضاً تنظر حتى الوقت الحاضر إلى أية خطوة تقوم بها روسيا في الشرق الأوسط من هذا المنظار بالذات. أما روسيا فتري نفسها في منطقة الشرق الأوسط، وبالأحرى الشرق الأوسط الموسع (إذا أضفنا إليه إيران) وسيطا لبقا للجميع وتعلن أن غايتها ليست المواجهة مع أية جهة في المنطقة وإنما تحقيق الاستقرار هناك وكانت موسكو في بداية التسعينيات تؤدي هذا الدور شكلياً، في الغالب .

وأصبحت روسيا عشية انهيار الاتحاد السوفيتي إلى جانب الولايات المتحدة راعياً للتسوية العربية الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد. إلا أن روسيا لم تهتم في التسعينيات بحكم الظروف التي كانت تمر بها اهتماماً كبيراً للنزاع العربي الإسرائيلي وكانت كل سياسة روسيا الخارجية موجهة للغرب عملياً.

(١) كتن جورج شكري، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) حمارنة، مصطفى، مرجع سابق، ٢٨٠.

وكانت رعايتها للتسوية أشبه بمحاولة للحفاظ على مكانتها على الساحة الدولية كدولة متنفذة وليس ما هو في الواقع وكانت إعادة روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في العام ١٩٩١م القضية الملموسة الوحيدة في سياستها في الشرق الأوسط في تلك الفترة وأخذ الوضع يتغير ابتداء من العام ٢٠٠٠م. فقد أعادت روسيا بالتدريج الحوار مع العالم العربي والعلاقات الاقتصادية في الشرق الأوسط التي فقدتها، وأقامت صلات جديدة^(١).

وبعد بدء الحرب في العراق في العام ٢٠٠٣م بدأ الأمر وكأن روسيا قد أضاعت شريكها الاقتصادي المهم الوحيد في المنطقة في ذلك الوقت. ولكن تبين فيما بعد أن الأمر ليس كذلك. فقد تعززت مواقع روسيا في المنطقة أكثر. وفي العام ٢٠٠٦م زار الرئيس الروسي المغرب والجزائر وكانت زيارة الجزائر مهمة لا لتطوير العلاقات الثنائية حسب وإنما كان لها صدى قوي أيضاً على المستوى العالمي، نظراً لأن حصة البلدين تصل إلى ما يقارب (٤٠%) من مجمل الاستيراد الأوروبي من الغاز، كما قررت الجزائر وروسيا "التعاون في مجال تصريف الغاز الطبيعي في البلدان الأخرى". هذا ووقعت الشركة الروسية "غاز بروم" اتفاقية تفاهم مع الشركة الجزائرية "سوناطراك" المنافس الأساسي لها في أوروبا.

وخلافاً للعهد السوفيتي تعززت علاقات موسكو مع دول الخليج العربي وبالأخص مع المملكة العربية السعودية ويدور الحديث بالمرتبة الأولى حول الحوار السياسي. ومع ذلك أخذت تنشأ تدريجياً علاقات اقتصادية تجارية لم تكن ممكنة أبداً في العهد السوفيتي^(٢).

إن العلاقات مع القاهرة ودمشق والعواصم الأخرى لم تنقطع في التسعينيات ولكن لم تبرم أية عقود جدية في مجال التجارة والاقتصاد ولم تكن هناك أية علاقات شراكة فعلية في الميدان السياسي، ولكن حدث انعطاف في الوضع في الأعوام القليلة الماضية، وعندئذ بالذات تبين أن روسيا تشغل موقعاً متميزاً يسمح لها بأن تقوم بدور الوسيط في الأزمات الكثيرة في المنطقة.

(1) Joseph s. nye (2003). Of he Orfanos formation of world power, Dialogue,P.28.

(٢) ماكنمارا، روبرت، المرجع السابق، ص٨٩.

فمن جانب حافظت روسيا على العلاقات القديمة منذ العهد السوفيتي مع النخبة السياسية في الشرق الأوسط من مختلف التيارات من الشيوعيين وحتى الإسلاميين كما أبقت على مدرسة الدبلوماسية الشرق أوسطية، ومن جانب آخر نشأت علاقات اقتصادية سياسية جديدة سواء مع العالم الإسلامي أو إسرائيل، ويضاف إلى ذلك أن موسكو بعكس الاتحاد السوفيتي بدأت التحلي بالحذر وبعد تخليها عن الاعتبارات الأيديولوجية حيث أخذت تسترشد بمصالح وضرورة الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط^(١).

وشكل العام ٢٠٠٦م بداية جديدة في سياسة روسيا تجاه الوطن العربي بقيامها بدور الوسيط في الشرق الأوسط. فلربما للمرة الأولى أعلنت هذا بصراحة مما شكل صدمة للغرب كما حدث لدى دعوة بوتين قادة حركة المقاومة الإسلامية " حماس" لزيارة موسكو، وشاركت روسيا بشكل فعال - كما في السابق - في صياغة العديد من قرارات مجلس الأمن بما فيها بشأن العراق و كذلك في إعداد خارطة الطريق لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي كعضو في "رباعي" الوسطاء إضافة إلى الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وإن الكثير من مقترحات روسيا حظيت بالاهتمام وروعيت. وكان الشيء الرئيسي التوصل إلى حل وسط .

ومع ذلك يجدر بنا التوقف عند نقطتين مهمتين. الأولى هي أن روسيا بعكس الولايات المتحدة لا توظف أموالاً في مشروعات سياسية خارج أراضيها. ويستثنى من ذلك الفضاء السوفيتي السابق - بلدان رابطة الدول المستقلة والبلطيق. وهي لا تقوم كذلك بمنح مساعدات مادية. وإن معظم المساعدات الروسية تنحصر بصورة أساسية إما في إلغاء القروض السوفيتية القديمة وإما في استثمارات في مشروعات اقتصادية. وهذا يعد بالطبع مساعدة ملموسة. ولكن حجم الاستثمارات الروسية في بلدان الشرق الأوسط يبقى في الغالب أقل بكثير مما لدى الأمريكان والأوروبيين واليابانيين. وعلاوة على ذلك أن روسيا تمتنع عن تمويل المشروعات السياسية في المنطقة، وهذا يقلل بشكل ملموس من وسائل تأثيرها السياسي هناك وكذلك إمكانية

(1) Robert Gilp. (2005). In U.S power and the multinational corporation , London : Macmillan, P. 35.

التواصل مع الجيل الجديد من قادة المنطقة، الذين يرتبط نمط التفكير والتعليم لدى الكثير منهم في الغرب حتى لو عارضوه في عدد من القضايا السياسية^(١).

وأما النقطة الثانية فهي أن روسيا لا تستطيع التباهي حالياً بأنها ساعدت بشكل ملموس على تحقيق تقدم في التسوية السلمية في الشرق الأوسط أو في حل المسألة الإيرانية وغيرها من مشكلات المنطقة. ولا شك في أن الدبلوماسيين الروس كانوا يبدون في مجلس الأمن خلافاً لزملائهم الغربيين في هذه الأوضاع كافة أكثر حيوية.

وبهذه الصورة إن مستقبل المنطقة يتوقف بشكل كبير على مدى إمكانية أن يدور الحديث حول شراكة دولية حقيقية. أما إذا واصل اللاعبون الدوليون الأساسيون النظر كما في السابق إلى سياسة الآخر في منطقة الشرق الأوسط بريية فإن خطواتهم ستبقى متناقضة وغير منسقة.

ويحاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هذه الفترة إتباع سياسة ذات مسارين مع دول الشرق الأوسط، بحيث تسمح لروسيا بتطوير علاقاتها مع إسرائيل من جانب، مع الحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية، هذه السياسة غير الأيديولوجية أو السياسة البراجماتية سمحت لروسيا باسترداد جزء من قوتها ومكانتها الاقتصادية والإستراتيجية التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد نجحت روسيا في تطبيق هذه الإستراتيجية بشكل كبير بأوجه التعاون في مجالات تجارية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية، ونجحت روسيا بشكل كبير في تنمية علاقاتها مع كل من إسرائيل وجيرانها العرب من بدون إبداء أي تفضيل أو عزل طرف على حساب الطرف الآخر فبالرغم من العلاقات الوطيدة التي تربط روسيا بإسرائيل إلا أن دعم الرئيس بوتين لحماس واستقباله لبعض مسؤوليتها في آذار من العام ٢٠٠٦م، واستمراره في تسليح إيران ما زال يثير تساؤلات عديدة.

تتميز سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط في هذه الفترة بأنها بعيدة كل البعد عن السمة الأيديولوجية التي ميزت سياسة الكرملين تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة. وفي الحقيقة كانت سياسة بوتين تجاه المنطقة بعيدة كل البعد عن أية اعتبارات أيديولوجية، ويبدو أن بوتين قد استوعب الدرس من الأمريكيين الذين أقاموا علاقات مع كل من إسرائيل والدول

(1) Stanley Hoffmann, of the crisis of liberal internationalism, spring 1995, no. 98, foreign policy.

العربية، ولهذا يعمل المسؤولون الروس في هذه الفترة على عدم إعطاء أية أهمية للاعتبارات الأيديولوجية، فعندما صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف لصحيفة برافدا الروسية بأن سياسة روسيا لا تؤيد العرب ولا تؤيد إسرائيل كان يهدف إلى الحفاظ على المصالح الوطنية لروسيا، والإبقاء على الروابط القوية مع الدول العربية وإسرائيل معاً.

ويتسم أداء الكرملين في المنطقة بقدر كبير من العملية وخط الحسابات الاقتصادية بنوع من التهكم ومعاداة الولايات المتحدة، وبالرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط لروسيا إلا أن روسيا تفكر إلى استراتيجية واضحة المعالم طويلة المدى، تمكنها من لعب دور مهم باعتبارها قوة عظمى حقيقية. فروسيا الآن لا يمكنها اختراق منطقة الشرق الأوسط بالشكل نفسه الذي كان عليه الاتحاد السوفيتي، فمحدودية القدرات الروسية حالياً على التأثير يجبر القادة الروس على التمييز بشكل واضح بين الأهداف الأولية أو الأساسية والأهداف الثانوية لروسيا في المنطقة. وهذا يعني أن روسيا تركز على الحفاظ على دورها التقليدي في المنطقة المتمثل في صفقات الأسلحة لبعض دول المنطقة وفتح أسواق جديدة للشركات الروسية. وقد بدأ حرص القيادة الروسية على تحقيق هذه الأهداف واضحاً في أثناء زيارة بوتين إلى المنطقة في أبريل من العام ٢٠٠٥م، فقد رافق بوتين في زيارته وفد يضم الرؤساء التنفيذيين لشركة متخصصة في صناعة الطائرات. في الحقيقة بوتين ليس مهتماً فقط بتصدير الأسلحة المستمر إلى دول المنطقة ولكنه مهتم بتوسيع دور الشركات الروسية في قطاع النفط أيضاً. وكانت الشركات الروسية لسنوات طويلة تقوم بشراء النفط العراقي، وبعد ذلك تقوم بإعادة بيعه لأوروبا والولايات المتحدة، وبدأت روسيا مؤخراً تتعامل مع المملكة العربية السعودية، وإيران، وسوريا، والأردن، وحتى إسرائيل في مجال الطاقة.

تقدم العلاقات الروسية - الإسرائيلية في عهد بوتين قامت إسرائيل أثناء رئاسة بوتين بدور مهم في سياسة روسيا الشرق أوسطية، فقد عمل بوتين أكثر من أي زعيم روسي آخر على تحسين العلاقات والروابط الإستراتيجية والاقتصادية مع إسرائيل، وبالرغم من هذا فقد أدت بعض خطوات التقارب التي قام بها الكرملين مع بعض خصوم إسرائيل إلى تعطيل التطوير المستمر في العلاقات بين روسيا وإسرائيل. وقد بدأ هذا واضحاً في الرد الإسرائيلي على قرار الكرملين في فبراير من العام ٢٠٠٦م بتوجيه الدعوة إلى بعض قيادات حماس لزيارة موسكو والاجتماع مع كبار المسؤولين الروس.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الروسية – العربية:

أصبحت العلاقات الاقتصادية الروسية مفتوحة أمام العديد من الدول العربية من دون تحفظات سياسية أو اعتبارات إيديولوجية، هذا فضلاً عن تشجيع الحكومة الروسية للأموال العربية بهدف استثمارها في مشروعات تنموية لإنعاش الاقتصاد الروسي وتطوره^(١).

وتغطي السياسة الروسية في الوقت الحاضر اهتماماً كبيراً لتسوية المشكلات الاقتصادية المعقدة بين الجانبين في مقدمتها مطالبة روسيا الدول العربية بتسديد ديونها التي تقدر بـ ٣٠ مليار دولار كانت الدول العربية قد حصلت عليها بصورة مساعدات عسكرية ومشروعات صناعية وقروض اقتصادية ميسرة من الاتحاد السوفيتي السابق^(٢).

وتركز روسيا على الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول العربية ولقد جاءت زيارة اندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي السابق في نيسان في العام ١٩٩٤م في إطار تنشيط العلاقات الروسية مع مصر وسوريا ولبنان وغزة^(٣) وبرز التأكيد على أهمية تنشيط العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية في عامي (١٩٩٥ - ١٩٩٦) بسبب حدوث انخفاض في حجم التعاون الاقتصادي بين روسيا وعموم دول المنطقة، خصوصاً سوريا ومصر وليبيا واليمن، حيث وصل متوسط القيمة النقدية في هذه الفترة إلى مليار دولار فقط بعد أن سجل في العام (١٩٨٩ - ١٩٩٠) ما يقارب (٢٢٠٠) مليار دولار مع الدول نفسها مضافاً إليها العراق.

أما عن علاقات روسيا مع الدول العربية فقد شهدت العلاقات المصرية الروسية تطوراً ملحوظاً خصوصاً في الجانب الاقتصادي منها، حيث بلغت قيمة الواردات من روسيا (٤٠٠) مليون دولار في حين بلغت قيمة الواردات من روسيا ومصر بشكل متزايد وضروري نحو الاستناد إلى اعتبارات واليات السوق وتبادل المنافع الاقتصادية، ومن ناحية ثقافية تم التوصل إلى اتفاق التعاون الثقافي والعلمي مع روسيا كأحد راعيي مفاوضات السلام في الشرق الأوسط .

(١) سليم، محمد السيد، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٢) العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، ندوة قسم الدراسات السياسية، ص ٥٥.

(٣) باريلسكي، روبرت، مرجع سابق، ص ١٩٠.

وبالنسبة لعلاقات روسيا مع العراق تواصل السياسة الروسية تأكيدها على القيام بدور ظاهر في محاولات تغيير الوضع الدولي تجاه العراق ورفع العقوبات المفروضة عليه وترى روسيا في العراق شريكا لها في السنوات العشر القادمة وفي شباط من العام ١٩٩٨م طالبت روسيا بوقف الغارات الجوية الأمريكية والبريطانية التي تستهدف الأراضي العراقية وأبرمت روسيا عقودا نفطية مع العراق في آذار من العام ١٩٩٧م بقيمة (٢٠) مليون دولار وعقد لتطوير حقل نفط القرنة في جنوب العراق بقيمة (٣٨) مليارات دولار ومدته (٣٢) عاماً وتستورد روسيا ضمن إطار النفط مقابل الغذاء (٤٠٠) ألف برميل نفط يوميا.

وفي جانب العلاقات الروسية مع سوريا فقد تم تجاوز الخلافات حول حجم التبادل التجاري بينهما (١٥٠) مليون دولار ويجري العمل على زيادته بشكل كبير وكذلك عقد المزيد من اتفاقيات التعاون الثنائي في مجالات النفط والغاز وجاءت زيارة الرئيس السوري بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

أما بالنسبة للعلاقات الروسية مع لبنان فقد وقعت الاتفاقيات بين روسيا بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ومن أهمها اتفاق لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين والاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والتجاري وتطويره واتفاق لتشجيع الاستثمارات وقد أيدت روسيا تنفيذ القرار رقم (٤٢٥) القاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان من دون شروط وقام رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بزيارة إلى روسيا في نيسان من العام ١٩٩٧م .

وفيما يخص العلاقات الروسية مع الأردن يرتبط الأردن مع روسيا بمجموعة من الاتفاقيات وبرامج التعاون الاقتصادي التي تنظم العلاقة الاقتصادية وعملية التبادل التجاري بين البلدين وقد تم في بداية التسعينيات افتتاح مركز تجاري أردني في موسكو لتنشيط تلك العلاقات وتطويرها ومن أهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بروتوكول تسديد الديون الأردنية لروسيا في العام ١٩٩٢م وبروتوكول التعاون العلمي والتكنولوجي عام ١٩٩٣م وبروتوكول التعاون في مجال النقل في العام ١٩٩٥م وقد تم التوقيع على البرنامج التنفيذي العلمي الثقافي بين الأردن وروسيا في ٢٨ شباط من العام ٢٠٠١م ويبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٦٠ مليون دولار ويركز الجانبان على كيفية بناء علاقات اقتصادية أقوى وتنمية العلاقات التجارية^(١).

(١) سميث، جون بيليس ستيف، مرجع سابق، ص ٩٩.

ثالثاً: العلاقات العسكرية الروسية العربية:

اعتمدت بعض الدول العربية على السلاح السوفييتي باعتباره المصدر الوحيد أو الرئيسي أو أحد مصادر تسليحها فادا نظرنا إلى تدفقات السلاح على الدول العربية من العام ١٩٨٥م حتى العام ١٩٨٩م نجد أن سوريا كانت تحصل على سلاحها المستورد جمعية من الاتحاد السوفييتي وكذلك الجزائر التي تلقت سلاحا من تشيكوسلوفاكيا أيضا، وبدرجة اقل العراق والأردن وليبيا وأخيراً الكويت^(١).

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تأثرت إمدادات السلاح السوفييتية للدول العربية بتأثير من الهيمنة الأمريكية على روسيا والنفوذ الصهيوني المتصاعد في تلك الدولة.

وبالرغم من ذلك فقد دفعت الظروف الاقتصادية روسيا نحو تبني سياسة تقوم على بيع الأسلحة إلى كل من يستطيع دفع ثمنها وأصبحت روسيا سوقاً مفتوحة لبيع الأسلحة واتجهت سياسة روسيا التسليحية نحو خفض أسعار صادراتها من الأسلحة والمعدات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في مواجهة الغرب وكسر طوق احتكاره لسوق السلاح إضافة إلى تأكيد وجودها في معارض السلاح فقد أبدت روسيا حرصاً بالغاً على المشاركة في جميع المعارض التسليحية الكبرى^(٢).

وعملت روسيا على توظيف ترسانتها العسكرية الضخمة خدمة لمبدأ مصلحتها القومية العليا بوصفها أداة للحصول على العملات الصعبة من الراغبين في الشراء من دول المنطقة وأصبحت سياسة تصدير السلاح الروسية لدول المنطقة محكومة باعتبارات اقتصادية أكثر من كونها سياسية واستطاعت سياسة التسلح الروسية إبرام صفقات كبيرة مع العديد من دول الخليج العربي إلا أن هذه السياسات أخذت تواجه عقبات عديدة^(٣) مصدرها الضغط من الغرب على روسيا تحت مسوغ منع الانتشار وضبط التسلح؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطاً على روسيا لمنعها من توريد السلاح للعديد من الدول، وخصوصاً تلك التي تتقاطع مع سياستها كدول يرد عليها قيود كالعراق، والتي ترد عليها بعض التحفظات كسوريا وليبيا بسبب الموقف

(١) المصري، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٢) بدوي، محمد طه، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٣) حتي، ناصيف يوسف، مرجع سابق، ص ١٣٠.

الأمريكي منها حتى لو كانت تلك الأسلحة من النوع التقليدي تحت ذريعة الإخلال بالتوازنات الإقليمية بين الدول العربية وإسرائيل^(١).

وتمارس الولايات المتحدة مثل هذه الضغوط عادة من خلال التلويح بالإغراءات الاقتصادية والتعاون التكنولوجي مع الجانب الروسي، وبذلك أصبحت الترسانة العسكرية الروسية تمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد الروسي ليس فقط لما تحتاج إليه من بحوث وتطوير لكن من حيث ما تحتاج إليه من أعمال الصيانة والتخزين، الأمر الذي يدفع السياسة الروسية نحو البحث عن أساليب متعددة لمعالجة هذه الإشكالية وذلك بالتوجه نحو تصدير الأسلحة والمعدات وفي منتصف العام ١٩٩٩ شرعت روسيا في البحث عن إحياء أسواقها التقليدية خصوصاً مع سوريا ومصر. وفي ٢٧ كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ أعلن أحد نواب وزير الخارجية الروسي فاسيلي سريدين أن روسيا تعمل على تطوير تعاونها مع سوريا في مجال التكنولوجيا العسكرية.

وتسعى روسيا إلى تنشيط مبيعات السلاح إلى الدول العربية بهدف دفع عجلة الاقتصاد الروسي إلى الأمام وانضمت بعض الدول العربية إلى قائمة العملاء الجدد للسلاح الروسي مثل^(٢):

١- دولة الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت في العام ١٩٩٨ م المستهلك الرابع بعد الصين والهند وإيران .

٢- بلغ حجم التعاون العسكري مع الكويت (٤٧) مليون دولار وشرعت الكويت في بناء مصنع لصيانة وخدمة معدات عسكرية روسية مع اليمن حيث قامت روسيا في تموز من العام ٢٠٠٠ بتسليم اليمن معدات عسكرية .

(١) كوبر، جوليان، (٢٠٠٦). تطورات في صناعة السلاح الروسية، معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وآخرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، نوفمبر، ص٦٤٣.

(٢) كوبر، جوليان، مرجع سابق، ص٧١٨.

الخاتمة

بدأت السياسة الخارجية الروسية، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بالتخلي عن عدد من المواقع التي كان يمثل وجودها فيه تحدياً للغرب، في فترة الحرب الباردة. ولكن لم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن سياستها الخارجية القائمة على التطبيع مع الغرب، بعدما تأكد المسؤولون الروس بتجربتهم من أن السلام الذي تمّ بعد الحرب الباردة على الساحة الدولية ما هو إلاّ سلام بارد كما وصفه الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين.

وفي العام ٢٠٠٠م، أعلنت روسيا سياستها الخارجية، بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة وتم وضع وثيقة للتصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية كما يأتي^(١):
أولاً: إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، هي الولايات المتحدة.

ثانياً: تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان، وتجمّع الآسيان (Asian)، والعالمين العربي والإسلامي، وذلك تأكيداً لمصالح روسيا في قارة الأوراسيا.

ثالثاً: الالتفاف على توسيع حلف الناتو (Nato) باتجاه دول شرق أوروبا، (التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي السابق حلف وارسو)، وذلك بزيارة الصين والهند واليابان بشخص رئيس جمهورية روسيا، لعقد معاهدات وبناء تحالفات جديدة تخفف من حجم الهجمة الأميركية في الأوراسيا، وتعزيز مجموعة شنغهاي، بضم دول جديدة إليها كإيران.

بدأت روسيا تستعيد ذاتها مع وصول الرئيس بوتين إلى السلطة، وإعلانه أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى، والحفاظ على استقلالية قراراتها الداخلي والخارجي ما دامت تعتمد على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وإن روسيا غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمته الاقتصادية، اعتماداً على مواردها الذاتية، إذ قد نهض الاقتصاد الروسي على عاملين: الطاقة وصادرات السلاح، وقد تم ذلك بفعل إحكام إدارة الدول لهذا القطاع، والترشيد في توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية. وبفضل سيطرة الدولة على قطاع النفط أمكن سداد ديون الدولة الخارجية اعتباراً من العام ٢٠٠٢م، وتأمين وفر احتياطي بلغ حوالي (٦٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠٥ وحوالي (٨٠٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٦م، لتصبح روسيا في المرتبة الثانية بعد اليابان في احتياطها من الذهب والعملات الصعبة، وهي تحقق اليوم نمواً سريعاً يقدر بـ(٧٪).

(١) ماكنمارا، روبرت، مرجع سابق، ص ٥٥.

وقد أدى ذلك إلى بروز روسيا كقوة اقتصادية كبرى من المنظور النفطي، واكتسبت تأثيراً واسع النطاق في سوق النفط والغاز وأسعاره العالمية، خصوصاً أن الرئيس بوتين أكد استعداد بلاده للحلول محل الشرق الأوسط كمصدر رئيسي للنفط في أوروبا والولايات المتحدة نفسها. وقد كان لهذه العوامل تأثيرها المباشر في قبول عضوية روسيا الكاملة في مجموعة «الدول السبع» الصناعية الكبرى (G7) لتتحول إلى مجموعة «الدول الثماني» (G8) في حزيران من العام ٢٠٠٢م، التي تولت روسيا رئاستها واستضافت قمتها في العام ٢٠٠٦^(١).

إن استعادة روسيا قوتها الاقتصادية واستخدامها سلاح النفط، بات يشكل تهديداً ويثير مخاوف أوروبا والولايات المتحدة من عودة روسيا إلى اللعب بقوة على مسرح الصراع في الأوراسيا، وتحولها إلى لاعب جيواستراتيجي كبير على المسرح العالمي.

من هنا، فإن روسيا العائدة إلى المسرح العالمي وهي تحلم بدولة لم تنسَ أنها تحمل إرث الاتحاد السوفياتي السابق، وتريد لنفسها أن تكون دولة عظمى، محترمة ولها مكانتها في العالم، وهي لا تملك طموحات السيادة العالمية أو منازعة الولايات المتحدة على ذلك، ولكنها تريد عالمياً متعدد الأقطاب، متوازناً، ويعمل بعدل لحل مشاكله.

كما أن روسيا لا تريد أن يعتدي عليها أحد، مهما كانت الأسباب، لذلك بدأت بتطوير نفسها وإعادة الاعتبار لصناعتها العسكرية، والصاروخية والنووية، بالتوازي مع عملها الدبلوماسي الناعم وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية والمعنوية عبر العالم.

ويرى الباحث أن روسيا مؤهلة لاستعادة مكانتها على الساحة الدولية بما تمتلكه من عناصر القوة، إذ استطاع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية ومعالجة بعض المشكلات الداخلية، مما أعطى الفرصة لاتخاذ روسيا لمواقف سياسية أكثر استقلالية بعيدة عن الغرب، إلا أن هذه السياسة تحتاج إلى مزيد من الوقت لكي تصبح روسيا لاعباً رئيسياً في العلاقات الدولية.

(١) صحيفة الحياة: يومية - تصدر في بيروت - العدد - 16065 تاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٧ - صفحة ١٥ - دراسة بعنوان «روسيا تواجه تجاهل الغرب مصالحها باستراتيجية دفاعية شاملة»، بقلم رائد جبر.

النتائج:

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١. أن سرعة استعادة روسيا لمكانتها ، اقتصادياً ودولياً، ومحافظة على جزء مهم من ترسانتها النووية الإستراتيجية، أسهم في تعزيز دورها، وعودتها إلى الساحة الدولية، حيث تمتلك موارد وقدرات وإمكانات تؤهلها لتكون لاعباً جيواستراتيجياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية ضمن المنظومة العالمية الحالية، من دون الوصول إلى حدّ المواجهة مع الولايات المتحدة أو أية قوة كبرى أخرى، إنما مع المحافظة على مصالحها في المدى الجيوسياسي الذي ترتبط فيه هذه المصالح، والدفاع عنها بالقوة إذا لزم الأمر في حال تعرضت للخطر، وهذا ما جعلها تعيد تقييم إستراتيجيتها السياسية والعسكرية، لتتواءم مع عالم اليوم، حيث المنافسة، وصراع مصالح الدول الكبرى يهيمنان على العالم.

٢. بدأت روسيا في النصف الثاني من التسعينيات تنتبه إلى تحركات "الناتو" على حدودها الغربية، وحدودها الجنوبية والجنوبية الغربية، وأخذت الضغوط تشتد على يلتسين من داخل مؤسسات الحكم نفسها لاتخاذ موقف في مواجهة زحف "الناتو" ومحاولات الهيمنة الأمريكية على العالم. وبدأت روسيا تتخذ خطواتها الأولى نحو التحالف مع الصين، وتنشيط تحالفها القديم مع الهند، وإعادة بناء الجسور مع دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية، وأن يكن ذلك كله قد تم بإيقاع لا يرقى إلى مستوى التحرك الروسي على الساحة الدولية حالياً.

٣. أن عدم الاستقرار الداخلي قد لعب دوراً رئيسياً في عدم قدرة روسيا على لعب دور مؤثر في العلاقات الدولية وقد تمثل ذلك بشكل واضح بارتباط السياسة الخارجية الروسية بالمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية والتي حددت مواقف روسيا اتجاه كثير من القضايا الدولية، إلا أن روسيا استطاعت في عهد الرئيس فلاديمير بوتين التخلص من أزمته الاقتصادية والاعتماد على المساعدات الغربية، مما ساعدها على تجاه مواقف أقرب إلى مصالحها.

٤. أسهمت بعض الأزمات الداخلية والمشكلات الداخلية التي من أهمها الأزمة الشيشانية والأقليات الأخرى في التأثير المباشر على مواقف روسيا تجاه الكثير من القضايا الدولية مما اضعف من مواقف روسيا وعدم قدرتها على لعب دور مؤثر في السياسة الدولية.

٥. أسهم ضعف الإدارة في روسيا الاتحادية بعد الانهيار في حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، التي أثرت بشكل مباشر على مواقف روسيا الدولية وقدرت روسيا على أن تكون طرفاً مؤثراً في السياسة الدولية.

٦. شكلت الطاقة والبتروول مصدراً مهماً من مصادر الضغط والتأثير في السياسة الخارجية الروسية باعتبار أن الطاقة وما تمتلكه روسيا من مخزون من البتروول والغاز عامل ضغط مؤثر في السياسة الدولية.

٧. شكل امتلاك روسيا لثاني أكبر مخزون من الأسلحة النووية العالمية عاملاً مؤثراً ونقطة قوة في السياسة الخارجية الروسية في العالم.

٨. بدأت روسيا في عهد الرئيس بوتين بالعمل على رفض الهيمنة الأمريكية وتعزيز قوة روسيا الدفاعية واستعادة هيبتها على الساحة الدولية باتخاذها لبعض المواقف السياسية وسياسة التحالفات الإستراتيجية مع بعض الدول لمواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم.

٩. بدأت روسيا في عهد الرئيس بوتين بالعودة إلى حلفائها الاستراتيجيين وهم الهند بإقامة علاقات عسكرية وسياسية مع الصين واتخاذها لمواقف موحدة اتجاه بعض القضايا، خصوصاً مبادرة الدفاع الصاروخي التي طرحتها الولايات المتحدة والتي واعتبرتها الدولتان معادية للأمن القومي.

١٠. تسعى الإدارة السياسية الروسية الحالية الى الانفتاح على دول العالم المختلفة، ولا سيما دول الشرق، وإعادة الاعتبار لنظرية المحور الثلاثي (روسيا، والصين، والهند) مع اتباع دبلوماسية جديدة تقوم على تعزيز دورها كوسيط مقبول من كل الأطراف في حل النزاعات والأزمات الدولية والإقليمية، وهذا ما سعت إليه روسيا في ملفات من مثل العراق، وإيران، وسوريا ولبنان وفلسطين، وغيرها من الأزمات في السنوات الأخيرة.

١١. اتجهت السياسة الخارجية الروسية نحو إقامة علاقات موسعة مع كثير من دول العالم النامي وخصوصاً دول الشرق الأوسط لدعم نفوذها السياسي بإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع دول العالم، خصوصاً الدول العربية والإسلامية وقد تجلى ذلك بشكل واضح في مبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم قضايا هذه الدول في المحافل الدولية.

١٢. تحاول روسيا أن تتعامل مع العالم العربي ككيان إقليمي وتختلف في ذلك مع دول كبرى أخرى ترفض مفهوم العالم العربي أو الوطن العربي وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر يراوح ما بين (الشرق الأوسط الكبير) أو (دول حوض المتوسط)، وغيرها من الطروحات والمشرعات للمنطقة استكمالاً لمحو هوية هذه المنطقة، وربطها بمنظومة الدول الغربية تحت عناوين مختلفة. ولعلّ أبرز ميزات السياسة الروسية في المنطقة هو تأكيدها المستمر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولها، فقد أظهرت تحفظاتها على مشروع تشجيع الديمقراطيات وفرضها من الخارج وأيدت فكرة الإصلاح من داخل دول المنطقة وليس فرض هذا الإصلاح فرضاً، واستخدامه ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية.

١٣. أن نفط روسيا يُطرح بديلاً مهماً لنفط الشرق الأوسط بالنسبة إلى أوروبا، وروسيا كما أعلن الرئيس الروسي بوتين هي دولة "أورو - آسيوية" تنتمي إلى المجتمع الأوروبي، وترتبط بمصالح حيوية وإستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي، وهي تسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها بأوروبا وتدعيمها على نحو يحقق مصالح الطرفين، ويعد التعاون في مجال النفط والغاز أحد أهم المحاور لذلك .

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١. أن إدراك روسيا للأخطار السياسية التي تحيط بها من مختلف الجوانب سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو الحلف الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي والتغلغل الأمريكي في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً والدول التي تشكل عاملاً مؤثراً على الأمن القومي الروسي سوف يشكل لهذه الأخطار نقطة محورية بإعادة النظر في الاستراتيجيات التي تتبناها روسيا تجاه ما يجري من أحداث على الساحة الدولية، التي تتعكس بشكل مباشر على مواقف الاتحاد الروسي تجاه القوى السياسية العالمية.

٢. أن التماسك الداخلي واحترام سلطة المؤسسات هو من العوامل التي سوف تؤثر على السياسة الخارجية فالضعف الداخلي لهذه السياسة قد لعب دوراً مؤثراً في مواقف روسيا تجاه الأحداث السياسية العالمية.

٣. أن العامل الاقتصادي قد لعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية الروسية من خلال ارتباط هذه السياسة بالعودة للحصول على المساعدات من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي بالرغم من أن روسيا تمتلك من الثروات الاقتصادية ما يؤهلها إلى إعادة بناء اقتصادها بما يتناسب مع مكانتها على الساحة السياسية الدولية.

٤. أن القيادة الروسية لديها رؤية إيجابية للغاية لإمكانات التعاون مع الدول العربية، ولديها رغبة صادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة للدول العربية في حالة وجود صيغة واقعية تستند على المصالح المشتركة، ويمكن لروسيا أن تمثل شريكاً أساسياً في تحقيق بعض الأهداف العربية ذات الأهمية سواء بالنسبة لكل دولة على حدة أو لمجمل الدول العربية، فروسيا دولة جادة وواقعية في الوقت نفسه.

٥. ولعل قراءة في وثيقة الأمن القومي الروسي المعلنه بقرار جمهوري في كانون الثاني من العام ٢٠٠٠م تساعد على رصد توجهات الدولة الروسية على المدى القصير والمتوسط ومنها ستصبح روسيا في المستقبل أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي وستطور

صلاتها مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واعتبار التنمية الاقتصادية المستمرة أساس كل المصالح القومية الروسية، إذ إن دعم مركز روسيا بوصفها قوة عظمى والتركيز على العلاقات مع مجموعة دول الكومنولث المستقلة، وأن تنامي العلاقات الاقتصادية السلبية لدى بعض أعضاء الاتحاد الروسي قد يعزز النزعة الانفصالية، ومن المخاطر على الأمن القومي الروسي توسيع حلف الناتو شرقاً وإمكانية ظهور قواعد عسكرية أجنبية و فرق عسكرية كبيرة قرب الحدود الروسية، وأن عملية ردع العدوان بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية ضد الاعتداء على روسيا أو أحد حلفائها.

٦. يتطلب حصول روسيا على المكانة الدولية التي تستحقها اتخاذ مواقف سياسية ثابتة ومحددة تجاه ما يجري من أحداث في العالم وعدم اتخاذ مواقف سياسية تهدد مكانتها وهيبتها على المستوى العالمي.

٧. إن استعادة روسيا قوتها الاقتصادية واستخدامها سلاح النفط، بات يشكل تهديداً ويثير مخاوف أوروبا والولايات المتحدة من عودة روسيا إلى اللعب بقوة على مسرح الصراع في الأوراسيا، وتحولها إلى لاعب جيواستراتيجي كبير على المسرح العالمي.

٨. يعد الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية واحداً من الأدوار القليلة التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية والدينامية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول أن الدور الروسي في هذه الأزمة يعد الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف، لاسيما مع إيران، فضلاً عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة، وفضلاً عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة.

٩. أن الدور الروسي كان مع ذلك منطلقاً بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لروسيا، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية :

الكتب:

أبو غزالة، محمد محمود سليمان، (١٩٩٧). هيكـل النظام السياسي الدولي: القوة تحكـم العالم، عمان: المؤلف.

ألموند، جبرائيل إيه، (١٩٩٨). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبدالله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

باريلسكي، روبرت، (١٩٩٨). انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته في أمن الخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). العلاقات الروسية الصينية في النظام الجديد.

بدوي، محمد طه، (١٩٧٢). مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية.

البستاني، باسل وآخرون، (١٩٩٢). النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف، بغداد: مديرية الشؤون الثقافية العامة.

بكري، مصطفى، (١٩٩١). جريمة أمريكا في الخليج، القاهرة: دار النفائس.

بوريسوفنا، جانا، (٢٠٠٧). تعاون روسيا مع أوروبا في مجال الطاقة، نوفوستي، ٢٤ مارس.

حتي، ناصيف يوسف، (١٩٨٧). القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حتي، ناصيف يوسف، (١٩٩٩) التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي في : العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- حداد، ريمون، (٢٠٠٠). العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة.
- حسين، وجدي محمود، (ب.ت). العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
- حقي، سعد توفيق، (١٩٩٩). النظام الدولي الجديد مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- حمارنة، مصطفى، (١٩٩٤). العرب في الاستراتيجية العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.
- الخطيب، محمود، (١٩٩٩). النفوذ اليهودي في روسيا: هيمنة وتخريب، فلسطين المسلمة، العدد الثاني، شباط.
- خير الدين، عبد الرحمن، (١٩٩٩). القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دمشق: دار الجليل.
- دورتي، جيمس، وبالسنراف، روبرت ، (١٩٩٥). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع.
- ربابعة، غازي، (١٩٩٠). السياسة السوفيتية والصراع العربي الإسرائيلي، الجامعة الأردنية.
- الرشيدي، احمد، (٢٠٠١) مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، القاهرة: دار النهضة العربية.
- ريحانة، سامي، (١٩٩٨). العالم في مطالع القرن ٢١، بيروت: دار العلم للملايين.
- السعدون، حميد حمد، (٢٠٠١). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، عمان: دار الطليعة للنشر والتوزيع.

سعيد، عبد المنعم، (١٩٩٤). ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، في: مصطفى الحمارنة (محرر)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية) .

سعيد، محمد السيد، (١٩٩٤). احتمالات التطور المستقبلي للنظام العالمي الجديد، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

السيد، احمد، (١٩٩٢). النظام العالمي الجديد، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

شرف، أحمد، (١٩٩٢). مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة.

الشيخ نورهان، (٢٠٠٦). صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

الصغير، توفيق بن أحمد، (١٩٩٥). النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية، الرياض: مكتبة الأفق المتحدة.

الظاهر، نعيم، (١٩٩٩). الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، ط١، عمان: دار اليازوري.

عبد العليم، طه، (٢٠٠١). العرب وروسيا، في كتاب العرب والعالم، تحرير وليد عبد الحي، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

العبدالله، رضوان راضي، (١٩٩٤). الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في: مصطفى الحمارنة (محرر)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية).

العزي، غسان، (٢٠٠٠). سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات والاستراتيجية .

العسلي، بسام، (٢٠٠٥). روسيا والبحث عن موقع عالمي، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

الطار، حسن، (١٩٦٦). الوطن العربي: دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة، بغداد: مطبعة اسعد.

عمر، مجدي ، (١٩٩٩). التغييرات في النظام الدولي وأثرها على الشرق الأوسط، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

غورباتشوف، ميخائيل، (١٩٨٨). عملية إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع، (ترجمة: وليد مصطفى وآخرون)، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.

فهمي، عبد القادر محمد، (١٩٩٧). روسيا الاتحادية والوطن العربي، القاهرة: دار النهضة.

القرشي، رازك محمود، (١٩٩٥). التغييرات الدولية الأخيرة منذ البروسترويك وأثرها على الصراع العربي - الإسرائيلي، الجامعة الأردنية، ٢٥ أيار.

كارانتسكي، أدريان، (٢٠٠٧). روسيا وتكريس الهيمنة على إمدادات الطاقة الأوروبية، ٩ يوليو.

ماكنمارا، روبرت، (١٩٩١). ما بعد الحرب الباردة، (ترجمة: محمد حسين يونس)، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

محمد أبو غزالة، (١٩٩٧). هيكل النظام السياسي الدولي القوى تحكم العالم، عمان.

محمد، صالح، (ب.ت). روسيا بدأت الخروج من موقعها وسيكون لها صوت مسموع في قضايا العالم.

المشاط، عبد المنعم، (١٩٨٩). نظرية الأمن القومي المعاصر، القاهرة: دار الموقف العربي.

المصري، شفيق، (١٩٩٢). النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، بيروت: دار العلم للملايين.

مصطفى، ممدوح، (١٩٩٨). مفهوم النظام الدولي بين العملية النمطية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٢). نظرية السياسة الدولية، الكويت: المكتبة الأكاديمية.
- مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٣). الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، الكويت: شركة فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع.
- مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٤). أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ التسعينات، الكويت: دار الربيعان للنشر والتوزيع.
- ميرفي، إيمان، (١٩٩٧). أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- نجاح محمد، (١٩٩٥). المتغيرات والنظام العالمي الجديد وسوريا"، ط١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- هلال، علي الدين، (١٩٩٥). النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل.
- هيكل، محمد حسنين، (١٩٩٩). العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الرسائل الجامعية :

- أبو لبده، نظمي عيسى، (١٩٩٩). أثر التغيرات في النظام الدولي على الأمن القومي العربي في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥، رسالة جامعية غير منشورة. جامعة آل البيت. المفرق، الأردن .
- العساف، بيان عبد ربه، (١٩٩٨). إشكالية الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج ١٩٩٠، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- معمر، عطوي، (٢٠٠٠). طموح روسيا إلى عالم متعدد الأقطاب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

الدوريات:

إبراهيم، حسين توفيق، (١٩٩٢). الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد، دراسة تحليلية نقدية، شؤون عربية.

إبراهيم، عاصم، مجلة الحرس الوطني، تقارير، تاريخ ١/١٠/٢٠٠٤.

أحمد إبراهيم، محمود، وثيقة نص القرار الجمهوري رقم ٢٤ الصادر في موسكو في ١٠ يناير لعام ٢٠٠٠.

أديب، نعمة، (١٩٩١). العالم الثالث: الثورة والاشتراكية، مجلة الفكر العربي، العدد (٦٦)، تشرين الاول.

الأصفهاني، نبيه، (٢٠٠٠). الرئاسة الروسية الجديدة بين التغيير والاستمرارية، السياسة الدولية، العدد (١٤١).

الأصفهاني، نبيه، (٢٠٠١). مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير، السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، أبريل.

الأطرش، محمد، (١٩٩٣). تطور النظام الدولي، المستقبل العربي، عدد ١٧١، أيار.

الأيدوت، إبراهيم، (١٩٩٤). حدود النظام وأزمته الشرعية في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد، ١٨٥، تموز.

بركات، وائل، (٢٠٠٠). صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط ١٩٩٩-٢٠٠٠، السياسة الدولية، العدد (١٤٠).

التعاون العسكري الروسي - الإسرائيلي: المؤشرات الراهنة واحتمالات المستقبل، (١٩٩٥). تقديرات إستراتيجية، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (٦)، حزيران.

التقرير الاستراتيجي العربي الموحد لعام ١٩٨٩، (١٩٩٠). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، يناير.

الجميل، سيار، (١٩٩٧). العولمة، أهداف الغرب والقوميات الآسيوية ومتغيرات النظام العالمي الجديد، المستقبل العربي، العدد ٢١٧.

جميل، مطر، مستقبل النظام العربي، العدد (١٥٨).

حافظ، محمد شوقي عبد العال، (١٩٩٣). موقع العرب من النظام العالمي الجديد، شؤون عربية، (٧٥).

حزب اليهود الروس وموقعه على الخارطة السياسية الإسرائيلية، (١٩٩٥). تقديرات استراتيجية، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، عدد ٦-١٥، حزيران.

حلقة نقاشية، (١٩٩٨). عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية، المستقبل العربي، العدد (٢٣٠).

مجلة السياسة الدولية: دورية علمية محكمة، دار الأهرام، قلوب - مصر - الإعداد: ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٤ - ١٦٧ (أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧).

حمودي، عبد الكريم، (١٩٩٤). استراتيجية الدور الروسي الجديد وانعكاساته على عملية السلام، قضايا دولية، العدد (٢٣٩)، أيار.

الخالدي، أحمد سامح، بعض التحديات الاستراتيجية العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية.

جبر، رائد، (٢٠٠٧). روسيا تواجه تجاهل الغرب مصالحها بإستراتيجية دفاعية شاملة، دراسة منشورة في الحياة: يومية - تصدر في بيروت - العدد - 16065 تاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٧.

علو، أحمد، (٢٠٠٧). السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الدفاع المدني اللبناني، بيروت، العدد ٢٦٢، ابريل، ٢٠٠٧.

دوريات السياسة الدولية، العدد (١٢١)، يوليو ١٩٩٥، نقلاً عن دورية: Foreign Affairs Jan /Feb 1995, Kisshore Mahhobain of he Pacific wag

- السعيد، عبد المنعم، (١٩٩١). العرب والنظام العالمي الجديد، دراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٣).
- السعيد، عبد المنعم، (١٩٩٦). حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، ربيع/ خريف.
- سليم، محمد السيد، (١٩٩٢). العرب فيما بعد العصر السوفييتي، السياسة الدولية، العدد ١٠٨، القاهرة.
- السياسة الروسية الجديدة في الشرق الأوسط: الثوابت والمتغيرات، (١٩٩٥). تقديرات استراتيجية، القاهرة: الدار الجامعية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (٦).
- شعبي، عماد فوزي، (١٩٩٤). محاولة للمعاصرة: كيف نفهم النظام العالمي السياسي الجديد، مجلة الفكر العربي، العدد (٧٨).
- الشيخ، نورهان، (١٩٩٨). السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد (١٣).
- عبد البديع، أحمد عباس، (١٩٩٢). القوى السياسية الفاعلة في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٠).
- عبد الحي، وليد، (١٩٩١). أثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية للكيان الإسرائيلي، شؤون عربية، (٦٥).
- العرب وروسيا، (١٩٩٨). العرب والقوى العظمى، ندوة قسم الدراسات السياسية، بغداد: بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة.
- العربي، نبيل، (١٩٨٨). الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد (١١٤).
- العليكم، حسن حمدان، (١٩٩٣). العرب وأمريكا والنظام العالمي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد ٣، خريف.

غالي، بطرس بطرس، (١٩٩٣). نحو دور أقوى للأمم المتحدة، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد (١١١) يناير.

غنام، إنجي، (٢٠٠١)، المحكمة الجنائية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٤).

غوباتشوف، ميخائيل، (١٩٩٩). النظام العالمي الجديد، ندوة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (٣٥).

فيلونيك، الكسندر، (١٩٩٦). المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع.

قابيل، مي، (٢٠٠١). تكلفة الفساد في روسيا، السياسة الدولية، العدد (١٤٣).

قنديل، حسن، (١٩٩٢). خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة، ندوة بعنوان "انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي"، تحرير: طه عبد العليم، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

اللاوندي، سعيد، (٢٠٠١). مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد (١٤٢).

متكيس، هدى، (١٩٩٦). النظام الدولي الجديد والواقع العربي، شؤون عربية، عدد ٨٨، كانون الأول.

مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، ٢٠٠١.

مجلة السياسة الدولية، ملف الصين، العدد (١٤٥)، ٢٠٠١.

مخادمة، زياب، (٢٠٠٣). محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأردنية .

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (٢٠٠٦). المصالح الدولية في منطقة الخليج.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام.

مظلوم، غسان، (٢٠٠١). الحروب الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٥).

مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٩٨). التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية، ندوة التكنولوجيا كأحدى تحديات العصر، الكويت: مطبوعات رابطة الاجتماعيين.

المهذبي، ميلود، (١٩٩٢). قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة للنظام العالمي الجديد والشيوعية الدولية وقضية لوكربي، مجلة المستقبل العربي، العدد، ١٦١، تموز.

نافعة، حسن، (١٩٩٧). الأمم المتحدة والقضايا العربية، المستقبل العربي، (١٧٥).

ندوة روسيا واسيا الوسطى والعرب، (١٩٩٣). القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٦-٢٨ إبريل.

الصحف:

جريدة الحياة اللندنية والأهرام المصرية في ١٨ و ١٩ ديسمبر ١٩٩٨. نقلاً عن عمرو رضا بيومي.

رشيد، حيدر، العوامل المختلفة لنشأة وتفكك النظام العالمي الجديد، الدستور، رقم العدد ٩٩٦٤، ٢٣/٥/١٩٩٥، ع.

بوريسوفنا، جانا، (٢٠٠٧). هل تصبح الطاقة سلاحاً جديداً، صحيفة البيان الإماراتية، ٧ أغسطس.

صحيفة القدس، العدد ٣٣٧٦، ٢٠/٣/٢٠٠٠، لندن.

عبد الرزاق، فتحي، (٢٠٠٠). الدور الروسي في الشرق الأوسط، جريدة الحرية التونسية في ٢٨ نوفمبر.

سعيد، محمد السيد، (١٩٩٣). إصلاح مجلس الأمن، الأهرام المصرية.

المراجع الأجنبية:

Alexei Malashenko, (2001). **Muslim Demographics of the North Caucasus Moscow: Gendalf.**

Dmitri Trenin, (2004). **Moscow's Realpolitik, Nezavisimiya Gazeta, February.**

Dmitri Trenin, (2004). **Russia Enters into a New Isolationism**, Nezavisimaya Gazeta, February.

Dukes, Paul, (1989). **The last great game: USA Versus USSR**. London: printer publishers.

Ekaterina Grigoreva, (2003). **Putin Goes off to Strengthen Positions in the Muslim world**, Izvestia, October.

Full text of Vladimir Putin's Address to the Federal Council, April 3, 2001, at www.vremya.ru/cgi-bin/print/2001/59/events/1590htm

Igor Ivanov, (2003). **International Security in an Era of Globalization**, in Russia in Global Affairs, Vol. 1, January.

Joseph s. nye (2003). **Of he Orfanos formation of world power**, Dialogue.

K. Gadjiev, (1999). **From Bipolarity to a New Configuration of Geopolitical Power, in Foreign Policy and the Security of Contemporary Russia**, vol.1 Moscow, Moscow Social Scientific Fund.

Kegley, Charles, W. and Wittkopt, Eugene, R., **American foreign policy**, New York: St. martins Press.1982.

Levy, J.S., (1985). **The Polarity of the System and International Stability** . In: A.S.Sabrosky (ed.), Polarity and War. Boulder , co: West view press.

Marshall Goldman, (1983). **USSR in Crisis: The Failure of an Economic System**, New York, NY: W.W. Norton and Company.

Mustafa Aydin, (2001). **Security and Geopolitics in Post - Soviet Eurasia Insight Turkey**, Vol. 3, No, October – December.

Organski, A.F.K, (1958). **World Politics**. New York: Knoff .

Paul Kennedy, (2000). **Of the Rise and Fall, Great Power**, N.Y. Random House.

Robert Gilp. (2005). **Iin U.S power and the multinational corporation** , London : Macmillan.

Stanley Hoffmann, **Of he crisis of liberal internationalism**, spring 1995, No. 98, foreign policy.

Strategy of Demorgaphic Development of the Russian Federation until 2015 (Moscow, 2003).

Svetlana Babayeva and Georgiy Bobt, (2003). **A Possible Agenda for the Next Presidential Term**, Izvestia, September.

Vladimir Putin, (2003). **Address before the Federal Council of the Russian Federation**, May.

Vladimir Putin, (2004). **The Time of Uncertainty and Anxious Waiting is over**, Speech by Vladimir Putin to Legislative Representatives, Izvestia, February.

Webber, Mark (1996). **The International Politics of Russia and the Successor States**. New York, Manchester University Press.

Gat, Azar, (2007). **The Return of Authoritarian Great Powers, Foreign Affairs**, vol. 86, no4,. July/August.

Putin, Vladimir,(2006). **One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs** (Moscow), vol 52., no2.

Lavrov, Sergey, (2006). **60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs** (Moscow), vol 52, no2.

Primakov, Yevgeni, (2006). **Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs** (Moscow), vol 52, no2.

Larrabee, Stephen F,(2000). **The New Soviet Approach to Europe, in Fleron, Frederic, Hoffmann, Erik p. & Laird, Robbin F. (eds), Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues**, New York, Aldine de Gruyter.

Lafeber, Walter,(1993) **America, Russia and the Cold War (1945-1992)**, New York, McGraw-Hill, Seventh Edition.

Karen, Dawisha,(2006). **"Gorbachev and Eastern Europe" World Policy Journal**, vol III, no2 (Spring).

THE RUSSIAN ROLE IN THE NEW WORLD ORDER (2000-2006)

By

Bashar Soud Bashir Al-Jbour

Supervisor

Dr. Ghazi Rababa'

ABSTRACT

This study aimed at analyzing the Russian role in the New World Order in the reign of the Russian President Vladimir Putin. The most distinguished transformations in the Russian foreign policy were their liberation from the ideological restrictions inherited from the previous Soviet Regime, and the standard of mutual interests became the basis of its foreign relations.

The study shed light on the features of the Russian role in the international relations of this stage (2000-2006), in which the Russian foreign policy witnessed important transformations in the domain of restoring dignity and magnanimity and the site upon which the Russian foreign policy lies in the shadow of the new world order, expressed in the Russian President Vladimir Putin's stands towards the political incidents at the international and regional level.

The study also made the internal changes clear, the most important of which are: the internal problems, deterioration of economy, and weakness of regime institutions, and external changes that influenced the Russian foreign policy. Then the study discussed the points of power and weakness in the Russian foreign policy, and the role performed by

President Vladimir Putin to make Russia have its place on the international political map.

The study has deduced results illustrating the dimensions of Russia's policy in the reign of President Putin. That was represented in the return to its strategic allies, they are India, and China, by performing military and political relations between Russia and China to take united stands towards some issues, especially the missile defensive line proposed by USA and considered hostile to national security and power balance of both states.

Russia has the elements of necessary power, qualifying it to be a basic player on the international political map, started by Russia to increase its authority on the international field.

The study resulted in a group of recommendations: Russia has the necessary elements to play a main role in the new world order, from its property of economic, military elements and international position. This requires from the Russian regime to exploit these elements in protecting its interests, and national security by its comprehensive conception.